

الإمكانيات والإنتاج النباتي في محافظة البصرة للمدة (1990-2006) وإجراءات تنميتها في المستقبل

رسالة تقدم بها
زاهد قاسم بدن الساعدي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

بإشراف
الأستاذ المساعد
عبد الرزاق يوسف نصر الله

شكر وتقدير

الحمد لله على لطفه والشكر لفضله على اتمام كتابة الرسالة ، ومن الواجب علىّ ان أتقدم بالشكر الجزيل إلى الصرح الإنساني العظيم ((والدتي)) بوقوفها إلى جانبي ودعائها لي وإخواني وفي مقدمتهم (ماجد قاسم) ، والى كل من قدم إلى العون وأسدى لي النصيحة لانجاز هذه الدراسة ويأتي في مقدمة الركب الطيب أستاذي الفاضل (عبد الرزاق يوسف) الذي أشرف على رسالتي فكان لتوجيهاته وأفكاره الأثر الرئيس لمواجهة المشاكل خلال مدة الكتابة .

وأقدم بالشكر والتقدير للسيد عميد الكلية الدكتور (مصطفى مهدي حسين) والسيد مساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية الدكتور(شعبان صدام الاماره) ورئيس قسم الاقتصاد الدكتور (يوسف علي عبد الاسدى) لجهودهم العلمية الجادة في متابعة مسيرة البحث العلمي في الكلية وتسهيل الأمور الإدارية المتعلقة بالرسالة ، وأشكر الدكتور (جليل شيعان ضمد) لتقديم العون المعنوي وإبداء الملاحظات القيمة على بعض المباحث من الرسالة ، و عرفانا بالجميل أتقدم بالشكر إلى روافد العلم ورسول الإنسانية أساتذتي في قسم الاقتصاد .

ولايفوتني أن أتقدم بالشكر إلى المدرس(يحيى حمود) والمدرس (احمد صدام) في مركز دراسات الخليج العربي ، والى المدرس (خوله رشيج) ، والدكتورة (اخلاص باقر) في قسم العلوم المالية والمصرفية ، والدكتورة (رجاء عبد الله) في قسم الاقتصاد لإبداء الملاحظات القيمة على بعض مباحث الرسالة .

ولايفوتني أن أعرب عن امتناني وشكري لكل من قدم لي العون في مديرية زراعة البصرة ومنهم المهندس (جمعه خضير) معاون مدير مديرية زراعة البصرة ، والمهندس (محمد حسين) معاون مدير محمية الصافية ، والمهندس (جاسم حسين) رئيس قسم الاهوار والسادة مدراء الشعب الزراعية في محافظة البصرة ، وأسجل وافر شكري وامتناني الكبير لزملائي طلبة الدراسات العليا في كلية الإدارة والاقتصاد وبالأخص إلى رفيق دربي (خالد مطر) الذي لم يتوان عن الوقوف بجانبي والسؤال عني ، وأعرب عن شكري وتقديري إلى موظفي قسم الدراسات العليا والموظفات العاملات في مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد والمكتبة المركزية والى كل من قدم لي العون- مهما كان- خلال عملي.

وأسأل الله التوفيق للجميع انه نعم المولى ونعم النصير.

الباحث

المحتويات

التسلسل	العنوان	الصفحة
الإهداء.....	أ.....	
شكر وتقدير.....	ب.....	
المحتويات.....	ت-ج.....	
الجدول.....	ح-خ.....	
المقدمة.....	3-1.....	

الفصل الأول: دور القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي

1- دور القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي.....	4_21.....
1-1 دور القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.....	5.....
2-1 دور القطاع الزراعي في تشغيل الأيدي العاملة.....	8.....
3-1 دور القطاع الزراعي في التجارة الخارجية.....	13.....
4-1 دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي.....	16.....
5-1 أثر الفجوة الغذائية في الأمن الوطني.....	20.....

الفصل الثاني: الإمكانيات الزراعية في محافظة البصرة

2- الإمكانيات الزراعية في محافظة البصرة.....	22_64.....
1-2 الأراضي الزراعية والموارد المائية في محافظة البصرة.....	23.....
1-1-2 إقليم الغربي.....	24.....
1-1-1-2 الموارد المائية في الإقليم الغربي.....	25.....
2-1-1-2 نظام توزيع المياه في الإقليم الغربي.....	26.....
2-1-2 إقليم الأهوار.....	28.....
1-2-1-2 الموارد المائية في إقليم الأهوار.....	29.....
2-2-1-2 نظام توزيع المياه في إقليم الأهوار.....	29.....
3-1-2 إقليم دجلة الجنوبي.....	31.....
1-3-1-2 الموارد المائية في إقليم دجلة الجنوبي.....	32.....
2-3-1-2 نظام توزيع المياه في إقليم دجلة الجنوبي.....	32.....
4-1-2 إقليم شط العرب.....	33.....
1-4-1-2 الموارد المائية في إقليم شط العرب.....	33.....

- 34.....2-4-1-2 نظام توزيع المياه في إقليم شط العرب
- 35.....2-2 القوى العاملة والأسواق في محافظة البصرة
- 37.....1-2-2 عرض القوى العاملة الزراعية في محافظة البصرة
- 37.....1-1-2-2 حجم السكان ومعدلات نموه
- 38.....2-1-2-2 التركيب الجنسي والتوزيع البيئي للسكان في البصرة
- 41.....3-1-2-2 التركيب العمري لسكان محافظة البصرة
- 44.....2-2-2 الطلب على القوى العاملة في محافظة البصرة
- 44.....1-2-2-2 الأيدي العاملة الزراعية
- 48.....2-2-2-2 واقع الطلب على القوى العاملة
- 49.....3-2-2-2 الكثافة الزراعية لسكان محافظة البصرة
- 52.....3-2 التمويل الزراعي
- 54.....1-3-2 التمويل الزراعي في محافظة البصرة
- 55.....1-1-3-2 المدة الأولى للسنوات (1990-2002)
- 61.....2-1-3-2 المدة الثانية للسنوات (2003-2006)

الفصل الثالث: الإنتاج النباتي في محافظة البصرة للمدة (1990-2006)

- 107_65.....3- الإنتاج الزراعي في محافظة البصرة للمدة (1990-2006)
- 66.....1-3 التمور
- 66.....1-1-3 القيمة الغذائية لأشجار النخيل وثمارها وأهميتها الاقتصادية
- 67.....2-1-3 إنتاج التمور في أقاليم محافظة البصرة
- 68.....1-2-1-3 إنتاج التمور في إقليم دجلة الجنوبي
- 70.....2-2-1-3 إنتاج التمور في إقليم الأهوار
- 73.....3-2-1-3 إنتاج التمور في إقليم شط العرب
- 76.....3-1-3 إنتاج التمور في محافظة البصرة للمدة (1980-2006)
- 78.....4-1-3 المشاكل التي تواجه زراعة النخيل في محافظة البصرة
- 82.....2-3 محصول الطماسة
- 82.....1-2-3 الأهمية الاقتصادية لمحصول الطماسة وقيمتها الغذائية
- 82.....2-2-3 طبيعة النشاط الزراعي في الإقليم الغربي من محافظة البصرة
- 84.....1-2-2-3 إنتاج محصول الطماسة في الإقليم الغربي من محافظة البصرة
- 88.....2-2-2-3 إنتاج محاصيل الخضر في الإقليم الغربي للمدة (1990-2006)

- 92.....3-2-3 المشاكل التي تواجه الزراعة في الإقليم الغربي
- 95.....3-3 القمح
- 95.....1-3-3 الأهمية الاقتصادية لمحصول القمح وقيمتة الغذائية
- 96.....2-3-3 إنتاج محصول القمح في أقاليم محافظة البصرة
- 96.....1-2-3-3 إنتاج محصول القمح في إقليم دجلة الجنوبي
- 99.....2-2-3-3 إنتاج محصول القمح في إقليم الأهوار
- 103.....3-3-3 إنتاج محصول القمح في محافظة البصرة للمدة (1990-2006)
- 106.....4-3-3 المشاكل التي تواجه زراعة القمح في محافظة البصرة

الاستنتاجات والمقترحات

- 113_108.....4- الاستنتاجات والمقترحات
- 109.....1-4 الاستنتاجات
- 111.....2-4 المقترحات

قائمة المصادر

- 122_114.....قائمة المصادر
- 115.....أولاً-الكتب العربية
- 116.....ثانياً-الرسائل الجامعية
- 117.....ثالثاً-النشرات الإحصائية الدورية
- 119.....رابعاً-السجلات الرسمية
- 121.....خامساً-التقارير الإدارية
- 122.....سادساً-المقابلات الشخصية

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-	النتاج المحلي الإجمالي والنتاج الزراعي بالأسعار الجارية في العراق للسنوات (1990-2006).....	6
2-	التوزيع البيئي للقوى العاملة في العراق خلال المدة (1990-2006).....	9
3-	توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية في العراق خلال المدة (1990-2006).....	11
4-	الأهمية النسبية للواردات الغذائية والصادرات الغذائية في العراق خلال المدة (1990-2006).....	14
5-	قيمة الواردات والصادرات الغذائية والأهمية النسبية للواردات القمحية والعجز القمحي في العراق خلال السنوات (1990-2006).....	18
6-	التوزيع البيئي لسكان محافظة البصرة حسب الأقضية على وفق التعدادات (1987) و(1997) و(2006).....	39
7-	العلاقة بين السكان الريفيين والمساحة الكلية في محافظة البصرة لسنة (2006).....	40
8-	التوزيع الجنسي لسكان محافظة البصرة حسب الأعمار للمدة (1987-2006).....	42
9-	التوزيع البيئي للأقاليم في محافظة البصرة للمدة (1987-2006).....	47
10-	الكثافة الزراعية لسكان محافظة البصرة على مستوى الأقضية، بموجب التعدادات (1987، 1997، 2006).....	50
11-	قيمة القرض ونوعه وعدد المستفيدين منه خلال المدة (2003-2006).....	62

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
------------	--------------	--------

- 12-المساحات المزروعة بالنخيل وأعدادها والإنتاج في إقليم دجلة الجنوبي للمدة (1980-2006).....69
- 13- المساحات المزروعة بأشجار النخيل وأعدادها والإنتاج في إقليم الأهوار للمدة (1980-2006).....71
- 14- المساحات المزروعة بأشجار النخيل وأعدادها والإنتاج في إقليم شط العرب للمدة (1980-2006).....75
- 15- المساحات المزروعة بأشجار النخيل وأعدادها والإنتاج والإنتاجية في محافظة البصرة للمدة (1980-2006).....76
- 16- المساحات المزروعة والكميات المنتجة لمحصول الطماطة ومعدل إنتاجية الدونم الواحد للمدة (1990-2006) في الإقليم الغربي.....86
- 17- المساحات المزروعة بمحاصيل الخضر الشتوية والصيفية للمدة (1990 - 2006) في الإقليم الغربي.....90
- 18- الأراضي الصالحة والمستغل منها في إقليم دجلة الجنوبي لمحصول القمح للمدة (1990-2006).....97
- 19- المساحات المزروعة والأراضي الصالحة للزراعة والكميات المسوقة من محصول القمح في إقليم الأهوار من محافظة البصرة للمدة (1990-2006).....102
- 20-الأراضي الصالحة لزراعة القمح والمساحات المزروعة منها والإنتاج المتحقق وإنتاجية الدونم الواحد في محافظة البصرة للمدة (1990 - 2006).....104

The potentials And the Agricultural Production in Basrah During (1990-2006) and its developing procedures in future .

A thesis

Submitted to the council of the college of
Administration And Economics in the University of
Basrah as Partial requirement of MA Degree in the
Economic Sciences .

By

Zahid Qasim AL-saaidy

Supervised by

Assistant Professor

Abdur-Razzaq Yusif Nasrui-lah

Feb- 2008

Introduction

The agricultural sector is regarded one of the important productive sector in the developing and powerful countries. Its importance lies in the fact that agriculture is the main source of food stuff and it is One of the important sources to get incomes and jobs for a large proportion the population. There is a strong mutual relationship between industry and agriculture which provide raw material for Together with this is a domestic manufactures. large rate of the domestic industrial production lonsued by rural people.

The agricultural sector is regarded a source for getting foreign currencies through exporting the spare agricultural goods abroad The agricultural sector in Iraq is characterized by the availability of land , water and human resources.

Land resources ; it mean the total areas of land that are good for cultivation agriculture and to be used as a productive resource in the economic activity , the total area reaches (181,6) million of which (48) million are good for planting , this indicates the wide potentials of the vertical and horizontal expansion in agriculture in case all the appropriate and objective procedures are taken. As for mater resources which are rain and river water , then comes the lender ground water .

As for Basrah , it has big agricultural potentials as good for planting areas reach (950,000) , besides water is available via Tigris and Euphrates as well as marshes water in Al-Huwaiza, AL-Hammar , mid-marshes and shatt-el-Arab , Also, the underground waters in AL- Zubair , Safuan, AL-Birjissiya and other areas in the province are available.

There are large numbers of agricultural workers, and markets that are capable of consuming and exporting products in and out of the country.

But it actually provide of agricultural crops for other provinces and abroad of the present , which indicates the presence of a drawback and shortage in manipulating these resources and potentials , consequently , this thesis sheds light on the available agriculture potentials in Basrah and the achieved production

during (1990-2006) and the procedures taken to develop this reality in future.

This thesis aims to determine and show the real available potentials for agricultural development and for increasing the efficiency of using the natural resources of the agricultural production in Basrah, it also aims to focus on the agricultural development crisis in Basrah and to make the agricultural sector an incentive power for the economic growth and defying challenges .

This thesis adopt , the following hypothesis : The agricultural sector in Basrah suffers from negligence and weakness of the economic efficiency in manipulating the available agricultural potentials , which weakens it form covering the needs of the domestic in Basrah regarding food stuff during (1990-2006) . To prove or disprove this hypothesis , this study has been divided in to four eapters , the first chapter deals with the roles the agricultural sector in the Iraqi economy , this is done through four sections . The first section shows the roles the agricultural sector in making the total domestic production , the second is concerned with the above role in manipulating workers , whereas the third section explains the roles the agricultural sector in achieving the food security .The last one is concerned with studying this role in the foreign trade, The second chapter gives an analysis and a study of the agricultural resources and potentials in Basrah through three sections

The first section deals with the agrarian lands and water resources in Basrah ,the second studies the working lands and the domestic markets regarding offers and demands in the province . the last section is concerned with studying the financial sources or the sources of provision Basrah agriculture during the study years The third chapter deals with studying the agricultural production of some crops which Basrah produces during the study years. The first section studies dates production in the region of shatt-el- Arab the two regions of south Tigris and the marshes, the second deals with studding to make crops and some vegetables in the western region.

The last section studies wheat production in the two regions of south Tigris and the marshes .

The study concludes with suggestions and conclusions by the researcher, the researcher deals with the analysis of the plant side in Basrah due to the shortage of data, information of the animal side and the stoppage of all station of breeding animals in Basrah as they were looted and destroyed .

The researcher depends on two groups of sources , the first are the theoretical sources such as periodicals and theses ,etc .the second sources are field visits done by the researcher. these visits are to the formal of concern to the agricultural sector offices in Basrah. The aim of these visits is to get the necessary data and information to accomplish this study, also ,there are personal interviews with some of the agrarian officials, farmers and land owners by distributing forms to get enough information to be used as required

المقدمة

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية المهمة في البلدان المتقدمة والنامية وتكمن أهميته تلك في كون الزراعة المصدر الأساسي للمواد الغذائية، وأنه من المصادر المهمة للحصول على الدخل والتشغيل لنسبة كبيرة من السكان العاملين فيه، وأن هناك علاقة تبادلية قوية بين الصناعة والزراعة تتجسد في كون الزراعة تمد الصناعات المحلية بالمواد الأولية، ويقابل ذلك أن نسبة كبيرة من الإنتاج الصناعي المحلي يستهلكها أبناء الريف.

ويعد القطاع الزراعي مصدراً للحصول على العملات الأجنبية من خلال تصدير الفائض من السلع الزراعية إلى الخارج، ويتميز القطاع الزراعي في العراق بتوافر الموارد الأرضية والمائية والبشرية: **الموارد الأرضية:** ويقصد بها مجموع الأراضي الصالحة للزراعة والقابلة للاستصلاح وبالتالي استخدامها كمورد أنتاجي في النشاط الاقتصادي، إذ يبلغ إجمالي المساحة الكلية للعراق نحو (181,6) مليون دونم، والصالحة للزراعة تبلغ (48) مليون دونم، والمستغل منها فقط (23) مليون دونم، الأمر الذي يشير إلى وجود إمكانيات واسعة للتوسع الأفقي والعمودي في الزراعة إذا ما اتخذت الإجراءات المناسبة والموضوعية.

أما بالنسبة للموارد المائية فإن الزراعة في العراق تعتمد على مصدرين رئيسيين هما: مياه الأمطار ومياه الأنهار فضلاً عن المياه الجوفية، أما بالنسبة إلى محافظة البصرة فإنها تمتلك إمكانيات زراعية كبيرة إذ تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها نحو (950) ألف دونم كما تتوفر فيها الموارد المائية التي تعتمد بدرجة كبيرة على نهري دجلة والفرات فضلاً عن أهوار الحويزة والحمار والأهوار الوسطى، وشط العرب، والمياه الجوفية في صحراء الزبير ومنخفض صفوان والبرجسية وغيرها من المناطق الأخرى في المحافظة فضلاً عن وجود أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الزراعية والأسواق القادرة على تصريف المنتجات وتصديرها إلى داخل البلد وخارجه

إلا أنها في واقع الحال تعتمد في توفير العديد من المحاصيل الزراعية على إنتاج المحافظات الأخرى، وعلى الخارج في الوقت الحاضر، الأمر الذي يشير إلى وجود الخلل والقصور في استغلال هذه الموارد والإمكانات وتأسيساً على ما تقدم جاءت هذه الرسالة لتسلط الأضواء على الإمكانات الزراعية المتاحة في محافظة البصرة والإنتاج المتحقق خلال المدة (1990-2006) والإجراءات التي يمكن اتخاذها لتطوير هذا الواقع مستقبلاً، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وبيان الإمكانات الحقيقية المتاحة لتطوير القطاع الزراعي ورفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية في الإنتاج الزراعي لمحافظة البصرة، وتهدف الرسالة أيضاً إلى محاولة التركيز على أزمة التنمية الزراعية في المحافظة والدعوة إلى جعل القطاع الزراعي قوة دافعة للنمو الاقتصادي ومعالجة التحديات التي تواجهه، وقد استندت الدراسة إلى الفرضية التالية التي مفادها:

(تتمتع محافظة البصرة بإمكانات زراعية كبيرة ولكن قلة وضعف استغلالها أدت إلى انخفاض وتذبذب الإنتاج الزراعي المتحقق من عام إلى آخر).

ولأجل إثبات فرضية البحث فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول يتناول الفصل الأول دور القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي وذلك في خمس فقرات، تناولت الفقرة الأولى دور القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أما الفقرة الثانية فاختصت بدور القطاع الزراعي في تشغيل الأيدي العاملة وبالنسبة للفقرة الثالثة فقد جاءت لبيان دور القطاع الزراعي في التجارة الخارجية، أما الفقرة الرابعة فقد تعلقت بدراسة دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي والفقرة الأخيرة تبين أثر الفجوة الغذائية في الأمن الوطني، أما الفصل الثاني فقد تناول دراسة الموارد والإمكانات الزراعية في محافظة البصرة وتحليلها من خلال ثلاث فقرات، تناولت الفقرة

الأولى منه الأراضي الزراعية والموارد المائية في محافظة البصرة، فيما جاءت الفقرة الثانية لدراسة الأيدي العاملة والأسواق المحلية أي جانب العرض والطلب في المحافظة، أما الفقرة الأخيرة فقد اختصت بدراسة المصادر المالية أو مصادر تمويل الزراعة البصرية خلال سنوات الدراسة.

في حين تناول الفصل الثالث دراسة الإنتاج النباتي لبعض المحاصيل التي تتميز أو يمكن ان تتميز في إنتاجها محافظة البصرة خلال مدة الدراسة، إذ جاءت الفقرة الأولى لدراسة إنتاج التمور في إقليم شط العرب وإقليمي دجلة الجنوبي والأهوار، أما الفقرة الثانية فقد تناولت دراسة محصول الطماطة وبعض محاصيل الخضر في الإقليم الغربي، فيما جاءت الفقرة الأخيرة لدراسة إنتاج القمح في إقليم دجلة الجنوبي والأهوار، واختتمت الدراسة بالاستنتاجات والمقترحات التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة.

هذا وقد تناول الباحث بالتحليل الجانب النباتي في محافظة البصرة وذلك لقلّة البيانات والمعلومات عن الجانب الحيواني ولتوقف جميع محطات تربية الحيوان في المحافظة بسبب تعرضها للسلب والتخريب واعتمد الباحث على مجموعتين من المصادر: الأولى هي المصادر النظرية كالدوريات والرسائل الجامعية وغيرها، الثانية هي المصادر الميدانية التي تضمنت الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث للدوائر الرسمية ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الزراعي في المحافظة للحصول على البيانات والمعلومات الضرورية لانجاز الدراسة فضلاً عن المقابلات الشخصية التي أجراها الباحث مع الكثير من المسؤولين عن النشاط الزراعي في المحافظة ومع الفلاحين وبعض ملاك الأراضي لغرض الحصول على المعلومات اللازمة وتبويبها بالشكل المطلوب هذا وقد واجهت الباحث العديد من العقبات في اثناء جمعه للبيانات والمعلومات من الجهات المذكورة منها الأوضاع الأمنية المتقلبة في المحافظة والتي نجم عنها توقف العمل في المؤسسات الزراعية الرسمية لعدة أيام وغيرها من المشاكل الأخرى واخيراً أرجوا إن أكون قد وفقت في كتابة الرسالة في صورتها الحالية والله ولي التوفيق .

الفصل الأول

دور القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي

1-1 دور القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

إن مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تتجسد بالأهمية النسبية لهذا القطاع ضمن مجمل نشاطات الاقتصاد القومي، لذلك فإن حجم النشاط الزراعي وتطوره يقاس بمساهمته النسبية في تكوين الناتج المحلي والدخل القومي.

إن عملية التنمية الاقتصادية التي تقدم عليها بعض الدول النامية يواكبها في مراحل معينة النقل النسبي للنشاط الزراعي بسبب التوسع الذي يطرأ على القطاع الصناعي المحلي إلى جانب مشاريع البنى الارتكازية وقطاع الخدمات الأمر الذي يؤثر في حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي⁽¹⁾.

ولم ينظر إلى القطاع الزراعي باعتباره عنصراً فعالاً في النمو الاقتصادي وقوة دافعة له وبوسعه تقديم مساهمات مهمة في التحول الهيكلي للاقتصاد إذ ترى كثير من الدول النامية إن القطاع الصناعي هو القطاع الريادي في عملية التنمية وأهملت دور القطاع الزراعي فتدنت الحصة النسبية له في الناتج المحلي، إذ ركزت على القطاع الصناعي باعتباره محرك النمو الاقتصادي: أي إن الاستثمار في الصناعة يدفع إلى الاستثمار في أنشطة اقتصادية أخرى مولده للدخل، وهذا يؤدي إلى نمو اقتصادي أسرع وأوسع قاعدة، إما الاستثمار في القطاع الزراعي ولأسباب ترتبط بطبيعة القطاع نفسه لم تعد بنفس الديناميكية، ومما يزيد في عدم تنوع النشاط أو الإنتاج الزراعي في هذه الحالة عدم مواجهة النقص في الإمكانيات الزراعية بإدخال مقادير وأنواع كافية من المعدات والمكائن وأساليب التكنولوجيا الحديثة إلى حقل الإنتاج الزراعي لتحل محل الأساليب البدائية المستخدمة حفاظاً على مستوى معين من الإنتاج بل والارتقاء به على وفق الإطار التوازني لنمو الاقتصاد القومي⁽²⁾.

¹ - خياط، كمال محمد سعيد، القطاع الزراعي في العراق، جامعة البصرة، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، البصرة (1986) ص 104.

² - النجفي، سالم توفيق، د. عبد الرزاق عبد الحميد شريف، السياسة الاقتصادية الزراعية، (الموصل، مطبعة مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، 1990) ص 80.

الجدول (1) الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية في العراق للسنوات (1990-2006)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار (1)	الناتج الزراعي مليون دينار (2)	نسبة % 1:2
1990	2241200,2	414782,1	18,5
1991	2511650,7	537786,8	21,4
1992	3721401,3	928637,1	27,7
1993	3347210,2	997881,5	29,8
1994	3001278,9	990049,2	32,9
1995	3078122,0	892145,9	28,9
1996	2379253,9	698399,4	29,3
1997	3069914,3	966636,7	31,8
1998	3170100,4	996837	31,4
1999	6180638,9	1948621,2	31,5
2000	7398603,5	2153336	29,1
2001	4931456,8	1610275,1	32,6
2002	3902292,7	1212658,9	31
2003	3958578,2	1186865,1	29,9
2004	4795854,5	1042756,9	21,7
2005	6400006,5	994329,7	15,5
2006	6957100,4	734210,2	10,5

1- السنة (1990) الحقل رقم (1) من: النصراوي، عباس، الاقتصاد العراقي، الطبعة الأولى (بيروت دار الكنوز الأدبية: 1995، ص 25).

2- السنوات (1995-1991) الحقل رقم (1) من: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام (1995)، ص 176.

3- السنوات (2006-1996) الحقل رقم (1) من: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية للسنوات (2006-2000)، صفحات مختلفة.

4- السنوات (1995-1990) الحقل رقم (2) من: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام (1995)، ص 202.

5- السنة (2006-1996) الحقل رقم (2) من: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام (2006)، ص 46، 57.

تشير البيانات الموجودة في الجدول (1) إلى إن الناتج الزراعي يشكل نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي إذ تبين أن الناتج الزراعي في حالة تزايد خلال السنوات (1990-1993) إذ بلغت قيمة الناتج الزراعي (997881) مليون دينار في سنة (1993) وبالأسعار الجارية، وتوجد علاقة طردية بين الناتج الزراعي وأهميته النسبية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (1990-1993) وانخفض الناتج الزراعي في عام (1994) إلى (990049) مليون دينار، وارتفعت أهميته النسبية إلى (32,9%)، وان سبب زيادة الأهمية النسبية في هذا العام ليست بسبب زيادة الإنتاج الزراعي لأنه انخفض في هذه السنة عن السنة السابقة وإنما الزيادة بسبب انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من قيمة انخفاض الناتج الزراعي، في حين بقي الناتج المحلي الإجمالي يزداد بنسبة متفاوتة وتراوح ما بين (2241200) مليون دينار لعام (1990) و (3001278) مليون دينار في سنة (1994)، ثم شهد الناتج الزراعي زيادة وانخفاض متفاوت خلال السنوات (1994-2002) فانخفض في عام (1996) إلى (698399,4) مليون دينار، وبعد ذلك ارتفع بصورة تدريجية حتى بلغ ذروته في عام (2000) فكان الناتج الزراعي (2153336) مليون دينار وهذا يدل على الاهتمام من قبل الأفراد والدولة بالزراعة وذلك لشحة المواد الغذائية بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على البلد، أما السنوات التي تلت سنة (2000) فيلاحظ أن الناتج الزراعي بدأ ينخفض تدريجياً حتى سنة (2006) إذ كان الناتج الزراعي (734210,2) مليون دينار، وعند مقارنة نسبة مساهمة الناتج الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي يلاحظ إن الأهمية النسبية في بداية مدة الدراسة كانت (18,5%) في سنة (1990) وبدأت تزداد إلى (21,4%) في سنة (1991) واستمرت بالزيادة إلى (29,8%) في سنة (1993) ثم بلغت (32,9%) في سنة (1994)، وبعد ذلك استقرت هذه النسبة نسبياً حتى سنة (2003) إذ بلغت (29,9%)، وبعد ذلك انخفضت إلى (21,7%) في سنة (2004) وفي السنة التالية لها كانت (15,5%)، وكانت (10,5) في سنة (2006)، إذ يتبين من الجدول (1) أن السنوات التي تلت سقوط النظام السابق وعودة العراق إلى تصدير النفط وارتفاع نسبة مساهمة القطاع الاستخراجي هي السبب الرئيس في انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

1-2 دور القطاع الزراعي في تشغيل الأيدي العاملة

إن السكان هو العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية نظراً لما يؤديه من دور مهم وحيوي في القيام بهذه العملية ، وبوضع الخطط التي تستهدف تحقيقها وتنفيذها فضلاً عن ذلك فإن الهدف النهائي لعملية التخطيط والتنمية هو الارتقاء بمستوى حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وبذلك فإن السكان يؤدون دورهم كمنتجين من ناحية، ومستهلكين من ناحية أخرى، وأنهم الأساس في توفير العرض من السلع والخدمات، وهم الذين يوفرّون الطلب عليها علاوة على ذلك فإن نمو السكان تترتب عليه زيادة في الأيدي العاملة التي اذا استغلت ستؤدي إلى زيادة الإنتاج⁽¹⁾، بوصف الأيدي العاملة أنها من العناصر الأساسية في زيادة الإنتاجية بشرط توفر العوامل الأخرى المشاركة في العملية الإنتاجية والمساعدة فيها، وأن التغيير التركيبي للسكان الكمي والنوعي وبخاصة حسب الأعمار والمهارات والمهن، والنشاط الاقتصادي يترتب عليه تغيرات في كمية عرض العمل ونوعيته، وبالتالي فإن التغيرات الكمية الناجمة عن نمو السكان والتغيرات النوعية الناشئة عن تبدل تركيبته ستؤثر تأثيراً حيوياً في التناسب بين الأيدي العاملة وعوامل الإنتاج الأخرى، ويمكن تحديد حجم أو مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي من خلال الاعتماد على العديد من المتغيرات أهمها حجم الموارد الزراعية المتاحة والممكن استخدامها، ويعد سكان الريف والقوى العاملة الزراعية من أهم تلك الموارد التي يتحدد في ضوءها مدى الأثر المباشر وغير المباشر للقطاع الزراعي في الناتج القومي، إذ يشير الجدول التالي الى التركيب السكاني الريفي والحضري للقوى العاملة خلال المدة (1990-2006) ، ويبين زيادة إجمالي عدد السكان في العراق من حوالي (17,8) مليون نسمة عام (1990) إلى (28,8) مليون نسمة في عام (2006) أي بمعدل نمو قدره (12,2%) خلال (17) سنة ويلاحظ أن نسبة الزيادة لسكان الريف كانت أقل من نسبة الزيادة لسكان الحضر .

¹ - النجفي، سالم توفيق، اقتصاديات الإنتاج الزراعي، الموصل: جامعة الموصل (1985) ص 25.

الجدول (2)

التوزيع البيئي للقوى العاملة في العراق خلال المدة (1990-2006)

السنة	إجمالي عدد السكان بالآلاف (1)	الحضر		الريف	
		عدد السكان (2)	نسبة % (3) 1:2	عدد السكان (4)	نسبة % (5) 1:4
1990	18203	11926	65	6277	35
1992	18949	12633	66,7	6316	33,3
1994	20007	14123	70,9	5884	29
1996	21224	15266	71,9	5958	28,1
1998	22046	15069	66,3	6977	30,7
2000	24086	17748	74	6338	26
2002	25565	17819	71	7746	29,2
2004	27138	18211	67,1	8927	32,9
2006	28810	19207	67	9603	33

المصادر:

- 1- بيانات السنوات (1990-1992) من: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام (1992) ص 218.
- 2- بيانات السنوات (1994) و (1996) و (1998) من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (1998) أبو ظبي، مطابع صندوق النقد العربي، سبتمبر (1999) ص 253.
- 3- بيانات السنوات (2000-2004) من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2004)، أبو ظبي، مطابع صندوق النقد العربي، سبتمبر (2005) ص 263.
- 4- بيانات سنة (2006) من: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام (2006)، ص 17، 13.

يبين الجدول (2) إن الأهمية النسبية لسكان الريف انخفضت من (35%) في عام (1990) إلى (29,0%) في عام (1994)، في حين ارتفعت الأهمية النسبية لسكان الحضر من (65%) في عام (1990) إلى (70,9%) في عام (1994) وتعزى هذه الزيادة في سكان الحضر إلى قلة فرص العمل وانخفاض الدخل في الريف مقارنة بالمدن فضلاً عن عدم التوازن بين الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية الموجودة في الريف مع تلك السائدة في المدن، وهذا أدى إلى الهجرة الكبيرة من الريف

إلى المدينة، وأستمر الانخفاض في الأهمية النسبية لسكان الريف حتى سنة (2000) حيث كانت (26%)، وذلك بسبب السياسة التي اتبعتها الدولة وبخاصة في القطاع الزراعي والتي أثرت تأثيراً محسوساً في زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة وهجرة العديد من سكان الريف الذين عملوا في القطاع الخدمي، إذ أخذ عدد المهاجرين من الريف إلى المدن بالتزايد حتى بلغ (3,9) مليون نسمة في عام (1999) وذلك بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضد سكان الريف وخصوصاً في جنوب العراق، وتجفيف الأهوار ونزوح أهلها إلى المدينة فكانت هجرة جماعية من المناطق الريفية وعلى امتداد ثلاث محافظات (البصرة، ذي قار، ميسان) فضلاً عن الإجراءات الأخرى ومنها توزيع قطع أراضٍ قريبة من المدينة إلى العسكريين وعوائل الشهداء في الحروب التي خاضها النظام السابق على مستوى البلد بأكمله مما أثر تأثيراً سيئاً في كفاءة العمل في القطاع الزراعي بوصف معظم المهاجرين أنهم من القوى العاملة النشطة إنتاجياً، ومما يدل على ذلك هو ارتفاع الأهمية النسبية لسكان الريف بعد سقوط النظام السابق إذ كانت النسبة (29,2%) في عام (2002) فارتفعت إلى (32,9%) في عام (2004)، ثم إلى (33%) في عام (2006).

وعند مقارنة الهيكل الاقتصادي للبلد الذي يوضحه الجدول (3) مع الهيكل الاقتصادي للبلدان المتقدمة فيمكن القول إن الأقتصادات المتقدمة ترتفع فيها نسبة السكان العاملين في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات الذي يرتبط بالقطاع الصناعي والتجاري كالنقل والتأمين والمصارف والاتصالات، في حين أن الأقتصادات النامية تنخفض فيها نسبة السكان العاملين في القطاع الصناعي، وترتفع فيها نسبة العاملين في القطاع الزراعي وبنسبة أكبر في القطاع الخدمي لأن القطاع الخدمي في الدول النامية يتميز بالتخلف وعدم الارتباط بالتطور الحاصل في القطاع الصناعي فضلاً عن اعتماده على القوى العاملة غير الماهرة كالباعة المتجولين وباعة الأرصفة والحمالين وغيرهم، والجدول التالي يبين توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية .

* - قام الباحث باستخراج الرقم بالاعتماد على المجموعات الإحصائية للأعوام (1990-2000).

الجدول (3)

توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية في العراق خلال المدة (1990-2006)

نسبة العاملين في القطاع الخدمي والقطاعات الأخرى (3)	نسبة العاملين في القطاع الصناعي (2)	نسبة العاملين في القطاع الزراعي (1)	السنة
50	30	20	1990
55	27	18	1991
59	26	15	1992
62	25	13	1993
63	24,8	12,2	1994
62,8	24,4	11,5	1995
64	25	11	1996
64	24	12	1997
66	22	12	1998
67	22,4	10,6	1999
68,9	21	10,1	2000
72	18	9,6	2001
78	12,4	9,2	2002
75	17,3	8,7	2003
71,4	20,3	8,3	2004
70	20	10	2005
68	20	12	2006

المصادر:

- 1 - السنوات (1990-1995) من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (1996)، ابو ظبي ، مطابع صندوق النقد العربي، سبتمبر (1997)، ص 253.
- 2 - السنوات (1996-2000) من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2001)، ابو ظبي ، مطابع صندوق النقد العربي، سبتمبر (2002) ص 243.
- 3 - السنوات (2001-2006) من: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام (2006)، ص 32، 78، 164.

إن توزيع القوى العاملة يعد من الموارد المهمة في اقتصادات الإنتاج الزراعي، إذ إن الأهمية النسبية للعمالة الزراعية مقارنة بإجمالي الأيدي العاملة قد انخفضت في العراق خلال مدة الدراسة وقد يعزى ذلك إلى أن التنمية الاقتصادية قد اهتمت بالقطاعات الاقتصادية اللازراعية إذ ارتفعت العمالة فيها مقارنة بالقطاع الزراعي حيث يتبين من الجدول (3) أن أكبر نسبة للعاملين في العراق تتركز في القطاع الخدمي وذلك بدءاً من سنة (1990) إذ كانت نسبته (50%) من القوى العاملة، ويعزى ذلك إلى أن القطاع الخدمي في العراق هو قطاع متخلف لا يعتمد معظمه على الأيدي العاملة الماهرة، ولا يحتاج إلى رأس المال للعمل فيه، فضلاً عن عدم توفر القدرة في القطاع الصناعي لاستيعاب الأيدي العاملة، وضعف إنتاجية القطاع الزراعي والهجرة من الريف إلى المدينة دفعت معظمهم إلى الدخول في القطاع الخدمي، و(20%) من القوى العاملة في القطاع الزراعي و(30%) في القطاع الصناعي، على الرغم من أن الاقتصاد العراقي يتسم بأنه اقتصاد يرتبط بالإنتاج الأولي.

وعليه فإن انخفاض الأهمية النسبية للعمالة الزراعية يشير إلى استبدال العمل برأس المال في بعض مجالات الإنتاج الزراعي، وأن للهجرة أيضاً أثراً محسوساً في هذه المسألة والجدول رقم (3) يبين أنه في سنة (1992) كانت نسبة العاملين في القطاع الخدمي (59%) والقطاع الصناعي (26%) أما القطاع الزراعي فكانت (15%) واستمرت الزيادة في نسبة العاملين في القطاع الخدمي حتى بلغت (78%) في سنة (2002) في الوقت الذي كان فيه إجمالي القوة العاملة (6,8) مليون نسمة وهذا يعني أن (5,4) مليون نسمة من القوة العاملة كانت تعمل في القطاع الخدمي المتخلف، ويعود انخفاض الأهمية النسبية للقوة العاملة الزراعية إلى هجرة المزارعين إلى المدن من ناحية، والتوسع في استخدام التكنولوجيا في الزراعة نسبياً إلى السابق من ناحية أخرى، كما يتبين من الجدول أن القوة العاملة الزراعية انخفضت إلى (12%) في سنة (2006) بعد أن كانت (20%) في سنة (1990).

1-3 دور القطاع الزراعي في التجارة الخارجية

تتألف التجارة الخارجية للسلع الزراعية عموماً من المواد الغذائية ذات الاستهلاك المباشر المصنعة وشبه المصنعة إلى جانب مواد خام أولية تستخدم في القطاع الصناعي كالقطن والصوف والأخشاب والسكر وغيرها.

هذا وقد ترتب على عمليات التنمية الاقتصادية التي قامت بها الدول النامية ومنها العراق زيادة في متوسط الدخل الفردي وفي عدد السكان وانخفاض في عدد الوفيات مع بقاء معدل الولادات عند مستويات عالية، الأمر الذي انعكس أثره من ناحيتين: الأولى زيادة الطلب على مختلف السلع وبخاصة الغذائية والناحية الثانية تتمثل في تطور الوعي الثقافي والصحي الذي نجم عن زيادة الطلب على السلع الغذائية ذات النوعية الأفضل وبخاصة ذات المحتوى البروتيني العالي كاللحوم والألبان وغيرها.

وبذلك أصبحت مهمة القطاع الزراعي مزدوجة، إذ أصبح عليه أن يلبي الزيادة في الطلب على السلع الغذائية الناجمة عن زيادة عدد السكان من ناحية وزيادة الإنتاج من المواد الغذائية ذات المحتوى البروتيني العالي من ناحية أخرى، وقد ترتب على هذه التغيرات في مجملها زيادة أهمية التجارة الخارجية للسلعة الغذائية للعراق، ولكن يلاحظ من الجدول (4) أن استيراد العراق من المواد الغذائية وغيرها من السلع الزراعية تتذبذب من سنة إلى أخرى طبقاً لتقلبات حجم الإنتاج المحلي الزراعي والطلب النهائي على هذه المواد، إذ بلغت الواردات الغذائية (1388,4) مليون دولار في عام (1990) ، وانخفضت عن هذا المستوى لمدة (8) سنوات وذلك بسبب الحصار الاقتصادي الذي تعرض له البلد في هذه المدة، ثم بلغت الواردات الغذائية أقصاها إذ وصلت إلى (5766,4) مليون دولار في عام (2005)، إما نسبة الصادرات الغذائية إلى الصادرات الكلية فقد كانت تتراوح ما بين (9,7%) و (0,1%) باستثناء عام (1990) كما هو واضح من الجدول التالي.

الجدول (4)

الأهمية النسبية للواردات الغذائية والصادرات الغذائية في العراق خلال المدة (1990-2006)

مليون دولار

نسبة % 2: 4 (6)	نسبة % 1: 3 (5)	الصادرات الغذائية (4)	الواردات الغذائية (3)	الصادرات الكلية (2)	الواردات الكلية (1)	السنة
25,4	28,7	99,6	1388,4	391,9	4833,2	1990
1,2	29	12,3	579,4	1000	2000	1991
0,1	19,8	9	350	900	1800	1992
0,8	42,2	7,6	799	853,8	1893,3	1993
2	28,2	16,4	676	809,9	2400,5	1994
1,9	27,8	183,4	786,4	949,5	2631,9	1995
9,7	19,9	117,2	529,3	1204,6	2704,4	1996
9,1	43,3	123,5	930,6	1344,9	2148	1997
5,4	35,1	130,7	870,5	2401,5	2473,6	1998
3,7	28	119,6	1000	3220,6	3570,7	1999
6,1	27,4	175,5	1200,3	2860,2	4365,6	2000
7,1	15,1	209,1	1170,4	2910,8	7730,9	2001
6,3	15	182,9	1340,3	2880,7	8930,8	2002
-	-	-	-	-	-	2003
-	29,5	-	4554,6	6680,6	15430,7	2004
-	30,4	-	5766,4	8350,4	18650	2005
-	34,1	-	6843,9	9450,5	20072	2006

1- السنوات (1996-1990) الأعمدة (1-2-3-4) من: الطائي، بشير هادي عودة أهمية العامل التقني في تحقيق

الأمّن الغذائي-القمحي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد: (البصرة، جامعة البصرة، رسالة غير منشورة، 2000) ص26 .

2- السنوات (1997-1999) الأعمدة (1-2-3-4) من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية (أواد)، الإحصاءات

الزراعية، المجلد (13)، السودان ، الخرطوم، ص11.

3- السنوات (2000-2006) من: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية لعامي (2002 و

2006) صفحات مختلفة.

يلاحظ من الجدول (4) أن الواردات الغذائية قد شكلت نسباً لا يستهان بها من إجمالي الواردات الكلية في بلد تتوفر فيه مقومات تحقيق اكتفائه الذاتي من الغذاء وقد كانت هذه النسب في السنوات (1990-2000) متذبذبة إذ تراوحت بين (19,8%) كحد أدنى عام (1992) وبين (43,3%) عام (1997)، وقد اتسمت بأنها متزايدة في أغلب السنوات بسبب الحصار الاقتصادي الذي جعل الأهمية النسبية للواردات الغذائية مرتفعة إذ كانت الدولة تحاول توفير الغذاء الضروري لأفراد المجتمع وبرز هذا بشكل واضح في اتفاقية النفط مقابل الغذاء ، أما نسبة الصادرات الغذائية إلى الصادرات الكلية فكانت تشكل نسباً قليلة وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية إذ كانت أسعارها مغرية بالنسبة إلى المنتجين فضلاً عن بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإيقاف تصدير المنتجات المحلية لذلك انخفضت قيمة الصادرات الغذائية في السنوات (1990-2002) وانعدمت بعد سقوط النظام السابق، عندما أصبح العراق سوقاً واسعة لتصريف المنتجات الأجنبية نتيجة لضعف القدرات الإنتاجية الصناعية والزراعية في الاقتصاد الوطني وضعف قدرته على توفير الاحتياجات الغذائية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات الاستيراد من الخارج والاعتماد على المنتجات الأجنبية المستوردة لسد تلك الاحتياجات ، وقد نجم عن ذلك بروز مشكلة العجز الغذائي أكثر من قبل وان لهذه المشكلة جملة من الأسباب منها :

1 - الظروف الاقتصادية المتقلبة وعدم الاستقرار السياسي في العراق وتأثير ذلك في استقرار النشاط الزراعي وانتعاشه.

2 - إن الإنتاج الزراعي في العراق لا يزال معتمداً وبشكل كبير على المزارع الفردية الصغيرة والإمكانية المحدودة للمزارع العراقي.

3 - عدم اهتمام وزارة الزراعة بإدخال منجزات التقنية الحديثة إلى القطاع الزراعي مما يؤدي إلى بقاءه حبيساً للأساليب التقليدية في الإنتاج وانخفاض المستوى المهاري للعامل الزراعي.

4- انخفاض التخصيصات الاستثمارية المقدمة للقطاع الزراعي في العراق .

5- انفتاح الاقتصاد العراقي وعدم حماية الإنتاج الزراعي من منافسة المنتجات المستوردة ورفع الدعم عن القطاع الزراعي والدخول في معترك عمليات الخصخصة والقروض المشروطة.

1-4 دور القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي للعراق

الأمن الغذائي موضوع مهم وله اهتمام كبير بما له من مساس بحياة الناس وما تترتب عليه من مخاطر سياسية واقتصادية واجتماعية وقد وردت له عدة تعاريف منها:

الأمن الغذائي هو قدرة البلد أو الإقليم المعني على انتاج السلع الزراعية الأساسية وتوفيرها لتلبية احتياجات المواطنين الغذائية منها والعمل على تصدير جزء من السلع الأخرى على أقل تقدير⁽¹⁾. ويعرف أيضاً بأنه (توفير مخزون عالمي من المواد الغذائية الأساسية يكون مدعاة إلى الاطمئنان في توفير الاستهلاك الغذائي للإنسان)⁽²⁾.

وعرفته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة) بأنه ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة، كي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفر إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة مادياً واقتصادياً للجميع⁽³⁾.

ومنظمة الأغذية بهذا المفهوم تحدد ثلاثة عناصر أساسية للأمن الغذائي أولها توفير الإمدادات الغذائية ومن ثم استقرارها وأخيراً ضمان حصول الأفراد على احتياجاتهم من الغذاء المناسب وهذا يعني أن مجرد انتاج الغذاء غير كافٍ لتحقيق الهدف المنشود إذ ينعهد الأمن الغذائي عندما يتعذر على الناس شراء الأغذية المتوفرة وافتقاد نظامهم الغذائي للفيتامينات والأملاح وبسبب قصور مناولة الأغذية في أثناء تجهيزها وتوزيعها لمستهلكيها، وعليه فان مفهوم الأمن الغذائي بأنه (إمكانية بلوغ البلد مرحلة الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع الغذائية التي يتمتع بها بميزة نسبية مع إمكانية تصدير الفائض منها إلى الخارج لتغطية العجز في السلع الغذائية الأخرى التي لا يمكن إنتاجها محلياً بسبب الظروف

¹ - الطائي، بشير هادي عودة ، مصدر سابق، ص25.

² - أحمد ، عبد الغفور إبراهيم، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، بغداد، مطبعة اليرموك، (1999) ص14.

³ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية(اواد)، أهمية زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي العربي لتحقيق الامن الغذائي ، السودان، الخرطوم، 1994، ص126.

الطبيعية)⁽¹⁾، والجدير بالذكر أن القمح يقع في مقدمة السلع الغذائية الأساسية وخصوصاً في العراق إذ لا تخلوا منه مائدة عراقية ليوم واحد وعليه سوف يتركز التحليل على أثر الفجوة القمحية خلال سنوات الدراسة وذلك لوجود علاقة قوية بين الأمن الغذائي والأمن الوطني في العراق وخصوصاً في مدة الدراسة.

والأمن الغذائي في ظل المفاهيم السابقة يعني أن تنتج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة أو الإقليم في إنتاج السلع التي تحتاجها، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية إن لزم الأمر، وأن تتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الاثنان معاً بحيث يتوفر لها ما تحتاجه من العملات الصعبة لاستيراد المواد الغذائية التي لا تتوفر فيها الميزة النسبية لإنتاجها محلياً وأن توفر لكل مواطنها ما يكفي الفرد من الغذاء بالكم والنوعية اللازمة للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل افراد الشعب وبالأخص ذوي الدخل المحدود، ومما لا شك فيه فانه كلما كانت السلعة لها وقع وتأثير في الجانب الاقتصادي والسياسي وتشبع الحاجات الإنسانية الضرورية كانت تشغل حيزاً في الأمن الغذائي وعليه يمكن القول إن القمح يحتل موقعاً استراتيجياً في الأمن الغذائي ويمكن بيان الفجوة القمحية في العراق خلال مدة الدراسة (1990-2006) من خلال الجدول (5).

¹ - دكله، محمد عبد الهادي ، الأمن الغذائي العربي والتنمية الزراعية، (بغداد: جامعة بغداد، 1981) ص8.

الجدول (5) قيمة الواردات والصادرات الغذائية والأهمية النسبية للواردات القمحية العجز القمحي

في العراق خلال المدة (1990-2006) مليون دولار

السنة	الواردات الغذائية (1)	الصادرات الغذائية (2)	قيمة العجز الغذائي (3)	الواردات القمحية (4)	قيمة العجز القمحي (5)	نسبة % (6) 1:4	نسبة % (7) 3:5
1990	1388,4	99,6	1288,8	342	342	24,6	26,5
1991	579,4	12,3	567,1	62	62	10,7	10,9
1992	350	9	341	165	165	47,1	48,3
1993	799	7,6	791,4	217,2	217,2	33,2	27,4
1994	676	16,4	659,6	214,3	214,3	31,6	32,4
1995	786,4	183,4	603	278,9	278,9	35,3	46,1
1996	529,3	117,2	412,1	191,4	191,4	36,1	46,4
1997	930,6	123,5	807,2	278,6	278,6	29,9	34,5
1998	870,5	130,7	739,5	344,2	344,2	39,5	46,5
1999	1000	119,6	881,3	409,5	409,5	40,9	46,4
2000	1200,3	175,5	1024,7	575,3	575,3	47,9	56,1
2001	1170,4	209,1	961,2	690,1	690,1	58,9	71,7
2002	1340,3	182,9	1157,8	675,1	675,1	50,3	58,3
2003	-	-	-	-	-	-	-
2004	4554,6	-	4554,6	1075,2	1075,2	23,6	23,6
2005	5766,4	-	5766,3	1240,1	1240,1	21,8	21,8
2006	6843,9	-	6843,9	1378,2	1378,2	20,1	20,1

1- السنوات (1996-1990) من : الطائي، بشير هادي عودة ، أهمية العامل التقني في تحقيق الأمن الغذائي-القمحي في العراق، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد: (البصرة، جامعة البصرة، رسالة غير منشورة، 2000)ص31.

2- السنوات (2000-1997) من: (أ) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة(1999)، ابو ظبي، مطابع صندوق النقد العربي، سبتمبر(2000)، ص 233. (ب) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة(2000)، ابو ظبي، مطابع صندوق النقد العربي، سبتمبر(2001)، ص 273.

3- السنوات (2006-2001) من:وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية لعامي(2004) و (2006)، صفحات مختلفة.

يلاحظ من خلال الجدول أن الأهمية النسبية للواردات القمحية والعجز القمحي في العراق قد شكلا نسباً كبيرة من الواردات الغذائية والعجز الغذائي خلال مدة الدراسة ووصلت الأهمية النسبية خلال المدة (1990-1996) إلى (10,7%) كحد أدنى و(48,3%) كحد أعلى على التوالي وهذا يعني أن أكثر من ثلث الواردات الغذائية هي واردات قمحية.

أما في السنوات (1997-2002) فقد ازدادت قيمة العجز القمحي بصورة عامة إذ تراوحت النسبة بين (34,5%) كحد أدنى و (71,7%) كحد أعلى وذلك بسبب زيادة الاستيرادات من المواد الغذائية وخصوصاً القمح، وهذا يعني أن أكثر من نصف الواردات العراقية هي واردات قمحية خلال هذه المدة، وفي السنوات التي تلت سقوط النظام ورفع الحصار الاقتصادي ورفع الحواجز والقيود أمام الواردات وبخاصة الغذائية لغاية عام (2006) نلاحظ انخفاض الأهمية النسبية للواردات القمحية والعجز القمحي بمعدل وصل إلى (21,8%)، وهذا لا يعني أن العراق قد بدأ بإنتاج القمح بمعدلات متزايدة من أجل تقليص حجم الفجوة الغذائية بل ان سبب ذلك يعود الى رفع الحصار الاقتصادي المفروض على الاقتصاد العراقي وبالتالي تنوع السلع الغذائية المستوردة والاعتماد على الخارج في كل شيء، إذ يلاحظ من الجدول أن قيمة الواردات ارتفعت بمعدلات متزايدة عن المستويات السابقة لتصل إلى (1340) مليون دولار عام (2002)، وما يؤكد ذلك ارتفاع قيم العجز القمحي خلال السنوات الأخيرة، وقد عزز هذا الاتجاه ضعف الاهتمام بزيادة الإنتاج المحلي من القمح وتحسين نوعيته طالما كانت منافذ الاستيراد متاحة، إلا أن ذلك يحمل في طياته مخاطر اقتصادية وسياسية جسيمة على أمن البلد واستقراره من خلال استخدام القمح سلاحاً ضد العراق، وهكذا فإن الأمن الغذائي القمحي في العراق في ظل واقع انتاج القمح الحالي سيمثل مشكلة مثيرة للقلق في واقع الأمن القومي أمام التحديات الخارجية على العراق.

1-5 أثر الفجوة الغذائية في الأمن الوطني

هناك مفهومان للفجوة الغذائية هما: (1) الفجوة الغذائية الظاهرية و الفجوة الغذائية الحقيقية، الفجوة الغذائية الظاهرية هي (الفرق بين قيمة كل من الاستيرادات والصادرات من الغذاء) أي أن هذه الفجوة هي بمثابة صافي الاستيرادات أو انها(الفرق بين إجمالي المتاح للاستهلاك من سلعة معينة وبين الانتاج المحلي من تلك السلعة في مدة زمنية معينة).

أو أنها: الفجوة الغذائية الظاهرية = الاستيرادات الغذائية - الصادرات الغذائية

أما المفهوم الثاني للفجوة الغذائية فهو الفجوة الغذائية الحقيقية وتعني (مدى كفاية الغذاء للفرد من حيث الكميات والنوعيات الغذائية المختلفة) أو هي (مدى قصور الانتاج المحلي عن الإيفاء بالاحتياجات البشرية الفعلية من محصول ما خلال مدة زمنية معينة).

وهذا يدل على وجود علاقة وثيقة بين الأمن الغذائي والأمن الوطني وفي حال اتساع الفجوة الغذائية بسبب تدني انتاج الغذاء وعدم قدرته على الإيفاء بالاحتياجات البشرية يظهر العديد من الآثار والانعكاسات الخطيرة التي تواجه امن واستقرار البلد.

ويمكن توضيح العلاقة القوية والمترابطة بين الأمن الغذائي والوطني من خلال عدة جوانب، ومن هذه الجوانب الجانب السياسي إذ يمكن القول بانه يتوقف على نقطتين أساسيتين هما :

1 - الطابع الاحتكاري لتجارة السلع الغذائية الرئيسة في العالم.

2 - طبيعة النظام الاقتصادي السياسي للدولة المحتكرة لسلع الأمن الغذائي.

فلو أخذنا الحبوب وبخاصة القمح فان واقع الإنتاج العالمي يشير الى أن الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا والأرجنتين تأتي في مقدمة الدول المحتكره له وتوجد علاقة قوية بين تفاقم مشكلة

¹ - السالم، رجاء عبد الله عيسى، دراسة الفجوة القمحية في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد: (البصرة، جامعة البصرة، رسالة غير منشورة، 2001، ص 56).

الفجوة الغذائية والقرارات السياسية - الاقتصادية، إذ تتسم الدول المحتكرة بالقدرة العالية على المناورة السياسية والاقتصادية في مجال تجارة الحبوب نظراً للمرونة العالية التي تتمتع بها هذه الدول في مجال الانتاج، فمثلاً في عام (1972) افتعلت الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة الغذائية العالمية لمعاقبة الدول المنتجة للنفط ورفعت أسعار الحبوب وهددت بمنع الإمدادات الغذائية المصدرة إلى الدول المصدرة للنفط وفي مقدمتها الدول العربية اذا رفعت أسعار النفط او استخدمته سلاحاً في المعركة ضد إسرائيل.

أما الجانب الآخر فهو الجانب الاقتصادي، إذ إن المشكلات الاقتصادية التي تواجه بلدان العالم النامي ومنها العراق هو نقص الغذاء بشكل عام والقمح بشكل خاص فهو يشكل تقريباً (75%)⁽¹⁾ من استهلاك الفرد اليومي في الدول النامية وهو يأتي في مقدمة السلع الغذائية في النمط الغذائي لدى المستهلك العراقي، وهذا يتطلب توفيره من مصادر أجنبية في حالة عجز وتدني الانتاج عن سد الحاجة المحلية ، وبالتالي تظهر الفجوة الغذائية التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة لاستيراد السلع الغذائية من الخارج وبخاصة من البلدان المحتكرة بالشكل الذي يؤدي إلى استنزاف رؤوس الأموال التي كان من الممكن أن تخصص لمشاريع التنمية الاقتصادية ، وفي الوقت نفسه ستجعل البلد في حالة من التبعية الغذائية للدول المصدرة وبكل ما تحمله هذه التبعية من اثاراً اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة ولعل النقص والشحة التي شهدتها العراق بسبب فرض الحصار الاقتصادي بعد غزو الكويت خير مثال على ذلك.

¹ - القدو، بديع جميل ، ملامح من اقتصاديات الزراعة في الوطن العربي ،بغداد ،معهد البحوث والدراسات العربية، (1985) ، ص52 .

الفصل الثاني

الإمكانيات الزراعية في محافظة البصرة

- تمهيد

تعد الموارد الاقتصادية الزراعية من المدخلات الأساسية في العمل الإنتاجي، إذ إنها تعد من الأدوات الرئيسية في تحليل اقتصادات الإنتاج الزراعي.

ويعتمد تحقيق الأهداف الإنتاجية إلى حد كبير على الصفات النوعية والكمية للموارد المتاحة، لذا فأن لقاء الضوء على الموارد الإنتاجية المستخدمة في الزراعة في محافظة البصرة يعد ضرورياً للتعرف على مدى الإمكانات الإنتاجية المتاحة للإنتاج الزراعي، وبالرغم من أن الأراضي الزراعية والموارد المائية والقوى العاملة تعد من الموارد الإنتاجية الأساسية إلا أن هناك مستلزمات أخرى لا تقل أهمية عن تلك الموارد وفي مقدمتها الموارد الرأسمالية كالمكائن والأدوات الزراعية ومستلزمات الإنتاج كالأسمدة والبذور، ومن ثم فإن التعرف على طبيعتها مقارنة بحجم الموارد الزراعية الأخرى يعطي مؤشراً لطبيعة الاستخدام الموردي للزراعة في محافظة البصرة، وتأسيساً على ما تقدم فإن هذا الفصل سيسلط الأضواء على هذه الإمكانات الإنتاجية الزراعية وتوزيعها في المحافظة.

2-1 الأراضي الزراعية والموارد المائية في محافظة البصرة

تقع محافظة البصرة في الطرف الجنوبي من سهل ما بين النهرين والطرف الجنوبي الغربي من الصحراء الغربية، ويبلغ إجمالي مساحة محافظة البصرة حوالي (7628000) دونم، فيما تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو (935107) دونم أي ما نسبته (12,3%) من إجمالي مساحة البصرة، وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة فعلاً (327722) دونماً⁽¹⁾ أي ما يعادل (35%) من المساحة الصالحة للزراعة، ومن ذلك يلاحظ انخفاض نسبة مساحة الأراضي المستغلة في الزراعة، ومن الناحية الاقتصادية يمكن إرجاع أسباب ذلك إلى ارتفاع ملوحة التربة وعدم تنظيم المصادر المائية وغيرها من المشاكل الأخرى التي سيتم التطرق إليها لاحقاً، ويمكن القول بأن

¹ -مديرية زراعة البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

الأراضي الزراعية والموارد المائية في محافظة البصرة تقسم إلى أربعة أقاليم وذلك لتباين هذه الأقاليم في طبيعتها نسبياً ومن أجل تسهيل عملية الدراسة فضلاً عن كون هذا التقسيم هو الذي اعتمدته مديرية الزراعة في المحافظة^(*).

2-1-1 الإقليم الغربي

يتكون هذا الإقليم من المنطقة الصحراوية والمتمثلة بصحراء الزبير ومنخفض صفوان والبرجيسية وجوييدة وغيرها من المناطق الأخرى وتشكل مساحة واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، إذ تبلغ المساحة الإجمالية لها حوالي (4024000) دونم، وهذا يعني أنها تمثل (52,7%) من إجمالي مساحة البصرة، هذا وقد ارتفعت مساحة الأراضي المعدة للزراعة^(**) في هذا الإقليم من (110521) دونماً في عام (1998) إلى نحو (137763) دونماً^{(1)(***)} في عام (2006) أي أنها ازدادت بنحو (10%)، وعلى الرغم من أن هذه الزيادة لا تمثل مستوى الطموح إلا أنها تعطي مؤشراً للمخطط بوجود إمكانية كبيرة للتوسع الأفقي والعمودي في هذا الإقليم بما يمكن من إدخال التقنيات الحديثة واستخدامها في الزراعة.

* - تستخدم مديرية زراعة البصرة هذا التقسيم وتطلق عليه في بعض الأحيان (القواطع) بدلاً من الأقاليم واعتمدت هذه التسمية في الخطط الزراعية لبعض السنوات وان كلتا التسميتين تحملان المعنى نفسه وذلك لكون كل قاطع يشترك إقليمياً بنفس المنتج والاهتمام الزراعي والظروف المناخية مع ما يجاوره من بلدٍ آخر أو محافظة وتوجد بعض البحوث والرسائل الجامعية تعتمد تسمية الأقاليم ومنها (قضاء صدامية القرنة دراسة في الجغرافية الإقليمية) للباحثة (هدى خالد شعبان) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب، (البصرة :جامعة البصرة، رسالة غير منشورة وغيرها.

** - المقصود بالأراضي المعدة للزراعة هي مجموع الأراضي المتعاقد عليها وتم استصلاحها في منطقتي الزبير وصفوان.

¹ - مديرية زراعة البصرة، قسم الأراضي الزراعية، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

*** - الدونم الواحد يساوي (50)م وتبلغ مساحته الكلية (2500)م² .

إذ لا يخفى بأن لهذا الإقليم موقعاً مهماً في إنتاج وتوفير العديد من المحاصيل الزراعية للمحافظة والمحافظات الأخرى ومنها الطمطة والثوم والبصل وغيرها، وتوجد مساحات كبيرة من المراعي الطبيعية التي تبلغ (40%)⁽¹⁾ من المساحة الكلية للإقليم، بيد أن معظمها عبارة عن مراعي فقيرة يسودها الجفاف الذي يقف عائقاً أمام استغلالها لرعي الحيوانات بصورة اقتصادية.

2-1-1-1 الموارد المائية في الإقليم الغربي

ينطوي تحت مصطلح الموارد المائية، المياه السطحية، والمياه الجوفية، وأنواع التساقط المطري والتلجي ونظراً لوقوع الإقليم الغربي ضمن تصنيف المناخ الصحراوي الحار لذا لا يشكل تساقط الأمطار والتلوج إلا نسبة قليلة في هذا المورد وعليه لا يمكن عدها مصدراً مهماً يعتمد عليه في النشاطات الزراعية ضمن هذه المنطقة، إذ يبلغ المعدل العام لكمية الأمطار السنوية المتساقطة حوالي (139,5) ملم⁽²⁾، وهذا يعني أن تأثيرها محدوداً على الزراعة في الإقليم الغربي بصورة خاصة ومحافظة البصرة بصورة عامة، وأن المياه السطحية لا يعتمد عليها في هذا الإقليم بسبب عدم وجود الأنهار والأهوار ، ومن هنا يمكن التركيز في الدراسة على المياه الجوفية والتي تعد المورد المائي الرئيس لقيام الزراعة في الإقليم، وتتغذى هذه المياه من الخليج العربي بالدرجة الأساسية من المياه الباطنية المنحدرة إليها من الطبقات الجيولوجية في هضبة نجد .

وللأمطار تأثيرها على مناسيب المياه الباطنية ونوعيتها في هذا الإقليم فتزداد كمياتها وتحسن نوعيتها في نهاية موسم الأمطار مباشرة وخصوصاً في المنخفضات الزراعية، وتتركز مياه الأمطار في الطبقة الرملية الحصوية التي تمتد من سطح الأرض ولعشرات الأمتار في باطنها.

¹- الموسوي، نصر عبد السجاد عبد الحسن ، التباين المكاني لخصائص ترب محافظة البصرة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، (البصرة، جامعة البصرة، أطروحة غير منشورة ، 2005)، ص 8.

²- المصدر نفسه، ص 36.

2 1 1 2 نظام الري في الإقليم الغربي

يعرف الري (بأنه عملية تزويد التربة بالمياه لتوفير الرطوبة اللازمة لنمو النباتات بصورة جيدة من أجل الحصول على إنتاج عالٍ لوحدة المساحة المزروعة).⁽¹⁾ ويمكن تحديد الطريقة المتبعة للتوزيع في هذا الإقليم بالشكل التالي:

ففي المزرعة النموذجية التي تبلغ مساحتها (3,66) دونم⁽²⁾ تتألف من بئر واحد، حوض المياه، مضخة ماصة طارئة، أنابيب، القناة الرئيسية، نقاط التوزيع، القنوات الثانوية، القنوات الفرعية وتُنبت المضخة فوق البئر الذي يبلغ قطره حوالي (2م) وعمقه حوالي (20م) يتصل بالمضخة انبوبان الأول ينتهي بقاع البئر وقطره (12) سنتمتر والثاني ينتهي بحوض الماء وقطره (9) سنتمترات.

تتألف المزرعة النموذجية من (200) مشعاب⁽³⁾ وهذا العدد تحدده الطاقة الإنتاجية للبئر من المياه فإذا زيد العدد إلى أكثر من ذلك يتطلب سحب مياه أكثر وهذا الأمر يؤدي إلى تملح المياه في مدة أقصر، وبكلمة أخرى تنفذ المياه الأكثر عذوبة في مدة قصيرة وتظهر فيما بعد المياه الأكثر ملوحة والتي تؤثر في الإنتاجية سلبياً لذا فإن قسماً كبيراً من المزارع في هذا الإقليم يتألف من (200) مشعاب تقريباً، تتوزع المشاعيب بصورة متعامدة من القنوات الثانوية، حيث تتفرع (70) مشعاباً من كل قناة ثانوية و(35) مشعاباً من كل جانب، يبلغ طول المشعاب الواحد (20م) ومعدل عمقه وعرضه (20) و(30) سنتمتر على التوالي ، اما طرائق الري المستخدمة في هذا الإقليم فانها تتركز في الطريقتين التاليتين :

¹ - علاوي، بدر جاسم ، الري الزراعي، (الموصل، جامعة الموصل، 1984)، ص8.

² - شعبة زراعة الزبير، قسم الأراضي الزراعية ، التقرير الإداري لعام (2005) ، معلومات غير منشورة .

³ - شعبة زراعة الزبير، قسم الإنتاج النباتي، التقرير الإداري لعام (2007)، بيانات غير منشورة.

أ - طريقة الري بالمروز

إن المروز عبارة عن قنوات طولية يكون مقطعها العرضي بصورة عامة يشبه الشكل (U) وتستخدم في ري المحاصيل مثل الذرة ومختلف أنواع محاصيل الخضروات التي تزرع في المنطقة كالمطاطة والبادنجان والبااميا وغيرها.

وتعد طريقة الري بالمروز من أقدم الطرائق التي مارسها المزارعون في هذا الإقليم، إذ تعتمد أساساً على نصب المضخة على حافة البئر بعد أن يتم بناء حوض بالقرب منها لتجمع المياه ويكون ذو شكل دائري وعلى ارتفاع يتراوح ما بين (1,5-2م) عن سطح الأرض، وذلك لتسهيل انسيابية المياه إلى القناة الرئيسية المرتبطة به ثم إلى القنوات الثانوية الموزعة داخل المزرعة، وقد يتم في بعض الأحيان تبطين القناة الرئيسية، أما القنوات الأخرى فعادةً ما تكون غير مبطنة، مما يسبب في زيادة حجم الضائعات المائية نتيجة للترشيح (النزير) فضلاً عن التبخر⁽¹⁾، وأوضح الاستطلاع الميداني الذي قام به الباحث أن هذه الطريقة لم تعد تمارس في هذا الإقليم إلا بنطاق ضيق ومحدود وذلك لما لها من آثار سلبية سواء كانت في هدر كميات كبيرة من المياه أم في تفاقم مشكلة تملح التربة، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الإنتاجية الزراعية للمحاصيل المزروعة، وهذا أدى بدوره إلى عزوف المزارعين عنها نتيجة لتجربتهم الخاصة في الزراعة.

ب - طريقة الري بالتنقيط

تعد هذه الطريقة الأكثر شيوعاً في الوقت الحاضر ضمن منطقة الدراسة، لما لها من إيجابيات عديدة تشتمل في تقليل حجم الضائعات المائية والمساهمة في سد الاحتياجات المائية للنباتات عن طريق الري اليومي⁽²⁾، يضاف إلى ذلك أنها تعمل على تأمين التهوية الملائمة للنبات والاستفادة منها في خلط

¹ - السجلات الرسمية لشعبة زراعة الزبير، قسم الأراضي الزراعية، بيانات غير منشورة، (2007).

² -شعبة زراعة صفوان، قسم الأراضي الزراعية، التقرير الإداري لعام (2005)، بيانات غير منشورة.

المبيدات والأسمدة وضخها مع مياه الري ومعها يمكن المحافظة على خصوبة التربة وتقليل نسبة ارتفاع تركيز الأملاح في مياه الآبار.

أما نظام هذه الطريقة فيتألف من مضخة يتم تنصيبها على البئر لسحب المياه ثم ضخها عن طريق مرشحة وشبكة من الأنابيب البلاستيكية المرنة التي ينحصر دورها في إيصال المياه من المضخة إلى مواقع النباتات في المزرعة عن طريق المنقطات الموزعة على الأنابيب أما سلبيات هذه الطريقة فتتمثل بارتفاع التكلفة مقارنة بالطريقة الأولى.

2-1-2 إقليم الأهوار

إن الأراضي الزراعية في هذا الإقليم تتمثل في الجزء الشرقي من هور الحمار والجزء الأخير من نهر الفرات والذي يمتد حتى منطقة غرب القرنة حيث نهر العزّ وقضاء المدينة، ويمتاز هذا الإقليم بخصوبة الأراضي الزراعية وخصوصاً المجففة، إذ تبلغ مساحة هذا الإقليم (395600) دونم وتشكل (5,18%)⁽¹⁾ من مساحة محافظة البصرة ويقسم هذا الإقليم من الناحية الإدارية إلى ثلاث وحدات إدارية (قضاء المدينة، وناحية الهوير، وناحية طلحة) ويمتاز بزراعة محاصيل الحبوب والخضروات فضلاً عن الجانب الجنوبي من الإقليم الذي يمتاز بزراعة أشجار النخيل والتي تمتد مع نهر الفرات حتى قضاء القرنة، يشبه هذا الإقليم من حيث درجات الحرارة ومعدلات الأمطار ما هو سائد في إقليم دجلة الجنوبي باستثناء الرطوبة النسبية التي تكون عالية نتيجة لاتساع المسطحات المائية من جهة وكثافة الغطاء النباتي من جهة ثانية، وتنمو في هذا الإقليم نباتات مائية مختلفة، أهمها القصب الذي ينمو في المناطق العميقة المياه والبردي الذي ينمو في المناطق الضحلة، وتعتمد الأراضي الزراعية في هذا الإقليم على شبكة واسعة وكثيفة من القنوات الاروائية الصغيرة التي تمتد على جانبي نهر

¹ ياسين، بشرى رمضان، تحليل جغرافي للإنتاج الزراعي في قضاء المدينة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب (البصرة، جامعة البصرة، رسالة غير منشورة، 1992)، ص 6.

الفرات، وتبلغ الأراضي المزروعة فعلاً في الإقليم (46710) دونم⁽¹⁾ من إجمالي المساحة الكلية للإقليم.

1-2-1-2 الموارد المائية في إقليم الأهوار

يتبين من الخصائص المناخية لإقليم الأهوار، أن المجموع السنوي للأمطار المتساقطة يبلغ (125,2) ملم⁽²⁾، وتعد هذه الكميات قليلة ولا يمكن الاعتماد عليها لأغراض النشاط الزراعي، لهذا أصبحت المياه الجارية المصدر الرئيس للإرواء في هذه المنطقة حيث يبلغ الإيراد المائي السنوي لنهر الفرات كمتوسط للمدة (1990-2006) ما يقارب (28,27) مليار/م³، التي تتمثل بمياه نهر الفرات والقسم الشرقي من هور الحمار، إذ يدخل نهر الفرات في إقليم الأهوار عند الحدود المشتركة مع محافظة ذي قار، ثم يجري باتجاه الشرق وبموازاة الضفة الشمالية لهور الحمار، ويخترق الحدود الشرقية لهذا الإقليم لينتهي مع نهر دجلة في جنوب شرق مدينة القرنة.

إما القسم الثاني من مياه إقليم الأهوار فتتمثل بمياه نهر العزّ المرتبط مع نهر دجلة في مدينة العمارة ويقطع قسم كبير من أراضي إقليم الأهوار، ويبلغ الإيراد المائي السنوي لنهر العزّ خلال المدة (1993-2006) حوالي (7) مليار/م³⁽³⁾ وتتم الاستفادة منها في إرواء الأراضي الزراعية الواقعة على جوانبه وتتوزع منها مراكز الاستيطان القرية.

1-2-2 نظام الري في إقليم الأهوار

تعاني التربة في هذا الإقليم من العديد من المشاكل، كالملوحة فضلاً عن الغمر بمياه هور الحمار في موسم الفيضان، لذا فإن عملية الزراعة في إقليم الأهوار تتطلب التخفيف من تلك المشاكل.

¹ - شعبة زراعة المدينة، قسم التخطيط والمتابعة، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

² - الموسوي، نصر عبد السجاد عبد الحسن، المصدر السابق، ص 36.

³ - عبد الخالق، علي غالب، اثر المشاريع المائية في أعالي الفرات ودجلة على الموارد المائية في العراق، بحث مقدم إلى ندوة مشكلة المياه في الشرق الأوسط الواقع والمستقبل، تشرين الثاني 1991، ص 22.

ففي السابق كان الفلاح يمارس زراعة الرز، وذلك لأن الرز المحصول الوحيد الذي يتلاءم مع ظروف الملوحة والغمر أما في الوقت الحاضر، وبالتحديد منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى الآن أخذ الفلاح يترك زراعة الرز ويتجه نحو زراعة الخضروات الأكثر فائدة وملاءمة من محصول الرز، وأبتكر بذلك نظاماً جديداً للري والبزل في هذا الإقليم يتلاءم مع طبيعته وظروفه السابقة الذكر إذ توجد طريقتان للري والتوزيع في هذا الإقليم هما⁽¹⁾:

أ - طريقة الأحواض

إن أسلوب الري بالأحواض هو أحد أساليب الري بالغمر، وقد بدأ إتباعه في إقليم الأهوار بتشجيع من الهيئات الزراعية الموجودة في المنطقة وتفضيله على أسلوب الري بواسطة الكتوف^(*)، ويتبع هذا الأسلوب لغرض إرواء المحاصيل الحقلية ومختلف أنواع الخضروات التي تنتثر بذورها نثراً، إذ يتم تقسيم المزرعة إلى أحواض تتباين في مساحتها وعددها من مزرعة إلى أخرى تبعاً لتباين مساحة تلك المزرعة ودرجة انحدار السطح ويختلف شكل تلك الأحواض ومساحتها تبعاً لاختلاف أنواع المحاصيل المزروعة فمحاصيل الحبوب تختلف عن الخضروات التي تزرع تحت أشجار النخيل، إن أسلوب الري بواسطة الأحواض على الرغم من بساطته ويسره، إلا أنه لا يخلو من بعض السلبيات التي تزداد في فصل الصيف إذ ترتفع درجات الحرارة وما ينجم عنها من زيادة معدلات التبخر، الأمر الذي أدى إلى زيادة نسبة الأملاح المترسبة من مياه الري وما تتركه هذه الطريقة من رواسب طينية على النباتات في بداية نموها فتعرضها للتلف.

ب - طريقة الري بواسطة المروز (المشاعيب)

تبين من الدراسة الميدانية أن هذه الطريقة تشكل نسبة (60%) في ناحية طلحة ضمن مناطق كتوف الأنهار، و شمل هذا الأسلوب بعض الأراضي المجففة في ناحية الهوير بنسبة (35%) وهي في غاية الخصوبة، إذ يتم إيصال المياه إليها من خلال القنوات التي تتصل بنهر الفرات والتي حفرت بعضها

¹-المقابلة الشخصية مع رئيس قسم الأراضي الزراعية في شعبة زراعة المدينة بتاريخ (2007/4/17).

*-الكتوف: مفردتها (كتف) وهي المنطقة المخصصة للزراعة والمحصورة بين القنوات المائية الثانوية، إذ يتراوح طول الكتف تقريباً (20-25)م وعرضها من (1) م إلى (2,5) م.

الدوائر الزراعية في المنطقة، أما في مركز القضاء فتشكل نسبة المزارع التي تتبع طريقة الري بالمرور حوالي (25%)⁽¹⁾.

إن عملية تصميم المروز وإنشائها في المزرعة تتحكم بها عدة عوامل منها، طبيعة السطح وانحداره، ومناسيب المياه وتصريفها في جداول الري، ولا تخلو هذه الطريقة من السلبيات الناجمة من ازدياد الضائعات المائية في فصل الصيف، وزيادة معدلات التبخر وظهور التملح والضياع المائي نتيجة الرش والتسرب من قيعان وجوانب تلك المروز.

2-1-3 إقليم دجلة الجنوبي

يمثل هذا الإقليم الجزء الشرقي من السهل الرسوبي وتتحصر الأراضي الزراعية فيه على جانبي نهر دجلة وتتحد ببطء من الشمال عند القرنة إلى الجنوب إذ تكون منخفضة، وفي الجزء الشمالي توجد مساحات واسعة من الأراضي التي جفت في زمن النظام السابق لأغراض سياسية إذ كانت تمثل قسماً كبيراً من الجانب الجنوبي الغربي من هور الحويزة، مضافاً إليها بعض المستنقعات الدائمة المتفرقة والمسماة (بأهوار القرنة والأهوار الوسيطة)، وفي شمال غرب المحافظة إلى الشرق من ضفاف نهر دجلة يقع هور السويب وتبلغ مساحته (261400) دونم، وتتراوح أعماقه من (1,5-3)م، وتتخلل أهوار القرنة المنطقة الشمالية الغربية من محافظة البصرة إذ تبلغ مساحتها (310000) دونم⁽²⁾، وأن معظم الأراضي في هذا الإقليم هي أراضٍ صالحة للزراعة لكنها غير مستغلة بسبب المواقع العسكرية وعدم وجود القنوات الروائية أو حمايتها بوصفها مناطق نفطية وأن الأراضي المستغلة في هذا الإقليم تشكل نسبة قليلة جداً تقدر بحوالي (13%) من إجمالي مساحة الإقليم البالغة (1254000) دونم والتي تشكل (16,5%) من مساحة محافظة البصرة⁽³⁾، إذ يمارس في هذا الإقليم نظام الري بالقنوات والأحواض، وتتصف تربته بأنها غرينية - طينية مزيجيه، ويتصف الإقليم بارتفاع درجة الحرارة ومعدل إبطاره السنوي لا يختلف عن إقليم الأهوار إلا من ناحية الرطوبة

¹ - السجلات الرسمية لشعبة زراعة المدينة، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة (2006)

² - دائرة الموارد المائية في القرنة، قسم المساحة، التقرير الإداري لعام (2005)، بيانات غير منشورة.

³ - الموسوي، نصر عبد السجاد عبد الحسن، مصدر سابق، ص 22.

النسبية، إذ تبلغ مساحة الأراضي الزراعية (63420) دونماً لسنة (2006) وللموسمين الصيفي والشتوي (1).

1-3-1-2 الموارد المائية في إقليم دجلة الجنوبي

إن كمية الأمطار السنوية قليلة وغير كافية لقيام الزراعة كما تبين مما سبق ، وأن أهميتها كمورد مائي محدودة جداً، لذا تقوم الزراعة على الري من مياه نهر دجلة والفروع المتصلة به من أهوار الحويزة والقرنة والسويب، إذ يبلغ متوسط تصريف نهر دجلة عند الحد الشمالي لهذا الإقليم - (شمال الكسار) حوالي (24م³/ثا)، ويزداد باتجاه الجنوب حتى يصل في منطقة القرنة إلى (207 م³/ثا) (2) ويعزى سبب ذلك إلى الزيادة في عدد الجداول التي تصب فيه والقادمة من أهوار الحويزة والقرنة، وأن منسوب مياه نهر دجلة في هذا الإقليم أوطأ من منسوب الأراضي المجاورة في جميع أشهر السنة ، لذا لا بد من رفع المياه بالواسطة لري الأراضي الزراعية.

2-3-1-2 نظام الري في إقليم دجلة الجنوبي بطريقة المروز

يتألف نظام التوزيع في المزرعة النموذجية التي تبلغ مساحتها (10) دونم* من القناة المغذية، حوض خزن الماء، المضخة، الأنابيب، القناة الرئيسية، القناة الثانوية، القناة الفرعية (مشاعيب)، ويستخدم هذا النظام لنقل المياه من نهر دجلة إلى مواضع النباتات، ويختلف نظام التوزيع نسبياً بين الصيف والشتاء ، وذلك تبعاً لاختلاف نوعية المحاصيل التي تزرع، إذ يزداد عدد الأحواض وتتسع مساحتها في فصل الشتاء لزراعة محاصيل الحبوب ، في حين يقل عددها وتصغر في الموسم الزراعي الصيفي وذلك للتركيز على زراعة الخضروات.

¹ -شعبة زراعة القرنة، قسم الأراضي الزراعية، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

² - دائرة الموارد المائية في قضاء القرنة، قسم التخطيط والمتابعة، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

* - حددت هذه المساحة شعبة زراعة القرنة وذلك لخاصية تربة إقليم دجلة الجنوبي فهي بطيئة الرشح لأن تربتها طينية-غرينية ، في حين كانت المساحة المزروعة في إقليم الأهوار أقل من ذلك بسبب خصائص التربة.

4-1-2 إقليم شط العرب

يشمل هذا الإقليم الأراضي الواقعة على جانبي شط العرب التي تتحدر بصورة بطيئة من (2) م في الشمال إلى حوالي (0,5) م في الجنوب، وتتحدر أراضيها ببطيء من (2,5) م عند ضفاف شط العرب إلى أقل من متر في الأراضي المنخفضة المجاورة⁽¹⁾، إذ تبلغ المساحة الكلية لإقليم شط العرب (1954400) دونم، أما الأراضي المزروعة فهي (79829) دونماً أي تمثل (4%) من مساحة الإقليم⁽²⁾، وهذا نتيجة للكوارث التي تعرض لها هذا الإقليم بوجه خاص خلال الحرب العراقية الإيرانية وبالتالي انجراف مساحات واسعة وحقول عديدة من أشجار النخيل ومزارع الخضروات، ويعد إقليم شط العرب من أقدم الأقاليم وأشهرها بالزراعة، إذ استغل في الزراعة منذ القرن الأول الهجري، فحفرت قنوات مختلفة الأحجام لتتصل بشط العرب ولتسقي بساتين النخيل التي زرعت على جوانب القنوات بواسطة الري بالحفر، ولظاهرة المد والجزر التي تحدث في الخليج العربي تأثير كبير على الري والصرف في هذا الإقليم.

1-4-1-2 الموارد المائية في إقليم شط العرب

يعد شط العرب المورد المائي الرئيس للزراعة في هذا الإقليم، إذ يتأثر النظام المائي لشط العرب بالنظام المائي لنهري دجلة والفرات وكذلك بظاهرتي المد والجزر التي تحدث في الخليج العربي، ويبلغ معدل تصريف مياه شط العرب في الكرمة حوالي (487 م³/ثا) ويزداد باتجاه الجنوب ليصل (919 م³/ثا) عند المعقل⁽³⁾، وذلك بسبب المياه الواردة إلى شط العرب من السويب والغميح والشافي التي تصرف مياه هور الحويزة والحمار، إذ يزداد تصريف النهر في الفاو ليصل إلى (1377)

2- الموسوي، نصر عبد السجاد عبد الحسن، مصدر سابق، ص 44.

3- مديرية زراعة البصرة، قسم الأراضي الزراعية، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

3- مديرية ري البصرة، تصاريح شط العرب، التقرير الإداري لعام (2000)، بيانات غير منشورة.

م³/ثا¹) نتيجة المياه الكبيرة الواردة إلى شط العرب من نهر الكارون، كما يتباين التصريف من سنة إلى أخرى ومن موسم إلى آخر، وتوجد نسبة من الملوحة في مياه شط العرب وتزداد هذه النسبة باتجاه الجنوب عند المعقل وذلك لزيادة المياه المالحة القادمة من الخليج في أثناء ظاهرة المد، ويرتفع معدل الملوحة في الفاو نتيجة توغل المياه المالحة القادمة من الخليج العربي نحو شط العرب، إذ يبلغ عرض شط العرب عند المصب في الخليج العربي قرابة (2) كيلومتر، وتكون الأرض في حالة تكوين مستمر بسبب الترسبات التي يخلفها النهر.

2-4-1-2 نظام الري في إقليم شط العرب

انشأ العراقيون نظام التوزيع في هذا الإقليم منذ القرن الأول الهجري بنظام هندسي دقيق ومترابط يعتمد على استغلال ظاهرتي المد والجزر في سقي بساتين النخيل، إذ يتألف نظام التوزيع من أنهار وشاخات وأبواب وأصابع لكل منها أبعاد معينة، فالأنهار تتفرع من شط العرب نحو الجوانب ويبلغ عددها حوالي (635) نهراً، منها (165) نهراً على الجانب الشرقي من شط العرب والباقي (470) نهراً على الجانب الغربي تصنف هذه الأنهار على أساس الطول إلى صنفين⁽²⁾:

أ - الأنهار الطويلة التي تتراوح أطوالها بين (4-8) كم وعرضها بين (3-5) م.

ب - الأنهار القصيرة التي تسمى الشاخات وهي أقصر من سابقتها إذ تتراوح أطوالها بين (1-4) كم وعرضها (1-3) م.

تتفرع من الأنهار والشاخات قنوات اصغر تسمى الأبواب بصورة متعامدة في الغالب، تتراوح أطوالها بين (200-700) م وعرضها بين (2-3) م ومعدل عمقها حوالي (2) م، تتفرع من الأبواب

¹ - دائرة الموارد المائية في قضاء شط العرب، قسم المدلولات المائية، التقرير الإداري لعام (2007)، بيانات غير منشورة.

² - السعدون، عبد الحكيم عجيل عبد الرزاق، البصرة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير مقدمة إلى مركز دراسات الخليج العربي (البصرة، جامعة البصرة 1989، ص 81).

قنوات أو حفر صغيرة تسمى الأصابع وتكون بصورة متعامدة، تتراوح أطوالها بين (5-12)م وعرضها (1,5)م، وتبعد الواحدة عن الأخرى بمسافات تتراوح بين (6-10)م، وقد حفرت هذه القنوات يدوياً منذ زمن قديم إذ كانت الأيدي العاملة وفيرة فضلاً عن قلة الآلات التي تستخدم في الحفر كما هي في الوقت الحاضر.

2-2 القوى العاملة والأسواق في محافظة البصرة

تعد الأيدي العاملة إحدى أهم المقومات البشرية في الإنتاج الزراعي، فهي العامل الأساسي الذي بدونه لا يمكن أن تقوم الزراعة مهما تطورت أساليبها ولا يمكن إهمال دورها في أي محصول زراعي وفي أي مرحلة من مراحل زراعته، مما يستدعي دراستها وكيفية استثمارها لاستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة، لأن العلاقة بين الأيدي العاملة الزراعية والموارد هي التي تحدد طبيعة الاستثمار الزراعي والقدرة على تغطية المساحات الزراعية بالأيدي العاملة على ضوء معرفة كثافة القوى العاملة في الزراعة فعلاً، إذ تزداد أهمية الأيدي العاملة في المناطق التي يتركز فيها نمط الزراعة الكثيفة مثل زراعة الخضروات والبساتين، وتزداد الحاجة للأيدي العاملة الزراعية في بداية الموسم الزراعي وفي موسم الحصاد ونقل في بقية أشهر الموسم الزراعي وهذا بدوره خلق تبايناً في الحاجة للأيدي العاملة تبعاً لطبيعة الإنتاج الزراعي واختلاف مراحلها، وعليه يمكن القول إن هناك علاقة ارتباط قوية و متميزة بين ارتفاع نسب استثمار الأرض الزراعية من جهة وبين حجم القوى العاملة من جهة أخرى، وان هذه العلاقة تتوضح من خلال أساليب الإنتاج الزراعي التي تتمثل بالأسلوب العمودي الذي يعتمد بالدرجة الأساس على التقنية الزراعية، أو الأسلوب الأفقي الذي يعتمد على الموارد البشرية في عملية الإنتاج الزراعي، والمعروف أن مفهوم القوى العاملة يتحدد عند توفر

شروط رئيسه وهي قدرة الفرد على العمل ورغبته فيه والاستعداد له وبعد تحقق هذه الشروط سوف نصل إلى نتيجتين وهما:

1- إن هناك أشخاصاً قادرين على العمل وراغبين في العمل ومستعدين للعمل وتتوفر لهم فرص عمل ويكونون ضمن فئة المشتغلين وهم الجزء الأول من القوى العاملة.

2- إن هناك أشخاصاً قادرين على العمل وراغبين فيه ومستعدين له ولكن لا تتوفر لهم فرص عمل وهم في هذه الحالة يصنفون ضمن فئة المتعطلين وهم الجزء الثاني من القوى العاملة.⁽¹⁾

ويتضح مما سبق أن القوى العاملة تتألف من جانبين هما عرض العمل، والطلب عليه ويمكن التفريق بينهم من خلال الآتي:

الذين يعملون فعلاً يمثلون الطلب على العمل، أما عرض العمل فيتضمن العاملين فعلاً والذين يبحثون عن العمل ولديهم الرغبة فيه في ظل مستوى الأجور السائدة وبذلك يكون عرض العمل أكبر من الطلب عليه والفرق بينهم هو البطالة الإجبارية، وإذا كان العكس أي الطلب أكبر من العرض فهذا يؤدي إلى زيادة الأجور وبالتالي استخدام العمالة الوافدة كما هي الحال في الإقليم الغربي في التسعينات^(*)، وفي هذا المبحث سيتم التركيز على الجانب الكمي للقوى العاملة في محافظة البصرة وخصوصاً الزراعية من خلال حجم السكان ومعدل نموه وتوزيعه حسب الأفضية^(**) أي التوزيع البيئي، والتوزيع الجنسي، والتوزيع العمري.

¹ - الشمري، راضي عبید نغميش، إشكالية تخطيط القوى العاملة في أقطار عربية مختارة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد (البصرة: جامعة البصرة، رسالة غير منشورة، 1999، ص8).

* - المدة الممتدة من (1990-2000) استخدمت الأيدي العاملة الوافدة وخصوصاً المصرية في مزارع الزبير وصفوان لإنتاج الخضر وبشكل كبير لسد النقص الحاصل في الأيدي العاملة المحلية بسبب الحرب العراقية - الإيرانية وغيرها من الأسباب الأخرى.

** - تقسم محافظة البصرة إدارياً إلى سبعة أفضية وهي كالاتي (البصرة، أبو الخصيب، الزبير، القرنة، المدينة، الفاو، شط العرب).

2-2-1 عرض القوى العاملة الزراعية في محافظة البصرة

2-2-1-1 حجم السكان ومعدلات نموه

إن لحجم السكان علاقة طردية مع عرض القوى العاملة ، إذ إن زيادة أعداد السكان تعني زيادة عرض القوى العاملة ، ومن خلال بيانات الجدول (6) يتضح بان حجم السكان في محافظة البصرة تزايد من (872176) نسمة عام (1987) حتى أصبح (1,566,544) نسمة عام (1997) وبلغ معدل النمو المركب للسكان (3,1%) في عام (1990)⁽¹⁾ ، وهو من المعدلات العالية سواء على مستوى البلد أم على مستوى الدول النامية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الإعالة وانخفاض نسبة الاستخدام البشري، من خلال انخفاض نسبة المشاركين في العمل بسبب عدم التوسع في الرقعة الزراعية والاعتماد بصورة خاصة على الأسرة في توفير الأيدي العاملة، لكن معدل النمو السكاني بدأ ينخفض عما كان عليه في بداية مدة الدراسة وأصبح (2,8%) في عام (1999)⁽²⁾ وهذا يعود إلى الأوضاع غير الطبيعية التي شهدتها العراق وأثرت في البصرة بصورة أكبر وأحدثت تشوهات هيكلية في الموارد البشرية المتوفرة ، والهجرة إلى الخارج وخلقت آثاراً سلبية غير مشجعة على الزواج والإنجاب خلال مدة الحصار الاقتصادي، ومن الآثار الأخرى هي الهجرة إلى المحافظات الأخرى بعد تجفيف الأهوار، وما سببته الأمور السابقة الذكر من انخفاض الأيدي العاملة الزراعية وذلك بسبب الجفاف الذي تعرضت له المنطقة مما أدى إلى هلاك الثروة الحيوانية التي كان يعتمد عليها سكان الريف في توفير الدخل الأساسي وخصوصاً في المناطق القريبة من الحدود الإيرانية، وزيادة نسبة الوفيات وبخاصة بين الأطفال إذ تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن وفيات الأطفال الرضع

¹ - الحمادي، منعم مجيد حمد، المقومات الجغرافية للإنتاج الزراعي في قضاء صدامية القرنه، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب (البصرة: جامعة البصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 1999، ص 73).

² - المصدر نفسه ، ص 74.

زادت من (64,1) لكل ألف طفل عام (1987) إلى (111,7) لكل ألف طفل في عام (1994) في العراق⁽¹⁾.

2-1-2-2 التركيب الجنسي والتوزيع البيئي للسكان في البصرة

إن التركيب الجنسي لسكان محافظة البصرة في كل أقاليمها متوازن تقريباً وهذا يتضح من خلال الجدول (6) إذ كانت نسبة الذكور في تعداد عام (1987) تشكل نسبة (51,1%) في حين نسبة الإناث كانت (48,9%)، وفي تعداد عام (1997) كان الذكور يشكلون نسبة (49,5%) من سكان المحافظة⁽²⁾، ولم يختلف الوضع كثيراً في المسح الجغرافي لمجلس محافظة البصرة في عام (2006) إذ بلغت نسبة الذكور (49%) وكانت نسبة الإناث (51%) أما التوزيع البيئي لسكان البصرة فإن نسبة السكان الحضر تزداد مع الزمن مقابل تراجع في سكان الريف، إذ كانت نسبة السكان الحضر في تعداد (1987) نحو (63,8%) وقد تزايدت هذه النسبة في تعداد (1997) لتصبح نحو (65,4%)، ثم تزايدت لتصبح (66,4%) في المسح الجغرافي لمجلس المحافظة والدوائر المعنية بذلك في عام (2006)⁽³⁾، وأن لهذا التغيير أسباباً قد يكون أهمها الهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة لتدني مستوى الخدمات كالصحة والتعليم والخدمات الترفيهية وغيرها والاختلاف في المستوى المعاشي ومستوى الأجور من منطقة إلى أخرى علاوة على الهجرة الداخلية نتيجة عمليات تجفيف مساحات واسعة من الأهوار في إقليمي (دجلة الجنوبي والأهوار)، والذي عمق ظاهرة الهجرة هو إعطاء الامتيازات كتوزيع الأراضي السكنية في داخل المدن للعسكريين وعوائل الشهداء مما أدى إلى تعميق هذا التغيير في التوزيع حسب البيئات.

¹ - الدبي، ليث بادي حسين، العلاقة بين النمو الاقتصادي والقوى العاملة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، (بغداد، جامعة المستنصرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2001، ص 92).

² - العكيلي، عدنان عناد غياض، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة البصرة للفترة 1977-1997، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، (البصرة: جامعة البصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2001، ص 78).

³ - السجلات الرسمية لمجلس محافظة البصرة، لجنة الأعمار، بيانات غير منشورة (2007).

الإمكانيات الزراعية في محافظة البصرة

الجدول رقم (6) التوزيع البيئي لسكان محافظة البصرة حسب الأفضية على وفق التعدادات (1987) و(1997) و(2006)

المجموع	تعداد (2006) (3)						تعداد (1997) (2)						تعداد 1987 (1)						القضاء	التعداد
	حضر			ريف			حضر			ريف			حضر			ريف				
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع			
1441662	563077	533326	22365	22894	783479	362338	356935	32888	31318	406296	174599	187544	21411	22742	البصرة					
139075	57353	57449	12452	11821	84425	32404	32077	10120	9824	19775	4455	4705	7788	2827	شط العرب					
261539	122211	12200	9000	8328	134101	62335	62340	4565	4861	698	239	300	65	94	أبي الخصب					
27980	12650	11660	1706	1964	15490	6825	6830	853	982	-	-	-	-	-	الفلو					
210131	46744	45421	62460	55506	153532	38157	36143	41750	37482	81433	23070	22865	18040	17458	القرنة					
172870	46780	48040	38950	39100	127495	35730	33664	29991	28110	149712	32534	31782	43395	42001	المدينة					
281262	95759	93409	47226	44868	257923	87991	88044	41060	20828	209262	72901	75679	27894	32788	الزبير					
2435253	1123508	896305	215959	199481	1556445	625780	616033	161227	153405	876176	307798	322875	118593	122910	المجموع					

المصادر:

- 1- بيانات العمود (1) و (2) من (أ): وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة (2001)، ص 44.
- (ب) العكيلي، عدنان عناد غياض، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة البصرة للفترة (1977-1997)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، (البصرة: جامعة البصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2001)، ص 84-101.
- 2- بيانات العمود (3) من (أ): السجلات الرسمية لمحافظة البصرة، لجنة الأعمار، بيانات غير منشورة (2007).
- (ب) مركز تمولين محافظة البصرة، شعبة الحاسبة، بيانات غير منشورة (2007).
- (ج) السجلات الرسمية للمفوضية العليا للانتخابات، قسم الإعلام، بيانات غير منشورة (2007).
- (د) رئاسة صحة البصرة، قسم الرعاية الصحية الأولية، بيانات غير منشورة (2007).

وعليه يمكن من الجدول بيان الكثافة الريفية لكل قضاء على حدة بوصف الأيدي العاملة الزراعية أنها نسبة من مجموع سكان الريف في القضاء، وأن أحد أهم أهداف الدراسة هو الأيدي العاملة الزراعية من أجل التعرف على مدى علاقة الأيدي العاملة الزراعية من حيث كثافتها وتوزيعها بالأنماط الإنتاجية لمراكز الاستيطان، والعلاقة المتبادلة بينها وبين البيئة الطبيعية التي يعيشون فيها، ومدى انعكاس ذلك على الإنتاج الزراعي في تلك الأقاليم، وهناك أكثر من طريقة تستعمل لقياس هذه العلاقة منها قياس الكثافة الريفية^(*) لبيان العلاقة بين السكان الريفيين والمساحة الكلية، والطريقة الأخرى هي الكثافة الزراعية والجدول (7) يبين العلاقة بين السكان الريفيين والمساحة الكلية.

جدول (7) العلاقة بين السكان الريفيين والمساحة الكلية في أفضية محافظة البصرة لسنة (2006)

القضاء	عدد السكان الريفيين (1)	المساحة كم ² (2)	الكثافة الريفية نسمة/كم ² (3)
البصرة	45259	1085	41,7
شط العرب	24273	2551	9,5
أبي الخصيب	17328	1152	15,4
الفاو	3670	98	37,5
القرنة	117966	3135	37,6
المدينة	78050	989	78,9
الزبير	92094	10060	9,1
المجموع	378640	19070	19,8

المصادر:

- 1- بيانات العمود رقم (1) أخذت من الجدول رقم (6).
- 2- العمود (2): السجلات الرسمية لمديرية زراعة البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة (2007).

*- الكثافة الريفية = عدد السكان في مكان ما / المساحة الكلية لنفس المكان (كم²)، انظر في ذلك: اللامي، ابتسام كاطع ناجي، تحليل جغرافي للإمكانات الزراعية في قضاء أبي الخصيب وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب، (البصرة: جامعة البصرة، رسالة غير منشورة، 2002، ص62).

يتضح من الجدول (7) أن هناك تبايناً واضحاً بين أفضية المحافظة في نسبة الكثافة الريفية، فإذا كان المعدل العام في المحافظة (19,8) نسمة/كم²، فإن أعلى مستوى له يصل إلى (78,9) نسمة/كم² في قضاء المدينة، يليه قضاء البصرة (41,7) نسمة/كم² ثم قضاء القرنة والفاو إذ بلغت النسبة لكل منها (37,6) نسمة/كم² و (37,5) نسمة/كم² على التوالي، في حين تتخفف النسبة إلى أدنى مستوى في قضاء الزبير (9,1) نسمة/كم²، وفي قضاء شط العرب (9,5) نسمة/كم²، أما في قضاء أبي الخصيب فهي (15,4) نسمة/كم² وهي أقرب النسب إلى المعدل العام في محافظة البصرة، ويرجع هذا الاختلاف الكبير في نسبة الكثافة الريفية إلى التباين بين الأفضية في عدد السكان الريفيين والمساحة الكلية لها، مما تمخض عنه تباين مماثل في الكثافة الريفية التي تعتمد على هذين المتغيرين، يضاف إلى هذا إن مقياس الكثافة الريفية لا يمكن أن يقيس العلاقة بين السكان والأرض بصورة دقيقة وذلك لأن المساحة الكلية تتضمن قسماً كبيراً من الأراضي غير الصالحة للزراعة بالرغم من أن الأيدي العاملة الزراعية هي من السكان الريفيين لذلك فإن الكثافة الريفية مقياس غير دقيق لكنه يوضح عرض القوى العاملة الريفية بالنسبة إلى المساحة الإجمالية.

أما الكثافة الزراعية فسيتم تناولها لاحقاً عند الحديث عن جانب الطلب على القوى العاملة الزراعية.

2-2-1-3 التركيب العمري لسكان محافظة البصرة

إن الانخفاض التدريجي في معدل النمو السكاني في محافظة البصرة كان له أثراً واضحاً في تغيير هيكل التركيب العمري للسكان ، فبعد أن كانت الفئة العمرية دون (15) سنة هي الأكثر في السنوات السابقة للمدة (1987-2006)⁽¹⁾، أصبحت هذه الفئة بعد تعداد (1987) تأتي بالدرجة الثانية بعد الفئة العمرية النشطة اقتصادياً المحصورة بين (15-64) سنة، ففي هذا التعداد بلغت الفئة التي هي دون سن العمل (45%) من مجموع سكان محافظة البصرة ، في حين بلغت الفئات العمرية داخل سن العمل نحو (49,6%)، والباقي (5,4%) هو من حصة الفئة العمرية فوق سن (65) سنة ، والجدول التالي يبين التوزيع الجنسي لسكان محافظة البصرة.

¹-الموسوي، نصر عبد السجاد عبد الحسن، مقومات الإنتاج الزراعي في محافظة البصرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، (البصرة: جامعة البصرة، رسالة غير منشورة، 1991، ص52).

الجدول رقم (8) التوزيع الجنسي لسكان محافظة البصرة حسب الأعمار للمدة (1987-2006)

التعداد	تعداد 1987 (1)			تعداد 1997 (2)			تعداد 2006 (3)		
	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع	الإناث	الذكور	المجموع
أقل من سنة (15)	194141	202401	396542	331348	341492	672840	468555	480583	949138
سنة (15-64)	209262	223170	432432	418088	403910	821998	626914	584650	1211564
سنة (65) فأكثر	22688	20214	42902	32243	24116	56329	41798	28018	69816
المجموع	426091	445785	871876	781679	769518	1551167	1137267	1093251	2230518

المصادر:

- 1- بيانات العمود رقم (1) والعمود رقم (2) أخذت من:
 - (أ) : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للسنوات (1990، 1998، 1999)، صفحات مختلفة.
 - (ب) العكيلي، عدنان عواد غياض، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة البصرة للفترة (1977-1997)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، (البصرة): جامعة البصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2001، ص 78، ص 101، ص 229.

2- العمود رقم (3) أخذت من:

- (أ) إحصائيات الرسمية لرئاسة صحة البصرة، قسم الرعاية الصحية الأولية، بيانات غير منشورة (2007).
- (ب) إحصائيات الرسمية لمركز تمولين محافظة البصر، شعبة الحاسبية، بيانات غير منشورة (2007).
- (ج) إحصائيات الرسمية للمفوضية العليا للانتخابات في البصرة، قسم الإعلام، بيانات غير منشورة (2007).

*- هناك فرق قليل في مجموع السكان بين الجدول رقم (6) والجدول رقم (8) ويعود ذلك إلى اختلاف طريقة جمع البيانات حسب التوزيع البيني أو

الجنسي .

يبين الجدول (8) استمرار سيطرة الفئة العمرية للسكان النشطين اقتصادياً في تعداد (1997) إذ بلغت نسبتهم (53%)، والسكان الذين هم دون سن العمل كانت نسبتهم (43,3%)، ونسبة الفئة العمرية فوق (65) سنة كانت (3,7%)، ولم يتغير هذا الاتجاه في إحصاءات عام (2006) إذ كانت الفئة العمرية في سن العمل هي الأكبر إذ بلغت (54,3%)، وتأتي بعدها الفئة العمرية دون سن العمل بنسبة (42,5%) وفئة العاجزين عن العمل أو من هم خارج سن العمل كانت (3,1%)، أي أن هذه الفئة العمرية استمرت بالتناقص خلال التعدادات الثلاثة الأخيرة وهذا يعني أن المجتمع البصري لا زال مجتمعاً فتياً ويمتلك احتياطياً كبيراً من القوى العاملة التي يمكن تأهيلها بما يخدم تنفيذ الخطط التنموية، إذ يتبين من الجدول رقم (8) أن مستوى النسب المئوية للفئات العمرية الفتية سيساعد في زيادة عرض القوى العاملة وأنه سيعمل على تخفيض نسبة الإعالة إذا ما رافقت ذلك زيادة في نسبة المشاركة في العمل، وهذا يعد عاملاً مهماً في عملية النمو الاقتصادي لأن هذا التركيب العمري للسكان في المحافظة سيعطي البصرة ميزة سكانية في القوى العاملة النشطة اقتصادياً ناتجة عن الفرق بين معدل نمو من هم في سن العمل ومعدل نمو من هم خارج سن العمل ويسمى هذا الفرق (صافي الأثر السكاني)⁽¹⁾، وعليه يمكن القول إن التركيب العمري لسكان البصرة بوضعه الحالي وبخاصة من هم في المناطق الريفية (الزراعية) لا يقف عائقاً أمام عملية النمو الاقتصادي، أو عائقاً أمام زيادة الإنتاج الزراعي وتطويره، ولكن الذي يقف عائقاً أمام عملية النمو الاقتصادي هو انخفاض نسبة المشاركة في العمل والذي يرافقه قلة في استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الزراعي، إذ تشير البيانات الموجودة في الجدول رقم (6) والجدول رقم (10) أن نسبة المشاركة في العمل كانت (30,3%)^(*) في عام (1987)، وقد تراجعت هذه النسبة في سنة (1997) لتصبح (24,9%) وخصوصاً في سنوات الحصار الاقتصادي لتعكس هجرة القوى العاملة من محافظة

¹ - الدبي، ليث، بادي حسين، مصدر سابق، ص 95.

* - يتم استخراج هذه النسب الموجودة والتي هي (30,3%) وذلك من خلال تقسيم سكان الريف على العاملين في الزراعة وهي كالاتي:

نسبة المشاركة في العمل الزراعي = عدد سكان الريف في سنة ما / عدد العاملين في الزراعة للسنة نفسها.

البصرة سواء كانت إلى المحافظات الأخرى بسبب تجفيف الأهوار أم الهجرة إلى خارج القطر بسبب سياسة النظام السابق، وقد ارتفعت هذه النسبة في سنة (2006) فأصبحت (26,3%) أي أخذت هذه النسبة بالارتفاع منذ سقوط النظام السابق حتى وصلت إلى هذا المستوى وذلك بسبب عودة قسم كبير من المهاجرين إلى مناطق سكنهم بعد إعادة غمرها بالمياه عندما سقط النظام السابق وبداء الناس يمارسون أعمالهم الزراعية سواء تربية الحيوان أو زراعة المحاصيل.

2-2-2 الطلب على القوى العاملة في محافظة البصرة

1-2-2-2 الأيدي العاملة الزراعية

النشاط الإنتاجي في القطاع الزراعي يعتمد على مجموعة من العوامل المؤثرة فيه، وأحد هذه العوامل وأكثرها أهمية هو الأيدي العاملة لما تفرضه الظروف الطبيعية وطبيعة الإنتاج وبخاصة في الزراعة الكثيفة كالبستنة والمحاصيل الخضرية لأنها تحتاج إلى عمليات خدمة الحقول طوال مدة النمو، مثل تهيئة الأرض وحرثها إنتهاءً بعملية الحصاد والتسويق⁽¹⁾، إذ تبين أن الإحصائيات الزراعية جميعها لا تعتمد فقط في حصر أعداد الفلاحين على عدد المنتمين للجمعيات الفلاحية وأصحاب الحقوق التصرفية كالملاكين بل تمتد إلى المؤجرين والمتعاقدين مع الدولة ، إذ يلاحظ من خلال البيانات والمعلومات الموجودة في الشعب الزراعية التابعة لمديرية الزراعة أن نسبة المزارعين الذين تشاركهم أسرهم بالعمل الزراعي حوالي (82%) الأمر الذي يعكس انتشاراً لظاهرة المزارع الصغيرة الحجم ، أو ما يطلق عليها بزراعة المالك في البصرة، وأن نسبة (13%) من المزارعين يمارسون الأعمال الزراعية بدون مشاركة عوائلهم ويظهر ذلك واضحاً في المزارع التي تقع بعيداً عن مواقع سكنهم، وأن النسبة المتبقية من المزارعين (5%) يستأجرون عمالاً زراعيين لاسيما إذا كان حجم المزرعة كبيراً⁽²⁾. وتزداد الحاجة إلى العمالة الزراعية عادة في بداية الموسم الزراعي

¹ النجفي، سالم توفيق، مصدر سابق، ص 54.

² مديرية زراعة البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

ونهايته وتقل في بقية أشهر الموسم الزراعي ، مما خلق ظاهرة العمل الزراعي المؤقت في الحقل الزراعي ، وأما على صعيد الأفضية والنواحي فإن نسبة سكان الريف مقارنة بسكان الحضر هي الأكثر وتختلف هذه النسبة من إقليم أو وحدة إدارية إلى أخرى ، ففي بعض الأقاليم مثل إقليم دجلة الجنوبي تكون نسبة سكان الريف (51,7%)⁽¹⁾ وان عدد العاملين بالزراعة (1855) نسمة حسب تعداد عام (1997) كما موضح في الجدول (9) و(10) وكذلك في إحصائية عام (2006) إذ ارتفع سكان الريف ليصل الى نسبة (55,8%) وانخفض عدد العاملين بالزراعة إلى(1640) نسمة، وسكان الحضر لهذا الإقليم (44,1%)، وعند مقارنة هاتين النسبتين مع نسبة الريف في تعداد (1987) نجد أن نسبة الريف في إقليم دجلة الجنوبي حوالي (44,3%)⁽²⁾ وعدد العاملين بالزراعة (2225) نسمة أي إن سكان الريف اقل مما موجود في الوقت الحاضر ولكن العاملين بالزراعة أكثر مما هو موجود في سنة (2006) بالرغم من زيادة نسبة سكان الريف وذلك لأن قسم كبير من الساكنين بالريف ليس لديهم الإمكانية إلى الانتقال إلى المدينة واعتمادهم بشكل كبير في توفير دخولهم على مصادر أخرى غير الزراعة.

أما الإقليم الثاني الذي تكون فيه نسبة سكان الريف مقارنة لسكان الحضر فهو إقليم الأهوار وبصورة واضحة في تعداد عام (1987) إذ كان سكان الريف يشكلون نسبة (57,5%) ثم انخفضت هذه النسبة في التعداد اللاحق أي تعداد عام (1997)، فبلغت (45,7%) واستمرت بهذا المستوى وإن طرأ عليها تحسن قليل في عام(2006)⁽³⁾، إذ يعزى سبب انخفاض نسبة سكان الريف في هذا الإقليم إلى تجفيف مساحات واسعة من الأهوار ودمار قسم كبير من الثروة الطبيعية في هذا الإقليم، وكذلك

¹ - الحمادي، منعم مجيد حمد ، مصدر سابق، ص 73.

² - شعبة زراعة القرنة، قسم التخطيط والمتابعة، التقرير الإداري لعام (2005)، بيانات غير منشورة.

³ - العكيلي، عدنان عناد غياض، مؤشرات التركيب العمري في محافظة البصرة، مجلة الدراسات

الجغرافية، العدد(3) البصرة(2006) ص87.

بسبب ندرة فرص العمل وانتشار البطالة وتدهور العديد من الصناعات الشعبية إضافة لسوء الأوضاع الصحية والتعليمية، لكن عدد العاملين بالزراعة اخذ يتزايد بصورة تدريجية إذ بلغ (1450) نسمة في عام (1987) وارتفع إلى (1783) نسمة في عام (1997) وازداد إلى (2090) نسمة في عام (2006) وذلك بسبب الحصار الاقتصادي وشحه المواد الغذائية وجفاف قسم كبير من الاهوار في هذا الإقليم وقيام الدولة بتوزيع القروض للمزارعين ورافقتها انعدام فرص العمل في القطاعات الأخرى دفع العديد من سكان الريف إلى امتحان الزراعة وارتفع عدد المزارعين في هذا الإقليم، ولكن بعد سقوط النظام السابق بدأت الدولة بغمر قسم من الأراضي المجففة فضلاً عن الاستقرار وعودة الناس إلى مناطق سكناهم مما نجم عنه ارتفاع نسبة السكان الريفيين.

الجدول (9)

التوزيع البيئي للأقاليم في محافظة البصرة للمدة (1987-2006)

التعداد الإقليم	تعداد 1987 (1)		تعداد 1997 (2)		تعداد 2006 (3)	
	نسبة الريف أو الحضر إلى المجموع		نسبة الريف أو الحضر إلى المجموع		نسبة الريف أو الحضر إلى المجموع	
	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
شط العرب	13,7	86,2	9,4	90,6	8,1	91,9
دجلة الجنوبي	44,3	55,5	51,7	48,3	55,8	44,1
الأهوار	57,5	42,5	45,7	54,3	49,4	54,6
الغربي	28,8	70,9	31,5	68,4	32,8	67,2

المصادر:

1- العمود رقم (1) و(2) من:

(أ) العكليي، عدنان عناد غياض، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة البصرة للفترة (1977-1997)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، (البصرة: جامعة البصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2001)، ص 84-128.

(ب): وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام (2004)، ص 43-45-56.

2- العمود رقم (3) من:

(أ) السجلات الرسمية لرئاسة صحة البصرة، قسم الرعاية الصحية الأولية، بيانات غير منشورة، (2007).

(ب) السجلات الرسمية لمركز تموين محافظة البصرة، شعبة الأوليات، بيانات غير منشورة، (2007).

(ج) السجلات الرسمية للمفوضية العليا للانتخابات في محافظة البصرة، قسم الإعلام، بيانات غير منشورة، (2007).

(د) السجلات الرسمية لمديرية الجنسية والأحوال الشخصية في محافظة البصرة، قسم التوثيق، بيانات غير منشورة، (2007).

إذ يتضح من الجدول (9) أن الإقليم الغربي الذي يأتي بالمرتبة الثانية بعد إقليم شط العرب من حيث عدد السكان يتميز بانخفاض سكان الريف مقارنةً بسكان الحضر فيه وخصوصاً في تعداد (1987) حيث شكلت (28,8%) من عموم السكان، والملاحظ أن سكان الريف في الإقليم الغربي تزايد في الأوقات اللاحقة ليصبح (31,5%) و (32,8%) لتعداد (1997) و (2006) على التوالي، وذلك لأن المزارع كانت في السابق تعتمد بدرجة كبيرة على العمالة الوافدة من الخارج والواضح في الجدول

هو انخفاض نسبة سكان الريف مقارنة بالحضر كما هو الحال في إقليم شط العرب وذلك بسبب الكثافة السكانية المرتفعة في المدينة وهجرة سكان الريف ، ومن أبرز مؤشرات الإقليم الغربي هو أن نسبة سكان الريف لم تنخفض فيه في تعداد (1997) كما في إقليم شط العرب وإقليم الأهوار وذلك بسبب الهجرة الداخلية إليه من إقليم الأهوار ودجلة الجنوبي بعد تجفيفهما، وبوصفه بعيداً نسبياً عن الحدود الإيرانية التي كانت تشكل خطراً على النظام السابق، وهذا ساعد على استثمار رؤوس الأموال في الزراعة في الإقليم الغربي هذا من جهة، ومن جهة ثانية المردود العالي لمحصول الطماطة الذي يزرع فيه، أما إقليم شط العرب فهو يتميز بإنتاجية منخفضة باستثناء التمور التي لا تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة مقارنة بمزارع إنتاج الخضر ومحاصيل الحبوب، وعليه فإن نسبة الريف كانت (13,7%) وانخفضت في تعداد (1997) إلى (9,4%) واستمرت بالانخفاض حتى وصلت (8,1%).

2-2-2-2 واقع الطلب على القوى العاملة

للسكان بصورة عامة دوران متميزان في عملية الإنتاج الزراعي، يتمثل الأول في توفير الأيدي العاملة الزراعية وهو ما تم التطرق إليه سابقاً، ويتمثل الدور الثاني في توفير سوق استهلاكية للمنتجات الزراعية وهو الجانب الثاني أي الطلب على القوى العاملة الزراعية، فبعد أن بينا بأن عرض العمل بوضعه الحالي لا يشكل قيداً على النمو الاقتصادي في محافظة البصرة، وللخروج بتصور كامل عن سوق العمل في المحافظة سوف يتم التطرق إلى الجانب الثاني أي الطلب على العمل، إذ يلاحظ أن المحرك الأساسي للطلب على العمل في محافظة البصرة هو مكونات العرض أي إمكانات الاستثمار الزراعي وتكوين رأس المال في القطاع الزراعي، إذ يلاحظ بأن معدلات التشغيل في القطاع الزراعي قد تزايدت بوتائر بطيئة بعد أن كانت منخفضة قبل عام (1990)⁽¹⁾ وسبب هذا الانخفاض هو الحرب العراقية الإيرانية وما سببته من التحاق الكثير من العاملين في

¹ -مديرية زراعة البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، التقرير الإداري لعام (2006)، معلومات غير منشورة.

الزراعة لأداء الخدمة العسكرية، وفي السنوات اللاحقة أي بعد انتهاء الحرب فقد تحسن مستوى التشغيل في القطاع الزراعي وخصوصاً خلال مدة الحصار الاقتصادي وإغلاق منافذ الاستيراد من الخارج وعدم وجود فرص للعمل في القطاعات الأخرى، إلا أن ذلك لا يمكن عده اتجاهًا صحيحاً ما لم يكن مقرونًا بزيادة في الإنتاجية سواء على مستوى القطاع الواحد أم على مستوى الاقتصاد ككل وهذا يتطلب الوفرة في عنصر رأس المال بوصفه المحرك الأساسي⁽¹⁾ للاستثمار في هذا القطاع وفي ظل الوضع الحالي فإن الأمر مختلف وذلك للندرة النسبية في عنصر رأس المال، ويتضح ذلك جلياً في التناقص الحاصل في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي.

3-2-2-2 الكثافة الزراعية لسكان محافظة البصرة

نظراً لصعوبة الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالطلب على العمل في القطاع الزراعي في محافظة البصرة والتي يمكن استخدامها في إبرازه بصورة واضحة وجلية فقد تم الاستعاضة عن تلك البيانات باستخدام مؤشر (الكثافة الزراعية)^(*)(2) والتي تقاس من خلال تقسيم عدد العاملين في الزراعة على مساحة الأرض المستغلة في الزراعة بغض النظر عن الأراضي غير المستغلة في الزراعة كما في (الكثافة الريفية)، ويعد هذا النوع مهماً لأنه يوضح حصة الفرد في المساحة المزروعة (كم²) من عدد العاملين الزراعيين، ويمكن ان يستخدم هذا المقياس لبيان مستوى المعيشة وذلك من خلال وجود علاقة بين الكثافة الزراعية في مكان ما ومقدرة الأرض على إعالة سكانها وهي علاقة عكسية فكلما ارتفعت الكثافة الزراعية دل ذلك على أن السكان يشكلون ضغطاً أعلى على الأرض المزروعة فعلاً لتحقيق أكبر قدر من الإنتاج والجدول التالي يبين الكثافة الزراعية .

¹ - الطائي، بشير هادي عودة، مصدر سابق، ص 24.

* - الكثافة الزراعية = عدد العاملين بالزراعة / المساحة المزروعة/كم².

² - اللامي، ابتسام كاطع ناجي، مصدر سابق، ص 65.

الجدول (10)

الكثافة الزراعية لسكان محافظة البصرة على مستوى الأفضية ، بموجب التعدادات

(1987، 1997، 2006)

القضاء	تعداد 1987 (1)			تعداد 1997 (2)			تعداد 2006 (3)		
	المساحة المزروعة/كم ²	عدد العاملين	الكثافة الزراعية نسمة/كم ²	المساحة المزروعة/كم ²	عدد العاملين	الكثافة الزراعية نسمة/كم ²	المساحة المزروعة/كم ²	عدد العاملين	الكثافة الزراعية نسمة/كم ²
البصرة	20,6	320	15,5	8,2	543	66,2	4,8	630	131,2
أبو الخصيب	4,5	370	82,2	22,1	1217	55	26,5	2850	103,7
الزبير	298,2	2250	7,6	322,1	5244	16,2	468,7	6500	13,9
القرنة	58,2	2225	38,3	92,5	1855	20	84,4	1640	19,4
المدينة	25	1450	58	102	1783	17,4	107	2090	19,5
شط العرب	75	1350	18	49,7	1817	36,5	30,5	2100	68,8
الفاو*	-	-	-	1,2	135	112	1,1	127	115,4
المجموع	481,5	7965	16,6	597,8	12594	21	723	15837	22

المصادر:

- 1- العمود رقم (1) من: الحمادي، منعم مجيد حمد، المقومات الجغرافية للإنتاج الزراعي في قضاء صدامية القرنة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب (البصرة: جامعة البصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، 1999) ص 161-164-170.
- 2- العمود رقم (2) من: (أ): وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنة (2001)، ص 59-61. (ب) السجلات الرسمية لمديرية زراعة البصرة، قسم الأراضي الزراعية، بيانات غير منشورة (2006).
- 3- العمود رقم (3) من: مديرية زراعة البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.
- *- عدم توفر البيانات عن الفاو لتعداد (1987) وذلك بسبب الحرب العراقية الإيرانية.

يلاحظ من الجدول (10) أن قضاء أبي الخصيب قد احتل المرتبة الأولى في تعداد عام (1987) بكثافة زراعية قدرها (82,2) نسمة/كم²، في حين احتل قضاء الفاو هذه المرتبة في تعداد عام

(1997) بكثافة بلغت (112) نسمة/كم²، ويعود السبب في القضاء الأول إلى صغر المساحة المزروعة إذ بلغت (1800) دونم وما أفرزته العوائد النفطية من طلب كبير على الأيدي العاملة في بعض الأنشطة الاقتصادية ذات الأجور العالية قياساً بأجور العاملين في الزراعة، في حين كان سبب ارتفاع الكثافة الزراعية في قضاء الفاو نتيجة لعودة المزارعين إلى القضاء بسبب انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وتوسع الخدمات وعمليات الاعمار والإسكان والامتيازات الممنوحة للعاملين والسكان فيه ومحدودية الأراضي المزروعة فيه وبالغلة (600) دونم للموسم الزراعي (1997-1998)، أما الكثافة الزراعية لقضائي المدينة والقرنة فقد احتلت المرتبة الثانية والثالثة على التوالي في تعداد عام (1987) بكثافة تبلغ (58) نسمة/كم² و (38,3) نسمة/كم²، وهذه الكثافة تتناسب مع الإمكانيات الزراعية المتاحة في القضائين والتي تمثلت في التربة الجيدة الممتدة على كتوف الأنهار، مع توفر الأيدي العاملة الزراعية، في حين لم تحظ أفضية البصرة والفاو في تعداد عام (1987) إلا على المرتبة السادسة والأخيرة بكثافة بلغ مقدارها (15,5) نسمة/كم² و (صفر) فبالنسبة لقضاء الفاو كان نتيجة لهجرة السكان منه للأضرار الكبيرة التي لحقت بالأرض الزراعية جراء الإهمال المتواصل لها والخراب الذي لحق بقنوات الري والجهد العسكري والهندسي في أثناء الحرب العراقية الإيرانية، أما في تعداد عام (1997) فإن المرتبة الخامسة والسادسة والسابعة كانت من نصيب أفضية القرنة والمدينة والزيبر بكثافة بلغت (20) نسمة/كم² و (17,4) نسمة/كم² و (16,2) نسمة/كم² على التوالي وذلك بسبب الهجرة إلى خارج المحافظة نحو المراكز والمناطق الحضرية إذ تتوفر فرص العمل والخدمات الاجتماعية فضلاً عن توسع الأراضي الزراعية بعد تجفيف الأهوار واستصلاحها للزراعة، إذ بلغ مقدار الزيادة في المساحة المزروعة لأفضية القرنة والمدينة حوالي (13720) دونماً و(30800) دونم على التوالي عما عليه في تعداد (1987)، الأمر الذي أدى إلى تقليل الضغط السكاني على الأرض المزروعة مما انعكس على انخفاض الكثافة الزراعية فيهما، أما في تعداد عام

(2006) فقد احتل قضاء البصرة المرتبة الأولى إذ بلغت الكثافة الزراعية فيه (131,2) نسمة/كم² وهي أعلى كثافة منذ ثلاثة عقود وذلك بسبب انخفاض المساحة الزراعية وتحولها إلى مناطق سكنية إذ تراجعت الأراضي الزراعية في قضاء البصرة إلى (1920) دونماً في عام (2006) بعد أن كانت في تعداد عام (1987) تقدر بنحو (8240) دونماً ، ونتيجة لازدحام السكان والهجرة الريفية ارتفعت الأيدي العاملة الزراعية بشكل مضاعف كما موضح في الجدول رقم (10) الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حصيللة الكثافة الزراعية، ويأتي بعدها في المرحلة الثانية والثالثة كل من قضائي الفاو وأبي الخصيب وبكثافة زراعية قدرها (115) نسمة/كم² و(103,7) نسمة/كم² على التوالي في تعداد عام (2006) ويعزى سبب ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي وأثره في المنطقة، أما المراتب الأخيرة فكانت من نصيب أفضية الزبير والقرنة والمدينة بسبب المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية في المنطقة واستصلاح أراضٍ جديدة وانخفاض معدل الأيدي العاملة الزراعية بسبب عوامل الهجرة السابقة، ويمكن أن تقل الكثافة الزراعية في المنطقة إلى أكثر من ذلك فيما لو تبنت الدولة برنامج خاص بالقطاع الزراعي في البصرة وذلك لما موجود في هذه الأفضية من موارد بالإمكان أن تستغل بالوجه الصحيح وأن ترفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية الزراعية في المحافظة.

2-3 التمويل الزراعي

يعد التمويل الزراعي أحد الأمور الضرورية والمهمة التي تساهم في تطور القطاع الزراعي من خلال تزويد المزارعين بالأموال اللازمة لشراء مختلف مستلزمات الإنتاج الزراعي ويعرف التمويل الزراعي (بأنه الكيفية التي بواسطتها يمكن الحصول على رأس المال واستعماله في القطاع الزراعي، وبكلمة أدق فإنه يبحث في الطرائق والوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة في الإنتاج)، ويعرف أيضاً (بأنه قيام الجهات المصرفية بمنح القروض الزراعية

لأصحاب الأراضي والحيازات الزراعية وأصحاب المشروعات الزراعية على شكل مبالغ نقدية أو عينية بغية تحفيزهم لإنتاج وتطوير سلع زراعية تساعد على سد حاجات الطلب المحلي⁽¹⁾: وتقسّم مصادر التمويل بصورة عامة إلى قسمين هما: مصادر التمويل الداخلي (المحلي) ومصادر التمويل الخارجي (الأجنبي).

التمويل الداخلي: (هو حجم الموارد التمويلية التي توفرها المصادر الوطنية لأغراض الاستثمار) ويتكون هذا المصدر من الآتي:

(أ) مدخرات القطاع العائلي: وتتمثل بالفرق بين الدخل القابل للتصرف وبين الإنفاق الاستهلاكي للأفراد.

(ب) مدخرات قطاع الأعمال: وتمثل مدخرات المشاريع كافة التي تعمل في النشاط الإنتاجي سواء كانت خاصة أم عامة.

(ج) مدخرات القطاع الحكومي: وتعرف بالفرق بين الإيرادات المتحصلة للدولة والنفقات الحكومية. أما المصدر الثاني للتمويل فهو التمويل الخارجي الذي (يعني حجم الموارد التمويلية التي توفرها المصادر الأجنبية التي تحتاج إليها الدول المقترضة) وهي:

(أ) المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

(ب) الشركات المتعددة الجنسيات عن طريق الاستثمار المباشر وغير المباشر.

(ج) المنح والإعانات التي تقدم إلى الدولة من الدول الأخرى.

1-3-2 التمويل الزراعي في محافظة البصرة

¹ - الدبوني، وداد أدور وادي، التحليل القياسي لدور الاستثمار الزراعي في نمو الناتج الزراعي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد (البصرة، جامعة البصرة، 1996، ص77).

بعد التطرق إلى مصادر تمويل الاستثمارات بشكل عام لا بد من الإشارة إلى مصادر تمويل الاستثمارات الزراعية في محافظة البصرة في أثناء مدة الدراسة، إذ إن التمويل الزراعي يعد عنصراً فعالاً ومهماً يمكن أن يساهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحسينه، وتوسيع الأنشطة الزراعية المختلفة بالشكل الذي يحقق التناسب بين جدوى وأهمية الاستثمارات في القطاع الزراعي وبين درجة مساهمة هذا القطاع في توفير احتياجات السكان من المنتجات الزراعية المختلفة، ويعد المصرف الزراعي التعاوني في محافظة البصرة المصدر الأساسي لتوفير القروض الزراعية ووضعها تحت تصرف المستثمرين الزراعيين وغيرهم من العاملين في القطاع الزراعي، ولبيان أثره في التمويل الزراعي يمكن تقسيم مدة الدراسة إلى مدتين الأولى سبقت سقوط النظام السابق، والثانية بعد سقوطه لبيان مدى التغيير والتطوير أو المعوقات التي برزت في المدينتين، إذ يقدم هذا المصرف مجموعة متنوعة من القروض منها⁽¹⁾:

1 - القروض القصيرة الأجل: وهي التي لا تزيد مدتها على السنة وتغطي الأغراض التالية:

(أ) الإنفاق على الأعمال الأولية والنهائية للزراعة كالحراثة وكري الأنهر والحصاد أو شراء الأسمدة والمبيدات أو التسويق.

(ب) النفقات المعاشية الضرورية للفلاحين.

2 - القروض المتوسطة الأجل: وهي التي تكون مدتها لا تزيد على (6) سنوات وتغطي الأغراض

التالية:

(أ) النفقات التشغيلية لشراء المواشي والدواجن وشراء خلايا النحل.

(ب) شراء المكائن والمعدات الزراعية.

(ج) استصلاح الأراضي الزراعية لمحاصيل الحبوب والمحاصيل الصيفية.

¹ - مديرية زراعة البصرة، قسم التسليف الزراعي، التقرير الإداري لعام (2002)، معلومات غير منشورة.

3 - القروض الطويلة الأمد: التي لا تزيد مدتها على خمس عشرة سنة وتغطي الأغراض التالية:

(أ) إنشاء البساتين.

(ب) توسيع المشروعات وإنشاء طاقات إضافية في الزراعة.

(ج) استصلاح وتعمير الأراضي الزراعية.

(د) إنشاء المخازن الجافة والمبردة.

أن مبررات تهيئة وتوفير السلف الزراعية في محافظة البصرة عديدة وخصوصاً في السنوات الأولى الممتدة من (1990-2002) ومن أبرز هذه الأسباب شحة المواد الغذائية التي تعرضت لها المحافظة بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على البلد منذ عام (1990)، وتجفيف مساحات واسعة من الأهوار الشمالية لأسباب سياسية، لذا فإن توفير القروض واستثمارها في الزراعة سوف تقوت الفرصة على وجود مقرات للمعارضة السياسية في المناطق المجففة، فأصبحت هذه الأمور حافزاً للزراعة فيها .

2-1-3-1-1 المدة الأولى للسنوات (1990-2002)

أتسمت أعمال المصرف الزراعي التعاوني بفرعيه (القرنة، والبصرة)، وصندوق تسليف صغار المزارعين التابع لوزارة الزراعة بالقصور والمحدودية من ناحية حجم القروض الكلية، ففي المدة الممتدة من سنة (1990) وحتى سنة (1999) كانت القروض ضئيلة جداً أي أن المصرف الزراعي التعاوني لم يقدم قروضاً تتناسب مع طلبات المزارعين خلال هذه السنوات⁽¹⁾، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مصدر التمويل الرئيس للعمليات الزراعية، الذي انعكس على الاستثمار الزراعي وتراجع المساحات المزروعة وتدهور الإنتاجية بسبب قلة استخدام المستلزمات الإنتاجية الحديثة نتيجة لارتفاع أسعارها في السوق المحلية، إذ بدأ المصرف الزراعي بتقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل في

¹ - المقابلة الشخصية مع مدير المصرف الزراعي التعاوني فرع القرنة بتاريخ (2007/4/3).

نهاية عام (1999) وبمبالغ متواضعة ثم أخذت تزداد قيمة القروض حتى شملت القروض الطويلة الأجل عام (2003).

وقد ارتفع إجمالي قيمة القروض الممنوحة إلى المزارعين في إقليمي دجلة الجنوبي والاهوار من (2,25) مليون دينار في سنة (1990) إلى (6) مليار دينار في سنة (1999) واستمرت قيمة القروض التي منحها المصرف الزراعي التعاوني بالزيادة حتى بلغت (14) مليار دينار في سنة (2003)⁽¹⁾ وقد ترتب على زيادة قيمة القروض زيادة في المساحة المزروعة وكميات الإنتاج المسوقة من الحبوب في المناطق التي حصلت على القروض إذ ازدادت المساحة المستغلة في زراعة القمح من (41,9) ألف دونم في سنة (1999) إلى (62,2) ألف دونم في سنة (2002) وترتب على الزيادة في المساحة المزروعة زيادة في الإنتاج إذ بلغ مقدار الإنتاج المسوق في سنة (2002) حوالي (12,4) ألف طن بعد إن كان في سنة (1999) ما يقارب (8) ألف طن⁽²⁾ وهذا يدل على الأثر الإيجابي للقروض الموزعة في إقليمي دجلة الجنوبي والاهوار ، إذ يمكن تقسيم المدة التي سبقت سقوط النظام السابق حسب فروع المصرف الزراعي التعاوني، ودراستها على النحو التالي :

أولاً: عمل المصرف الزراعي التعاوني في مركز محافظة البصرة للمدة (1990-2002)

كان المصرف الزراعي يقدم القروض إلى الجمعيات الفلاحية، إذ تقوم مديرية الزراعة والري في محافظة البصرة ومن خلال المؤتمرات الزراعية بتحديد أنواع القروض ومبالغها المطلوب الحصول عليها من المصرف الزراعي التعاوني على ضوء حاجة الفلاحين أعضاء الجمعيات الفلاحية التعاونية، وقد أصدر المصرف الزراعي التعاوني تعليمات يوضح فيها شروط وأغراض التسليف من المصرف تتلخص بالنقاط الآتية:

1 - زراعة المحاصيل الإستراتيجية مثل الحنطة والشعير والشلب والمحاصيل الصناعية لأهميتها.

¹ - المصرف الزراعي التعاوني فرع القرنة، قسم الحسابات، التقرير الإداري لعام (2003)، بيانات غير منشورة.

² - سايلو الحبوب في محافظة البصرة، شعبة الحاسبة، التقرير الإداري لعام (2000)، بيانات غير منشورة.

2 - إنشاء المشاريع الإروائية والآبار الارتوازية.

3 - تطوير البساتين وخدمتها.

4 - إنشاء البيوت البلاستيكية.

5 - مشاريع استصلاح الأراضي.

وقد كانت الطاقة التمويلية للمصرف الزراعي التعاوني في البصرة (1,6) مليون دينار في عام (1989) لكنها انخفضت إلى (600) ألف دينار في عام (1990)⁽¹⁾.

وقد توقفت نشاطات المصرف الزراعي في بداية حرب الخليج والسنين الأولى من الحصار الاقتصادي، إلا إن المصرف عاود نشاطه في عام (1999)، وقدم مجموعة من القروض الطويلة الأجل في قضاء أبي الخصيب ومجموعة كبيرة من التسهيلات المصرفية بلغت قيمتها الإجمالية (6) مليارات دينار لغاية نهاية عام (2002)، إذ كان عدد المستفيدين من هذه القروض (1892) فلاحاً وكانت القروض الطويلة الأجل هي المهيمنة على مجموع القروض التتموية، وقد خضعت لمجموعة من الشروط والضوابط القانونية حتى تمنح للمزارع من أجل الاستفادة منها بأفضل وجه وبخاصة في القضاء المذكور وذلك لتشجيع عمليات الاستثمار في القطاع الزراعي واستصلاح الأراضي التي تضررت جراء الحرب العراقية - الإيرانية ولا سيما ضمن ناحية السبية، وكذلك بهدف تشجيع المزارعين على الرجوع إلى مناطقهم وإعادة الاستيطان فيها واستصلاح أراضيهم الزراعية، إذ بدأ التسليف في سنة (2001)، فتم التسليف على وفق الشروط الموضوعية مسبقاً التي تفرض خلال السنوات السبع الأولى فوائد مقدارها (5%) ، أما السنتان التاليتان بعد السنوات السبع فتكون مدة لتسديد رأس مال المصرف الزراعي، وعادة ما يتم إعطاء السلفة إلى المزارعين بدفعتين ، إذ يتم إعطاؤه الدفعة الأولى ولا يتم إعطاؤه الدفعة الثانية من السلفة إلا بعد قيامه بالأمر التالية⁽²⁾:

أ - بناء دار سكنية للمزارع ضمن أرض البستان.

¹ - السجلات الرسمية للمصرف الزراعي التعاوني فرع البصرة، قسم الحسابات ، بيانات رسمية غير منشورة (2007).

² - شعبة زراعة أبي الخصيب، قسم التخطيط والمتابعة، التقرير الإداري لعام (2007)، بيانات غير منشورة.

ب - تحسين شبكات الري والبزل ورفع كفاءتها.

ج - إنشاء حظيرة للحيوانات وشراء بقرة من القرض الأول.

د - زراعة فسائل النخيل (20) فسيلة كحد أدنى لكل دونم.

وبعد قيام المزارع بتوفير الأمور السابقة يتم صرف الدفعة الثانية من السلفة التي تعطى على أساس المساحة المزروعة إذ تصرف (500-750) ألف دينار لكل دونم ، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه القروض نحو (515) مزارعاً إذ صرف لهم مبلغ (2) مليار دينار لغاية سنة (2001)، وأرتفع عددهم إلى (1892) مزارعاً لغاية بداية عام (2003)، يسكن (543) مزارعاً في السبيبة و(1349) في مناطق متفرقة إذ بلغت مساحة البساتين المستثمرة زراعياً (4400) دونم يقع منها (1600) دونم في السبيبة والباقي في مناطق متفرقة وتتباين القيمة النقدية لهذه القروض تبعاً لمساحة الحيازة الزراعية وكما يلي⁽¹⁾:

أ - من (1-5) دونم (3,6) مليون دينار.

ب - من (6-25) دونماً (4,6) مليون دينار.

ج - (26) دونماً فأكثر (6,5) مليون دينار.

ويضاف إلى المبلغ أعلاه قيمة المضخة وحسب النوع مع إضافة قيمة الساحبة للمساحة من (26) دونماً فأكثر.

ثانياً: عمل المصرف الزراعي التعاوني فرع القرنة للمدة (1990-2002)

باشر المصرف الزراعي الفرعي في القرنة أعماله منذ عام (1946) وكان نشاط هذا المصرف يغطي قضاء القرنة بالكامل ويؤمن احتياجات المزارعين كافة في القضاء، إلا أن هذا الفرع دمج مع الفرع الرئيس في مركز المحافظة^(*)، وفي عام (1985) بسبب ظروف الحرب أعيد فتحه في القرنة في عام (1992) لخدمة الزراعة في القضاء، ففي سنة (1992) بلغ مجموع القروض المقدمة إلى

¹-السجلات الرسمية للمصرف الزراعي التعاوني فرع البصرة، قسم التسليف، بيانات غير منشورة (2007).

*- أعمال المصرف الزراعي التعاوني فرع القرنة تغطي الرقعة الجغرافية التي تمتد إلى الشعب الزراعية التالية: (شعبة زراعة القرنة، شعبة زراعة المدينة، شعبة زراعة الدير والنشوة والهارثة).

الفلاحين في القضاء حوالي (7,5) مليون دينار ثم ارتفعت في عام (1993) إلى (9,7) مليون دينار ثم أخذت بالتناقص في عام (1994) وكان عدد القروض الممنوحة لغاية عام (1998) حوالي (405) قروض وبلغت قيمتها الإجمالية (25,8) مليون دينار⁽¹⁾ وهي مختلفة الأغراض، وبعد ذلك توقف المصرف عن إقراض المزارعين للأغراض الزراعية الشاملة واقتصر الإقراض على التجهيزات الزراعية الشتوية فقط بسبب الحصار الاقتصادي على القطر وكذلك لعدم قدرة الجمعيات الفلاحية التعاونية على تسديد القروض، وتتضمن هذه التجهيزات الأسمدة والبذور وخصوصاً في المناطق المستصلحة حديثاً مثل مشروع الشافي الاروائي ومشروع غرب نهر العز، وقد انخفضت قيمة الإقراض في عام (1994) إلى (891,000) دينار، وفي عام (1995) حوالي (986,000) دينار، في حين ارتفع الإقراض في عام (1996) إلى (4,7) مليون دينار وفي عام (1997) بلغ (1,2) مليون دينار، وقد تباينت القروض حسب أغراضها فقد بلغت قيمة القروض الإجمالية (25) مليون دينار خلال المدة (1992-1998) منها (11,7) مليون دينار قروض قصيرة الأجل للتجهيزات الزراعية التي تتضمن الأسمدة والبذور وبنسبة (45,3%) من مجموع القروض الممنوحة⁽²⁾. في حين كانت قيمة الإقراض لإنشاء البساتين وتطويرها للمدة نفسها حوالي (5,1) مليون دينار وهي قروض متوسطة الأجل وبنسبة (19,7%) من مجموع القروض الممنوحة، وبلغت قيمة الإقراض لاستصلاح الأراضي (6,9) مليون دينار قروض طويلة الأجل أو بنسبة (26,7%) من مجموع الإقراض للمدة نفسها، في حين لم تتجاوز قيم القروض الممنوحة لأغراض المكائن والآلات (2,1) مليون دينار وبنسبة (8,3%) من مجموع القروض وهي قليلة، فضلاً عن أنها توقفت منذ عام (1994) باستثناء التجهيزات الزراعية (أسمدة، بذور) وهذا يؤثر بالتأكيد في نوعية الإنتاج وكميته في المنطقة إذ أن الفلاحين لا يملكون القدرة على شراء المكائن والآلات الغالية الثمن، وأن صيغ التسليف قد تغيرت منذ عام (1994) وأصبحت المصارف تعتمد أسلوب أعمال الصيرفة والتسهيلات الائتمانية التجارية ذات الفائدة العالية والتي تصل إلى (20%)، ثم استأنف المصرف أعماله في عام (1999)

¹ السجلات الرسمية للمصرف الزراعي التعاوني فرع القرنة، قسم الحسابات، بيانات غير منشورة، (2007).

² الحمادي، منعم مجيد حمد، مصدر سابق، ص110.

إذ بلغ عدد المستفيدين منه (4319) عائلة زراعية خلال المدة (1999-2003)، وكانت القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة في هذا المصرف للمدة نفسها هي (14) مليار دينار⁽¹⁾ وموزعة على المشاريع الزراعية التالية:

أ - مشروع النصر الاروائي الأول.

ب - مشروع النصر الاروائي الثاني.

ج - مشروع النصر الاروائي الثالث.

د - مشروع العزّ.

ه - مشروع الغميح.

وتسمى هذه القروض بـ(القروض التنموية)^(*) إذ تشتمل على المبالغ النقدية والسلع العينية التي تتضمن حاصدات زراعية عددها (20) حاصدة قيمة الواحدة منها (17) مليون دينار، والساحبات (الدراكتور) عددها (500) ساحبة قيمة الواحدة منها (6) ملايين دينار اما المكائن التي تستخدم لري المحاصيل فبلغ تعدادها (4000) ماكينة قيمة الواحدة منها (600) ألف، أي نستطيع القول إن القروض خلال هذه المدة تشتمل على استصلاح الأراضي، وشراء حاصدات زراعية (ساحبات، مضخات، حاصدات) .

هناك نوع آخر من القروض الزراعية تسمى (التسهيلات المصرفية)⁽²⁾ كان عدد المستفيدين منها (12) مزارعاً منها قروض معدة لتربية الدواجن، وحقول لتربية العجول بلغت قيمتها (120) مليون دينار، وهذا المبلغ يعد صغيراً جداً مقارنة بالقروض التنموية وبأعداد الثروة الحيوانية الكبيرة في

¹ - المصرف الزراعي التعاوني فرع القرنة ، التقرير السنوي لسنة (2006)، بيانات غير منشورة.

* - القروض التنموية وهي القروض التي وزعت بعد تحفيف الأهوار وتهجير أهاليها ومحاولة استصلاحها وزراعتها واستخدمت لأغراض سياسية وليست زراعية.

² - المقابلة الشخصية مع مدير المصرف الزراعي فرع القرنة بتاريخ(2007/4/3).

المنطقة ، وبشكل عام فإن هذه القروض لم تكن كافية لتغطي حاجة القطاع الزراعي في هذه المنطقة التي تتميز بإمكانات زراعية كبيرة والتي يمكن أن تشكل نقطة انطلاق نحو تنمية الإنتاج الزراعي في المحافظة بما يمكن من تغطية جانب مهم من حاجة السوق المحلية إلى المواد الغذائية وحاجة المصانع إلى المواد الأولية الزراعية مثل زهرة الشمس وغيرها.

2-1-3-2 المدة الثانية للسنوات (2006-2003)

خلال المدة الثانية التي تلت سقوط النظام السابق قدم صندوق تسليف صغار المزارعين الذي تشرف عليه وزارة الزراعة وبالتعاون مع المصرف الزراعي التعاوني بفرعيه (القرنة، والبصرة) التابع لوزارة المالية قروضاً زراعية متنوعة الأغراض لعموم مناطق محافظة البصرة وأقاليمها ، من اجل توفير رأس المال الذي يحتاج إليه الفلاحون لغرض شراء المكائن والآلات وإنشاء المباني وشراء احتياجات الفنون الإنتاجية الحديثة التي تساعد على انتاج المحاصيل الزراعية الصيفية والشتوية بوصف إنتاجية الفلاح أنها لا تعتمد على رأس المال فقط بل على كيفية استخدام هذه الأموال وطرائق استثمارها⁽¹⁾، ففي السنوات التي أعقبت سقوط النظام ولغاية عام (2006)، بلغ إجمالي قيمة القروض الزراعية في محافظة البصرة (928) مليون دينار⁽²⁾ خلال المواسم الزراعية الثمانية^(*) خلال المدة (2006-2003) وفي كلا الفرعين، وقد ركزت القروض الزراعية خلال المدة الثانية على الإقليم الغربي وإقليم الأهوار ودجلة الجنوبي وخصوصاً الرقعة الجغرافية التي تضم المشاريع الاروائية في المناطق المجففة وذلك للاستفادة من الإمكانيات المتوفرة فيها بالإضافة إلى توسع المساحات

¹ محمد علي، خضير عباس، التنمية الزراعية في بعض أقطار الخليج العربي، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، (البصرة :جامعة البصرة ،1982)، ص 103.

² المقابلة الشخصية مع مدير المصرف الزراعي التعاوني فرع القرنة بتاريخ (2007/4/3).

*- وذلك لأن المدة الثانية تضم اربعة أعوام وكل عام يتضمن موسمين زراعيين صيفي وشتوي.

المزروعة واستصلاح أراضي جديدة في الإقليم الغربي وهذا يتطلب رؤوس أموال للاستثمار مما دفع المزارعين إلى الحصول على القروض لتغطية قسم من تكاليف الاستثمار كما في الجدول (11).

الجدول (11) قيمة القرض ونوعه وعدد المستفيدين منه خلال المدة (2003-2006)

السنة	نوع القرض (1)	عدد المستفيدين (2)	قيمة القرض مليون دينار (3)	المصرف (4)
2004/2003	زراعة الطماطة المحمية	38	92,3	فرع البصرة
2004/2003	زراعة الحنطة	9	8,7	فرع البصرة
2004/2003	إدانة البساتين	12	25,1	فرع القرنة
2004/2003	ذرة صفراء	4	6,1	فرع القرنة
2005/2004	زراعة الطماطة المحمية	58	234,6	فرع البصرة
2005/2004	زراعة الحنطة	10	14,3	فرع البصرة
2005/2004	إدانة البساتين	9	25,2	فرع البصرة
2005/2004	زراعة الحنطة والشعير	8	9,5	فرع القرنة
2005/2004	شراء الساحبات	4	40,5	فرع القرنة
2006/2005	زراعة الطماطة المحمية	78	378,1	فرع البصرة
2006/2005	زراعة الحنطة	6	10,5	فرع البصرة
2006/2005	إعمال بساتين النخيل	3	3,4	فرع البصرة
2006/2005	ذرة صفراء	5	6,2	فرع البصرة
2006/2005	شراء ساحبات	2	20,1	فرع البصرة
2006/2005	حفر آبار	2	29	فرع البصرة
2006/2005	أعمال بساتين النخيل	5	10	فرع القرنة
2006/2005	ذرة صفراء	3	2	فرع القرنة
2006/2005	زراعة الحنطة	10	13	فرع القرنة
المجموع		266	928	البصرة، القرنة

1 - العمود رقم (1) و (2) من:

- (أ) مديرية زراعة البصرة، قسم التسليف الزراعي، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.
 (ب) شعبة زراعة القرنة، قسم التسليف الزراعي، التقرير الإداري لعام (2005)، بيانات غير منشورة.
 (ج) شعبة زراعة المدينة، قسم التسليف الزراعي، التقرير الإداري لعام (2005)، بيانات غير منشورة.
 (د) شعبة زراعة الدبير، قسم التسليف الزراعي، التقرير الإداري لعام (2005)، بيانات غير منشورة.
- 2 - العمود رقم (3) و(4) أخذت من: السجلات الرسمية للمصرف الزراعي التعاوني، فرع البصرة، فرع القرنة، بيانات غير منشورة، (2007).

يتبين من الجدول (11) أن إجمالي القروض الممنوحة لمختلف الأغراض (928) مليون دينار، وكانت كلفة إدامة البساتين واستصلاحها (25) مليون دينار في سنة (2004/2003)، وارتفعت هذه القيمة نفسها قليلاً في سنة (2005/2004) إلا أن عدد المستفيدين انخفض من (12) عائلة زراعية إلى (9) عوائل في سنة (2005/2004)، واستصلاح الأراضي وزراعة الحنطة كانت في سنة (2004/2003) (8,7) مليون دينار، والمستفيد منها (9) عوائل ثم ارتفعت في السنة اللاحقة إلى (23,8) مليون دينار في كلا الفرعين للمصرف الزراعي وكان عدد المستفيدين منها (18) مزارعاً، وتشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (11) إلى ارتفاع المبالغ المسلفة لزراعة الطمطة المحمية إذ ارتفع من (92,3) مليون دينار في سنة (2004/2003) إلى (234,6) مليون دينار في سنة (2005/2004)، وكما يتبين من الجدول أن عدد المستفيدين الإجمالي أرتفع من (63) مزارعاً في السنة الأولى إلى (89) مزارعاً في السنة الأخيرة وهذا العدد يشكل نسبة قليلة تقدر بـ(10%) من مجموع المزارعين لمحصول الطمطة المحمية في الإقليم الغربي وذلك بسبب الإجراءات التي وضعتها الشعبة الزراعية من أجل الحصول على السلف الزراعية، ونستطيع القول إن إجمالي المبالغ المسلفة في سنة (2004/2003) بلغ (132) مليون دينار وارتفع إلى (324) مليون دينار في سنة (2005/2004)، أي أن عمل المصرف الزراعي التعاوني بفرعيه قد شهد تطوراً في حجم الإقراض الزراعي وتنوع في مجالاته بيد أن هذا التطور كان بصورة نسبية ولم يغطي احتياجات المزارعين بصورة كاملة إذ بقي دون المستوى المطلوب الذي لا يتناسب مع الإمكانيات الزراعية المتاحة في محافظة البصرة، ويقابل ذلك إن المساحة المزروعة في الإقليم الغربي تزايدت بشكل كبير إذ توسعت المساحة المزروعة من (40250) دونم في الموسم (2003-2004) إلى (48300) دونم في الموسم (2004-2005) واستمرت الزيادة حتى بلغت (55480) دونم في الموسم (2005-2006) وصاحب هذه الزيادة في المساحة المزروعة زيادة في الإنتاج فكان الإنتاج المتحقق

(295) ألف طن⁽¹⁾ في الموسم الأخير بعد إن كان في الموسم السابق له (215) إماما الموسم (2003-2004) وبسبب الحرب لا توجد إحصائيات بالكميات المنتجة من محصول الطماطة، إماما يتعلق بالقروض التي يقدمها القطاع الخاص من خلال مؤسساته المالية^(*) فقد بلغت في عام (2006/2005) كقيمة إجمالية لها حوالي (600) مليون دينار ، بعد أن كانت في السنة السابقة لها حوالي (375) مليون دينار، والسنة الأخيرة قد شهدت تنوعاً في مجالات صرف المبالغ، مثل حفر الآبار وشراء الأغذية وصناديق البلاستيك وشراء المبيدات التي لا يستطيع القطاع العام توفيرها ، أما زراعة الحنطة واستصلاح الأراضي المجففة فقد انخفضت المبالغ المصروفة لها من (23,8) مليون دينار إلى (23,5) مليون دينار في سنة (2006/2005)، وكان عدد المستفيدين من القروض التمويلية والتسهيلات المصرفية (114) عائلة زراعية لسنة (2006/2005) أي حققت زيادة في عدد العوائل الزراعية المستفيدة من القروض الزراعية بأنواعها بنحو (25) مزارعاً عن السنة السابقة ، وكذلك المبالغ المصروفة في هذه السنة تعادل المبالغ التي صرفت في المواسم الزراعية للسنوات (2003) و (2005)، وان هذه الزيادة في المبالغ قد تكون ظاهرية بسبب ارتفاع الأسعار والتضخم في عام (2006) مقارنة بعامي (2004) و(2005) ، ويبدو أن تركيز القطاع الخاص كان على القروض القصيرة الأجل والتي تغطي الأعمال الزراعية من بداية زراعة المحصول حتى حصاده مثل الأسمدة والبذور والأغذية وغيرها أي أنه كان مبتعداً عن القروض الطويلة الأجل التي قد تكون محفوفة بالمخاطر.

¹ - مديرية زراعة البصرة، قسم الإنتاج النباتي، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

* - تشمل المؤسسات المالية في القطاع الخاص في محافظة البصرة تجار المستلزمات الزراعية ومتعهدي أسواق بيع الخضر في الإقليم الغربي وغيرهم.

الفصل الثالث

الإنتاج النباتي في محافظة البصرة للمدة
(1990-2006)

تمهيد

يتناول هذا الفصل تحليل إنتاج المحاصيل الزراعية في محافظة البصرة وفي أقاليمها الأربعة، إذ ستركز الدراسة على التباين الحاصل بين زراعة مختلف المحاصيل ويتأتى هذا التباين بسبب اختلاف طبيعة المقومات الطبيعية والبشرية، باستثناء إقليمي دجلة الجنوبي والأهوار اللذين يتشابهان في الكثير من المشتركات التي منها المحاصيل التي تزرع وطريقة الري المتبعة والمناخ.

1-3 التمور**1-1-3 القيمة الغذائية لأشجار النخيل وثمارها وأهميتها الاقتصادية:**

النخلة تلك الشجرة المباركة والمقدسة التي وهبها الخالق لعباده، لها أهمية كبيرة لما تحتويه على الكثير من الفوائد الغذائية والبيئية والاقتصادية فضلاً عن جمالها الأخاذ، وقد ورد ذكر النخيل في أكثر من نص قرآني وحديث نبوي شريف وهو دليل على ما لشجرة النخيل من مميزات عرفتها الإنسانية منذ أقدم العصور، وهناك خلاف حول موطنها الأصلي سواء كان مصر أم العراق أم شمال أفريقيا، إذ يرى بعض الباحثين أن موطنها الأصلي هو شبه جزيرة العرب ومنها انتقلت إلى العراق في زمن البابليين، ويرى بعضهم الآخر أن العرب المسلمين هم الذين زرعوها النخيل في أسبانيا ومنها أنتقل إلى دول العالم الجديد، ومع أنه لا يمكن القول إن العراق موطن النخلة الأصلي، لكن يمكن القول انه من أقدم مواطن النخيل كما دلت على ذلك الآثار القديمة التي يرجع عهدها إلى أكثر من أربعة آلاف سنة قبل الميلاد⁽¹⁾، والتمر في الحقيقة مادة غذائية قيّمة، إذ يعتمد عليه الكثير من الناس كمادة غذائية أساسية وذلك لما يحتويه من عناصر وأملاح وسكريات، فهو غني بالمواد السكرية التي يتكون منها التمر، وكذلك غني بالأملاح المعدنية وبعض الفيتامينات إذ يعد التمر مصدراً جيداً لعنصري

¹ - الإدريسي، أمين محمد سعيد، إنتاج التمور في محافظة البصرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد (البصرة، جامعة البصرة، 1985، ص12).

الحديد والبتواسيوم، ومعتدلاً في الكالسيوم، ويحتوي على مقادير مناسبة من المغنيسيوم والكبريت، والكلورين والنحاس والفسفور، ويعد التمر من الثمار الغنية بفيتامين (A) ومتوسطة في نسبة فيتامين (B₁) و (B₂) و (B₇)⁽¹⁾.

2-1-3 إنتاج التمور في أقاليم محافظة البصرة

تعد البصرة بلد التمر فهي تحتوي على ملايين النخيل منتشرة على ضفاف نهري دجلة والفرات من حدود محافظتي ذي قار وميسان إلى نقطة التقاء النهرين عند مدينة القرنة وتستمر كثافة النخيل حتى بداية شط العرب في كرمة علي، وتأخذ كثافة النخيل بالازدياد والسعة فتبلغ أشدها وأوسعها في منطقة أبي الخصيب وذلك بسبب كثرة الجداول والأنهر الإروائية التي تتفرع من شط العرب وعلى جانبيه وتمتد للصحراء بمسافة (2 إلى 5) كيلو متر، ففي الجهة اليمنى من شط العرب تمتد زراعة النخيل إلى بداية الخليج العربي أي بعد مدينة الفاو ببضعة كيلومترات، وأما الجهة اليسرى من شط العرب فتمتد زراعة النخيل للحدود الإيرانية القريبة من مدينة المحمرة، هذا ويبلغ طول ضفاف نهر الفرات من مدينة القرنة حتى شط العرب ثم إلى نهايته في الفاو (173) كيلو متراً، وتبلغ مساحة الأراضي المغروسة نخلاً في محافظة البصرة وفي أقاليمها كافة ما يساوي (185)⁽²⁾ ألف دونم، والتمر من الموارد الزراعية المعدودة التي تتميز في زراعته وإنتاجه محافظة البصرة وأكثر انتشاراً من أي محصول زراعي آخر في المحافظة والإقليم الوحيد الخالي من النخيل في محافظة البصرة هو الإقليم الغربي الذي لا ترويه مياه شط العرب ويعتمد على المياه الجوفية وعليه ستنم دراسة إنتاج التمور في الأقاليم التالية: إقليم دجلة الجنوبي والأهوار وإقليم شط العرب إما في الوقت فقد طراء تغير كبير على المساحات المزروعة والكميات المنتجة من التمور خلال المدة (1980-2006).

¹ عبد الجبار البكر، نخلة التمر ماضيها وحاضرها والجديد في زراعتها وصناعتها وتجاريتها، (بغداد، مطبعة العاني 1972)، ص 842-843.

² الإدريسي، أمين محمد سعيد، مصدر سابق، ص 56.

1-2-1-3 إنتاج التمور في إقليم دجلة الجنوبي

تعد هذه المنطقة من المناطق التي توجد فيها مساحات زراعية مزروعة بأشجار النخيل، وتبلغ المساحة المزروعة (13500) دونم تقريباً، ويحتوي الدونم الواحد ما بين (40-50) نخلة، وتشكل أشجار النخيل (21%) من مساحة الأراضي المزروعة في هذا الإقليم و (1%) من إجمالي مساحة الإقليم الكلية، ويقدر عدد النخيل بنحو (600) ألف نخلة في عام (1980) وأن إنتاجية النخلة الواحدة تختلف بحسب صنف النخيل إذ يبلغ معدل إنتاج النخلة الواحدة (15 كغم)، أي أن الإقليم ينتج في الموسم الواحد (9000) طن من التمر⁽¹⁾، وقد بدأ الإنتاج بالانخفاض مع انخفاض المساحة المزروعة ففي سنة (1986) انخفضت المساحة المزروعة إلى (11600) دونم، بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة وأثرها الكبير في الإقليم واستمرت بالانخفاض وبشكل كبير وواضح في بداية التسعينات حتى وصلت إلى (9000) دونم ورافق الانخفاض في المساحة المزروعة انخفاض الإنتاجية بسبب الأوضاع الاقتصادية المتدهورة وعدم العناية من قبل الشعب الزراعية وشحة مستلزمات الإنتاج والمكافحة من الآفات التي أصابت المحصول فضلاً عن الجفاف الذي تعرضت له المنطقة، وفي سنة (2006) انخفضت المساحة المزروعة إلى (7000) دونم⁽²⁾، وتحتوي على (235) ألف نخلة، وقد كان إنتاج التمور المسوقة إلى شركات تصنيع التمور^(*) (1750) طناً، إلا إن زراعة دونم واحد بفسائل النخيل تقدر تكلفته حوالي (500-750) ألف دينار حسب أسعار سنة (2006)⁽³⁾ هذا إذا كانت الأرض الزراعية موصولة بأنهر فرعية إما إذا تطلب شق انهر جديدة فان تكلفتها ترتفع بصورة متزايدة حسب بعدها عن مصدر المياه فضلاً عن عمرها الإنتاجي يبدأ من السنة الثالثة إلى الخامسة، وتوجد

¹ - السجلات الرسمية لشعبة زراعة القرنة، قسم البستنة، بيانات غير منشورة، (2007).

² - مديرية زراعة البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

* - وتشمل على مكابس تصنيع التمور في القطاع الخاص في الإقليم وشركة تصنيع التمور العراقية فرع البصرة في منطقة كرامة علي.

³ - مديرية زراعة البصرة، الهيئة الاستثمارية، التقرير الإداري لعام (2007)، بيانات غير منشورة.

العديد من المشاريع الاستثمارية التي تم المباشرة فيها منها إنشاء محطات زراعة النخيل في منطقة الغميح ورصد الأموال لها في هذا الإقليم وفتح شعبة زراعية جديدة تسمى شعبة البستنة في إقليم دجلة الجنوبي وشعبة خاصة بالإرشاد الزراعي والعديد من الإيضاحات التي تنوي شعبة زراعة القرنة المباشرة فيها.

الجدول (12)

المساحات المزروعة بالنخيل وأعدادها والإنتاج في إقليم دجلة الجنوبي

للمدة (1980-2006)

السنة	المساحة المزروعة بالدونم (1)	أعداد النخيل بالآلاف (2)	الإنتاج بالطن (3)	نسبة الانخفاض في أعداد النخيل (%) (4)	نسبة الانخفاض في الإنتاج (%) (5)
1980	13500	600	9000	-	-
1986	11600	480	3500	20	61,2
1990	9000	305	4000	49,2	55,6
1996	8200	285	4050	52,5	55
2000	7400	280	2750	53,4	69,5
2006	7000	235	1750	60,9	80,6

المصادر:

1 - العمود رقم (1) و (2) من:

(أ)- السجلات الرسمية لشعبة زراعة القرنة، قسم البستنة، بيانات غير منشورة (2007).

(ب)- السجلات الرسمية لشعبة زراعة الديرة والنشوة والهائلة، قسم البستنة، بيانات غير منشورة (2007).

2 - العمود رقم (3) من:

(أ)- السجلات الرسمية لشركة تصنيع التمور العراقية، فرع البصرة، بيانات غير منشورة (2007).

(ب)- مديرية زراعة البصرة، قسم البستنة، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

3- العمود رقم (4) و (5) احتسبهما الباحث.

يتبين من الجدول (12) مقدار الانخفاض الكبير في المساحة المزروعة بالنخيل إذ انخفضت من (13500) دونم عام (1980) إلى (7000) دونم عام (2006) ويعزى هذا إلى تحول قسم كبير من

هذه البساتين إلى وحدات عسكرية ونزوح قسم غير قليل من أهالي المنطقة بسبب الحرب العراقية الإيرانية وعدم الاهتمام بها للأسباب المذكورة ولكون معظم مناطق الإقليم هي مناطق حدودية، وبهذا تشكل نسبة انخفاض في أعداد النخيل مقدارها (5.5%) في عام (2006) عن الموسم الزراعي لعام (2000) ونسبة انخفاض مقدارها (22%) عن الموسم الزراعي لعام (1990) وقد انعكس التقلص في حجم المساحات المزروعة بأشجار النخيل على تناقص أعدادها التي هي الأخرى في تناقص مستمر، إذ يبين الجدول مقدار التدهور في أعداد النخيل في هذا الإقليم من سنة إلى أخرى، إذ بلغ عدد النخيل (235) ألف نخلة في سنة (2006) وكان مقدار الإنتاج المتحقق في هذه السنة (1750) طن بعد إن كان (2750) طن في سنة (2000) و(4050) طن في سنة (1996) وعدد النخيل هو الأخر تناقص من (600) ألف نخلة في سنة (1980) إلى (480) ألف نخلة في سنة (1986) واستمر بالتناقص إلى (305) ألف نخلة في سنة (1990)، وهذا يعني أن معدل الانخفاض في سنة (1986) بلغ مقداره (20%) مقارنة بسنة (1980)، إما في عام (1996) فقد بلغت نسبة الانخفاض (52,5%) ونسبة انخفاض مقدارها (60,9%) في سنة (2006) مقارنة بسنة (1980)، لكن الملاحظ في الجدول أن الإنتاج لم يأخذ التراجع والانخفاض أنفسهما للسنوات (1990-1996) وهي مدة بداية الحصار الاقتصادي وشحة المواد الغذائية الرئيسية، إذ أدى الحصار إلى الاهتمام بأشجار النخيل كمصدر غذائي بديل وكذلك ارتفاع أسعاره في السوق المحلية، فكانت النتيجة ارتفاع الإنتاج من (4000) طن في سنة (1990) إلى (4050) طناً في سنة (1996) بالرغم من انخفاض المساحة المزروعة وأعداد النخيل.

3-1-2-2 إنتاج التمور في إقليم الأهوار

في هذا الإقليم تنتشر أشجار النخيل على جانبي نهر الفرات، ففي الجانب الأيمن من مجرى النهر تمتد البساتين بمسافات طويلة تبلغ (30) كم وتنتشر بشكل كثيف خصوصاً في ناحية طلحة والقرى المجاورة لها مثل (نهر صالح، الداير، ، باهله...) أي أن أشجار النخيل توجد على جوانب الجداول الأروائية المتفرعة من نهر الفرات، ولكن خلال سنوات الحرب شهدت المساحات المزروعة واعداد

النخيل في الإقليم الغربي تراجعاً كبيراً وتختلف تكاليف الاستثمار والإنتاج في هذا الإقليم عن الإقليم السابق وذلك بسبب تعرض هذا الإقليم إلى الجفاف وهلاك قسم كبير من أشجار النخيل وانطمار العديد من الأنهر الأروائية وارتفاع الملوحة في مياه نهر الفرات التي أدت إلى دمار المحاصيل الزراعية وتملح التربة الذي له الأثر الكبير على الزراعة في المنطقة إما المشاريع الاستثمارية المزروع إقامتها في المستقبل هو مشروع البزل الذي يخترق نطاق واسع من إقليم الأهوار من أجل التخلص من الملوحة.

الجدول(13)المساحات المزروعة بأشجار النخيل وأعدادها والإنتاج في إقليم الأهوار للمدة

(1980-2006)

السنة	المساحة المزروعة بالدونم (1)	أعداد النخيل بالألف (2)	الإنتاج بالطن (3)	نسبة الانخفاض في أعداد النخيل في الإقليم (%) (4)	نسبة الانخفاض في الإنتاج (%) (5)
1980	13167	525	8250	-	-
1986	12500	475	4200	9,6	49,1
1990	10500	325	2750	38,1	66,7
1996	10000	300	3650	42,9	55,8
2000	9100	285	3115	45,8	62,3
2006	8220	215	2100	59,1	74,6

المصدر:

- 1 - العمود رقم(1)و(2) من: السجلات الرسمية لشعبة زراعة المدينة، قسم البستنة، بيانات غير منشورة(2007).
- 2 - العمود رقم(3) من:
- (أ)-السجلات الرسمية لشركة تصنيع التمور العراقية فرع البصرة، قسم المحاسبة ، بيانات غير منشورة(2006).
- (ب)-مديرية زراعة البصرة، قسم الإنتاج النباتي، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.
- 3- العمود رقم (4)و(5)احتسبهما الباحث .

إذ يتبين من الجدول أن النخيل في إقليم الأهوار يغطي مساحة بلغت(13167)دونم في عام (1980)،تتأقست في عام(1986)إلى(12500)دونم واستمرت بالتناقص حتى وصلت إلى(8220)

دونم في عام (2006)، ويلاحظ أن الانخفاض المستمر في أعداد النخيل والإنتاج هو الطابع العام للجدول، إذ توضح البيانات مدى التدهور الذي أصاب إقليم الأهوار وتضرر بسبب التجفيف فضلاً عن الأضرار التي لحقت بها من جراء الحرب العراقية الإيرانية، إذ تناقصت أعداد النخيل من سنة إلى أخرى وبصورة تدريجية، إذ كانت (525) ألف نخلة في عام (1980) انخفضت إلى (325) ألف نخلة في عام (1990)، واستمرت بالانخفاض حتى وصلت إلى (215) ألف في عام (2006)، وكانت نسبة الانخفاض في أعداد النخيل (38,1%) في سنة (1990)، عما كانت عليه في عام (1980)، وشكلت نسبة الانخفاض (59,1%) في عام (2006) مقارنة بسنة (1980)، ورافق الانخفاض في الأعداد الانخفاض في الإنتاج باستثناء مدة الحصار الاقتصادي و شحة المواد الغذائية، إذ كانت إنتاجية نخلة البرحي تصل إلى (100) كغم، ونخلة الحلاوي (75) كغم، في حين لا تزيد الإنتاجية في عام (2006) وبأحسن الأحوال عن (30) كغم، وكانت إنتاجية الأصناف التجارية^(*) عام (1980) (20) كغم، في حين انخفضت في عام (2006) إلى (12) كغم، وارتفعت نسبة النخيل الذي لا يثمر (الحايل) من (5%) إلى (15%) خلال المدة (1986-1992)⁽¹⁾، مع وجود حالات عدم الإثمار لسنتين متتاليتين للنخلة نفسها، وتتأثر إنتاجية النخيل بمدى العناية المبذولة في خدمة النخلة كالري والتسميد ومكافحة الآفات ونتيجة لذلك نلاحظ أن إنتاج التمور قد ارتفع في المدة المحصورة بين (1990-2000) في إقليم الأهوار من (2750) طناً في عام (1990) إلى (3650) طناً في عام (1996)، في الوقت الذي يتضح فيه انخفاض أعداد النخيل إلى (300) ألف نخلة بعد أن كانت (325) ألف نخلة، واستمر بالحفاظ على الإنتاج حتى سنة (2000) بكمية مقدارها (3115) طناً على الرغم من الاستمرار في الانخفاض في الأعداد الموجودة، الأمر الذي يشير إلى وجود إمكانيات كبيرة لزيادة

*- إذ توجد مجموعة من أصناف التمر تنتج بكميات كبيرة ومعدة لغرض التصدير منها (الجبجباب، الديري، البريم، الزهدي).

¹- شعبة زراعة المدينة، قسم البستنة، التقرير الإداري لعام (2004)، بيانات غير منشورة.

الإنتاج وتحسين النوعية من خلال التركيز على خدمة النخيل وزيادة إنتاجية وحدة المساحة بدلاً من الاعتماد على التوسع الأفقي في الزراعة.

3-2-1-3 إنتاج التمور في إقليم شط العرب

تنتشر أشجار النخيل في هذه المنطقة مكونة غابة كثيفة من النخيل، إذ بلغت أعداد الأشجار فيها بحسب إحصائية سنة (1980) حوالي (6,5) ملايين نخلة ويشكل هذا العدد (30,6%) من مجموع نخيل العراق، إلا أن إنتاج إقليم شط العرب من التمور يشكل (13%)⁽¹⁾ من إنتاج التمور في البلد إذ بلغت إنتاجية النخلة الواحدة حوالي (22) كغم عام (1980)، وهذا المعدل يعادل أقل من معدل إنتاج النخلة في محافظة بابل التي يمارس فيها نظام ري مختلف عن نظام الري في إقليم شط العرب فضلاً عن انتشار الأمراض وبعض الكوارث التي حلت بالمنطقة، وتذبذب كميات المياه التي يحتاجها النخيل خلال أشهر محدودة، وأن عملية الري تتم بصورة طبيعية في هذا الإقليم خلال فترتي المد والجزر التي تحدث مرتين في اليوم وتستغرق كل مرة (6) ساعات وتختلف مناسيب المياه حسب هذه الحالة من حيث الارتفاع، ففي حالة المد تمتلئ القنوات بالمياه لعمق حوالي (2)م⁽²⁾، وتؤثر سرعة الرياح واتجاهها في مناسيب المياه، إذ أن الرياح الشمالية والشمالية الغربية القوية خلال مدة المد تؤدي إلى رفع مياه المد في شط العرب نحو الخليج العربي وبذلك تقل كمية المياه التي تدخل من شط العرب إلى القنوات، كما لا تصل المياه إلى القنوات المهملة، وعندما تهب الرياح الجنوبية الشرقية النشطة فإنها تدفع المياه من الخليج العربي نحو شط العرب وتزداد كمية المياه التي تدخل من الشط إلى القنوات، وهكذا تعمل هذه القنوات للري والبزل في حالة المد والجزر في آن واحد، ويتضح من الجدول (14) إن إقليم شط العرب يحتل مكانة مهمة لإنتاج التمور في البصرة خصوصاً والعراق

¹ - الإدريسي، أمين محمد سعيد، مصدر سابق، ص 49.

² - المقابلة الشخصية مع عدد من المزارعين في إقليم شط العرب بتاريخ (2007/7/22).

عموماً ويعد أحد المناطق الرئيسية التي يمكن من خلالها بيان أهمية محافظة البصرة الاقتصادية لأنه يشير إلى ما تمتلكه المحافظة من إمكانية في إنتاج التمور وعند متابعة أعداد النخيل خلال سلسلة زمنية يلاحظ أن هناك اختلافاً كبيراً في الأرقام الموجودة في الجدول (14) على الرغم من إن أشجار النخيل من الأشجار المعمرة التي لا تتأثر بمدة الدراسة (1990-2006) مما يبين حجم الكارثة التي تعرض لها هذا الإقليم الذي يمثل معظم نخيل محافظة البصرة وله وزن نسبي كبير إلى إجمالي نخيل البلد، إذ بلغ إجمالي نخيل محافظة البصرة (7,6) ملايين نخلة في عام (1980) وكان نصيب إقليم شط العرب (6,5) ملايين نخلة وبنسبة (85%) من نخيل المحافظة، وتوجد مشاريع استثمار مستقبلية في هذا الإقليم لتطوير وزارة النخيل وبعض المحاصيل التي يمكن إن تنتج فيه وذلك من خلال توزيع عدد من فساتل النخيل إلى المزارعين وتحمل مديرية الزراعة تكاليف زراعتها فوزعت ما يقارب (5) الإلف نخلة في الموسم الزراعي لسنة (2005)⁽¹⁾ وتوجد خطط للتوسع في المواسم الزراعية اللاحقة وتوجد خطة مستقبلية لكري انهر شط العرب والتخلص من الرواسب التي أدت إلى انطمار العديد منها وخصوصاً في نهاياتها وهلاك الأشجار المزروعة فيها.

الجدول (14)

المساحات المزروعة بأشجار النخيل وأعدادها والإنتاج في إقليم شط العرب
للمدة (1980-2006)

¹ - شعبة زراعة شط العرب، قسم البستنة، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

السنة	المساحة المزروعة ألف (دونم) (1)	أعداد النخيل الف (نخلة) (2)	الإنتاج (ألف طن) (3)	نسبة انخفاض عداد النخيل (%) (4)	نسبة انخفاض الإنتاج (%) (5)
1980	135	6500	85	-	-
1986	100	2400	37,8	36,1	55,6
1990	69	1600	25,2	75,4	70,5
1996	40	1500	28,3	77	66,8
2000	38	1200	26,2	81,6	69,6
2006	36	1100	21,7	83,1	74,5

المصادر:

1 - السنوات (1980) و(1986) من:

(أ)-الإدريسي، أمين محمد سعيد، إنتاج التمور في محافظة البصرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد (البصرة، جامعة البصرة، 1985، ص 80-86-90).

2 - السنوات (1990) و(1996) من: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام (1996)، ص 202.

3 - السنوات (2000) و(2006) من:

(أ)-مديرية زراعة البصرة، قسم البستنة، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

(ب)-السجلات الرسمية لشعبة زراعة شط العرب، قسم البستنة، بيانات غير منشورة (2006).

4 -العمود رقم (4) و(5) احتسبهما الباحث.

يوضح الجدول (14) التراجع الكبير في المساحة المغروسة من (135) ألف دونم في عام (1980) إلى (69) ألف دونم في عام (1990) وبنسبة انخفاض مقدارها (48%) وبعد ذلك تناقصت المساحة المغروسة نخباً إلى (38) ألف دونم في عام (2006) أي أن نسبة الانخفاض مقدارها (72%) عن عام (1980) و(45%) عن عام (1990)، أما إنتاجية النخلة في إقليم شط العرب كمعدل لسنوات الدراسة فقد بلغ (8,5) كغم في حين باقي الأقاليم ترتفع وتصل فيها الإنتاجية في بعض الأحيان إلى (14) كغم⁽¹⁾ وهذا قد يكون راجعاً إلى الاختلاف في طريقة الري المتبعة في الإقليم وقد انعكس هذا التذبذب في

1 - السجلات الرسمية لشعبة زراعة المدينة، قسم البستنة، بيانات غير منشورة (2006).

الإنتاجية على مقدار الإنتاج المتوقع من التمور في هذا الإقليم، إذ انخفض الإنتاج من (85) ألف طن عام (1980) إلى (37,8) ألف طن في عام (1986) واستمرت بالانخفاض حتى وصلت إلى (21) ألف طن في عام (2006) وعند مقارنة نسبة الانخفاض في الإنتاج مع نسبة الانخفاض في أعداد النخيل نلاحظ دائماً أن نسبة الانخفاض في أعداد النخيل تفوق نسبة الانخفاض في الإنتاج وهذا يرجع إلى الكوارث التي تعرضت لها المنطقة خلال المدة (1980-2006).

3 1 3 إنتاج التمور في محافظة البصرة للمدة (2006-1980) الجدول (15)

المساحات المزروعة بأشجار النخيل وأعدادها والإنتاج والإنتاجية
في محافظة البصرة للمدة (2006-1980)

السنة	المساحة المزروعة ألف (دونم) (1)	أعداد النخيل بالألف (2)	الإنتاج (طن) (3)	معدل إنتاجية النخلة الواحدة (كغم) (4)	نسبة الانخفاض في عدد النخيل (%) (5)	نسبة الانخفاض في الإنتاج (%) (6)
1980	161,6	7625	102,2	31	-	-
1986	124,1	3355	45,5	9	46,5	46,2
1990	88,5	2230	31,9	6	71,1	69,8
1996	58,2	2085	36	19	73,2	65,2
2000	54,5	1765	32	19	77,2	69,3
2006	51,2	1550	25,5	9	80,7	76,5

المصادر:

1- العمود رقم (1) و(2) و(3) من: الجدول (12) و(13) و(14).

2- العمود رقم (4) و(5) و(6) احتسبهم الباحث.

يبين الجدول (15) إنتاج محافظة البصرة من التمور وأعداد النخيل والمساحات المخصصة له، إذ تحتوي المحافظة على (7,6) ملايين نخلة في عام (1980) موزعة على الأقاليم الثلاثة ويشكل هذا العدد (28,3%) من نخيل البلد، واحتلت المحافظة المرتبة الأولى من حيث الإنتاج والأعداد الموجودة

من النخيل، إذ بلغت كميات التمور المنتجة في المحافظة (102) ألف طن وتشكل نسبة (20%)⁽¹⁾ من إجمالي إنتاج القطر وكان نصيب إقليم شط العرب لوحده (85) ألف طن أي بنسبة (80%) من إنتاج المحافظة لسنة (1980) وانخفضت في عام (1990) إلى (31) ألف طن وبمعدل انخفاض مقداره (70%) عن عام (1980) وبذلك لم تشكل محافظة البصرة إلا نسبة بسيطة بلغت (6,7%) من مجموع إنتاج القطر من التمور لعام (1990) والبالغ (488,4) ألف طن، إن هذا الانخفاض في الكميات المنتجة لم يكن بسبب تدهور حجم المساحات المزروعة بأشجار النخيل وتناقص أعدادها فحسب وإنما كان نتيجة لانخفاض مستوى إنتاجية النخلة الواحدة بسبب تردي الإنتاج الناجم عن دمار الحرب بهذا الحجم إذ بلغ متوسط الإنتاجية في محافظة البصرة ولجميع الأصناف حوالي (6) كغم في حين بلغ في محافظات أخرى مثل بابل المعدل العام لمتوسط الإنتاجية لأصناف التمور (38,6) كغم⁽²⁾، كما يبين الجدول انخفاض المساحة المزروعة من (161) ألف دونم في عام (1980) إلى (88) ألف دونم في عام (1990) واستمرت بالانخفاض إلى أن أصبحت (51) ألف دونم في عام (2006) وكانت نسبة الانخفاض في أعداد النخيل (71%) في عام (1990) عما كانت عليه في سنة (1980)، وعند المقارنة بين نسبة الانخفاض في المساحة المزروعة والإنتاج نلاحظ وجود علاقة طردية بينهما إذ كلما انخفضت المساحة أدت إلى انخفاض الإنتاج ولكن العلاقة بين الأعداد الموجودة من النخيل والإنتاجية المتحققة ليست دائماً علاقة طردية إذ نلاحظ في إحصائية (1996) انخفاض أعداد النخيل بمقدار (200) ألف نخلة في حين زاد الإنتاج المتحقق بمقدار (6) آلاف طن عن عام (1990) وهذا يرجع إلى ارتفاع إنتاجية النخلة الواحدة بسبب زيادة الاهتمام بها في هذه السنوات.

3-1-4 المشاكل التي تواجه زراعة النخيل في محافظة البصرة

1 - مشاكل الموارد المائية ومنها:

¹- الموسوي، نصر عبد السجاد عبد الحسن، مصدر سابق، ص 128.

²- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام (1990)، ص 218.

أ - قلة تصريف شط العرب:

يعد شط العرب المصدر الوحيد لمياه الري في الإقليم، لذا فإن قلة تصريفه تعد من الأمور المهمة في مسألة الاستزراع وإمكانية التوسع الزراعي، إذ يتبين من المصادر ذات العلاقة^(*) إن مقدار التصريف لمياه شط العرب قد انخفض بشكل كبير في السنوات الأخيرة أمام المشاريع الاروائية والخزنية التي أقامتها تركيا وسوريا على نهري دجلة والفرات، ومثلتها تلك التي تقيمها إيران على نهر الكارون وهذه الإجراءات أدت إلى انخفاض تصريف شط العرب بنسبة (33%) عما كان عليه خلال عقد الثمانينات⁽¹⁾، وان انخفاض تصريفه يعمل على توغل موجة المد المالحة القادمة من الخليج العربي في أغلب أيام السنة، مما يؤدي إلى قلة إمكانية نمو النباتات بمثل هذه المياه وزيادة تركيز الملح في التربة، إذ وجد أن الري في إقليم شط العرب وخصوصاً في الفاو يقتصر على أيام محدودة من الشهر تكون فيها كمية المياه العذبة أعلى من كمية المياه المالحة، وهذا يمثل تهديداً واضحاً على مستقبل الزراعة في الإقليم ومن ثم لا بد من اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة هذا الواقع.

ب- لإرساب النهري

تساهم الرواسب الكثيرة التي يحملها شط العرب والتي يتراكم قسم كبير منها على جانبيه، ويؤدي إلى غلق صدور الأنهر التي تتزود بالمياه من شط العرب، مما يؤثر في عملية دخول المياه وخروجها من وإلى هذه الأنهر، وهذا الحال سيؤثر تأثيراً سلبياً في تقليل كفاءة الري والبزل للأراضي الزراعية الموجودة على جانبيها، وقد ازدادت هذه الرواسب بشكل كبير بعد توقف أعمال الحفر التي

* - مديرية الموارد المائية التي تشمل عدداً من الدوائر في أفضية محافظة البصرة وبضمنها مركز إنعاش الأهوار، ومديرية زراعة البصرة، والشعب الزراعية التابعة لها، ودائرة الإرشاد الزراعي.

¹ - السالم، عصام طالب عبد المعبود، الإمكانات الزراعية في قضاء الفاو وآفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب (البصرة: جامعة البصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2001ص204).

كانت تقوم بها الحفارات التابعة لشركة موانئ العراق منذ أكثر من عشرين عاماً والتي كانت ترفع حوالي (3) ملايين طن سنوياً من هذه الرواسب⁽¹⁾.

ج- النباتات والأدغال المائية

تنتشر في قسم كبير من أنهار إقليم شط العرب وخصوصاً غير المطهرة، ومعظم ذنائب أنهار الفاو الجنوبي نباتات القصب والبردي والأدغال المائية الأخرى، مما يؤثر في تقليل سرعة جريان المياه وخفضها فيها وزيادة تراكم الترسبات في قيعانها وبالتالي قلة كفاءة عمليتي الري والبزل⁽²⁾.

2 - مشاكل الملكية الزراعية:

أفرز نظام حيازة الأرض في إقليم شط العرب العديد من المشاكل منها⁽³⁾:

أ- توجد مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في الإقليم تعود إلى ملاك عرب وعراقيين مهاجرين، وبلغت مساحة هذه الأراضي حوالي (25000) دونماً لسنة (2006) مملوكة ملكاً صرفاً، وهناك مساحات بلغت حوالي (8000) دونم مفوضة إلى ملاك غائبين أيضاً، ونظراً لغياب مالكي هذه الأراضي، وعدم وجود وكلاء عنهم لإدارتها أو الإنفاق عليها، فإن ذلك لا يشجع الفلاحين الذين كانوا يعملون فيها قبل تعرضها للدمار بسبب الحرب أو أسباب أخرى^(*) على العودة إليها واستصلاحها خوفاً من عدم ضمان حقهم في إلتعابهم عند عودة أصحاب العلاقة بالأرض.

ب- عدم متابعة الجهات الحكومية للأراضي العائدة لها (إصلاح زراعي، أوقاف، مالية) وتهيئة المحفزات وتقديمها للمتعاقدين معهم من أجل العودة واستثمار أراضيهم.

¹ - المصدر نفسه، ص 208.

² - مديرية الموارد المائية، قسم التخطيط والمتابعة، التقرير الإداري لعام (2005)، معلومات غير منشورة.

³ - مديرية زراعة البصرة، قسم الأراضي الزراعية، التقرير الإداري لعام (2006)، معلومات غير منشورة.

* - الأسباب التي أدت إلى دمار الأراضي الزراعية والبساتين تبدأ من الحرب العراقية الإيرانية وما تلاها من حروب والحصار الاقتصادي فضلاً عن سياسة النظام السابق اتجاه القطاع الزراعي.

ج - بروز الكثير من المعوقات الإدارية التي يواجهها العديد من المزارعين في ترويج معاملات التعاقد مع دائرة الزراعة في محافظة البصرة لاستثمار الأراضي وخصوصاً أراضي الشواطئ فعلى سبيل المثال في الفاو الجنوبي أكثر من (100)⁽¹⁾ معاملة للتعاقد على الأراضي لم تحصل الموافقة إلا على إجراء ثلاث معاملات منها وكذلك في قضاء أبي الخصيب لم تحصل الموافقة على العقود الزراعية إلا بشكل ضئيل وصعوبة الإجراءات المتبعة فيها: مثل كثرة الروتين عند إجراء معاملات العقود والتجديد إذ يتطلب إجراء معاملة جديدة وموافقات من دوائر عديدة قد تطول لأشهر، وارتفاع مبالغ بدل الأيجار وغيرها.

3 - مشاكل كفاءة الشبكة الداخلية للري والبزل:

تعد الشبكة الداخلية بمثابة الشريان الموزع لمياه الري خلال مدة المد إلى الأراضي الزراعية، والناقل لمياه البزل منها في أثناء الجزر وقد كانت هذه الشبكة تمر بعدة أصناف من الأراضي ولكل صنف من الأراضي الزراعية له مشاكله التي أهمها مشكلة الملوحة (ملوحة التربة) إذ تبين أن هناك علاقة عكسية واضحة بين كفاءة هذه الشبكة وتملح التربة والجدير بالذكر أن كفاءة الشبكة الداخلية ترتبط بشكل أساسي بوجود الإنسان فهو المسؤول عن إدامتها وصيانتها وقد كان لغيابه لمدة معينة ولمناطق خاصة من الإقليم الدور الكبير في إهمال هذه المشكلة وترديها وانعكاس ذلك سلباً على الأراضي الزراعية وانخفاض إنتاجيتها⁽²⁾.

4 - المشاكل المادية ومن أبرزها

أ - التكاليف الباهظة التي يجب إنفاقها لاستصلاح الأرض، فقد وجد ان كلفة استصلاح دونم واحد وتهيئته للزراعة بشكل جيد ومقبول تحتاج إلى مبلغ يتراوح ما بين (750) الف دينار إلى (1)

¹ - السالم، عصام طالب عبد المعبود، مصدر سابق، ص 211.

² - مقابلة مع مدير قسم البستنة في شعبة شط العرب بتاريخ (2007/7/23).

مليون دينار⁽¹⁾ ومثل هذا المبلغ يعد باهظاً لأغلب مزارعي إقليم شط العرب وذلك لقلة إمكانياتهم المادية.

ب- عدم تعويض مزارعي إقليم شط العرب عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتهم بسبب الحرب، وبقيت معاملات تعويضهم معلقة منذ نهاية عام (1988) حتى أيلول من عام (2000) وكان تعويضهم هو شبه رمزي ولا يشجعهم إلى العودة إلى أراضيهم واستثمارها، وبسبب طول المدة في الغياب عن أراضيهم أدى إلى دمار بساتينهم بشكل كبير.

5 - الأمراض والآفات الزراعية:

تؤثر الآفات الزراعية والأمراض بشكل كبير في انخفاض مستوى الإنتاج الزراعي، إذ لم توضع الخطط اللازمة للوقاية منها وبسبب الوضع الذي آلت إليه الأراضي الزراعية من جراء الحروب وما رافق ذلك من تغيرات في البيئة الطبيعية والبشرية، فإن هذه المتغيرات أدت إلى انتشار العديد من المؤثرات الحياتية التي كان لها تأثير على النباتات المزروعة وخصوصاً بساتين النخيل في الإقليم، ويضاف إلى ذلك مساعدة الظروف المناخية في خلق المناخ الملائم لتكاثر الآفات من خلال ارتفاع درجات الحرارة وزيادة نسبة الرطوبة ويمكن أن نبين أهم الآفات التي سجلتها شعبة زراعة شط العرب والشعب الموجودة في الإقليم^(*) وتلك التي تم رصد العديد منها في الشعب الزراعية مثل (حشرتا الحمير والدوباس، حشرة حفار جذوع النخيل، حفار ساق النخيل، القشرية الحمراء، عنكبوت الغبار، مرض خياس طلع النخيل).

3-2 محصول الطماطة

3-2-1 الأهمية الاقتصادية لمحصول الطماطة وقيمه الغذائية:

¹ - المقابلة الشخصية مع مدير قسم البستنة في شعبة زراعة شط العرب بتاريخ (2007/7/23).

* - يوجد في إقليم شط العرب عدد من الشعب الزراعية ومراكز الدراسات المتخصصة منها شعبة زراعة شط العرب، شعبة زراعة أبي الخصيب، شعبة زراعة الفاو، والمراكز الدراسية في جامعة البصرة والتي تقع ضمن الرقعة الجغرافية لإقليم شط العرب في محافظة البصرة.

تعد الطماطة من المحاصيل الخضرية المهمة التي تمتاز بسعة نطاق استهلاكها وهي من الخضروات الأساسية في التغذية عند معظم شعوب العالم، لما لها من قيمة غذائية عالية لجسم الإنسان، وتأتي قيمة الطماطة الغذائية من كونها مصدراً جيداً لفيتامين (C)، وأنها تحتوي على نسبة كبيرة من الماء تتراوح بين (92-94%) من وزنها، وعلى كميات مناسبة من الكربوهيدرات، والبروتين وبعض العناصر المعدنية والفيتامينات، فقد وجد أن ما يحتويه (100) غرام من ثمار الطماطة الناضجة هو (4,7) غرام كاربوهيدرات و(1,1) غرام بروتين و(244) ملغرام بوتاسيوم و (13) ملغرام كالسيوم و (23) ملغرام فيتامين (C) و(900) وحدة دولية من فيتامين (A) و (22) سعرة حرارية (93,5) غرام من الماء، فضلاً عن كمية من الألياف والمعادن والفيتامينات الأخرى⁽¹⁾، وتأتي الأهمية الاقتصادية لمحصول الطماطة في كونه غذاءً أساسياً للإنسان يدخل في معظم وجبات غذائه أما بصورته الطازجة أو بعد إجراء بعض عمليات الطهي عليه أو أنه يدخل في غذائه بعد ان يكون قد صنع بطريقة ما كما في صناعة المعجون والعصير وغيرها من الصناعات الأخرى، وعليه نستطيع القول إن محصول الطماطة من أكثر محاصيل الخضر استهلاكاً من قبل الفرد العراقي، فهي تدخل في أغلب ألوان الطعام المطبوخة والطازجة يومياً صيفاً وشتاءً، وعليه يعد هذا المحصول ذا أهمية كبيرة ويأتي بعد المحاصيل الإستراتيجية من حيث تأثيره في ميزانية الفرد أو دخله.

3-2-2 طبيعة النشاط الزراعي في الإقليم الغربي من محافظة البصرة

إن الزراعة في هذا الإقليم ليست وليدة السنوات القريبة فقد شهدت المنطقة منذ القدم بعض الأنشطة الزراعية قرب الآبار وبخاصة في المناطق المنخفضة التي تسهل فيها عملية حفر الآبار واستخراج المياه الجوفية، وذلك لعدم وجود المياه السطحية المتمثلة بالأنهار، وقد كانت الزراعة بسيطة

¹ المنظمة العربية للتنمية الزراعية (اواد)، تكنولوجيا الإشعاع في الأغذية والزراعة، السودان، الخرطوم (1996)، ص146.

ومتواضعة لأجل سد الاستهلاك الذاتي بالدرجة الأساسية للفلاح وأسرته وتعتمد الأساليب البدائية في الحراثة والري والأعمال الأخرى، فكانت تستخدم الحيوانات في جر المحاريث الخشبية أو في سحب المياه من الآبار، ويمكن القول إن الجهد اليدوي آنذاك كان يشكل (100%) من الأعمال المزرعية كافة ابتداءً من حفر البئر وانتهاءً بجني المحاصيل، وقد ترتب على هذا صغر حجم المزرعة إذ لم تتجاوز (3) دونم⁽¹⁾، أما بالنسبة لسنوات الدراسة التي تبدأ من سنة (1990) والسنوات التي تلتها فإنها تعد مرحلة متطورة من مراحل الإنتاج في المنطقة، إذ شهدت المنطقة تحولات كبيرة تمثلت بالحراثة الآلية، واستخدام مضخات السقي ذات القوة الحصانية المختلفة، ووسائل الوقاية ومكافحة الحشرات والآفات، واستخدام الأغشية البلاستيكية مما أدى إلى حدوث نقلات نوعية في المساحات المزروعة وكميات الإنتاج في بعض المحاصيل التي تزرع في هذا الإقليم وخصوصاً في السنوات الأخيرة من مدة الدراسة إذ بلغت المساحة المزروعة (89680) دونم في سنة (2006) بعد إن كانت المساحة المزروعة في سنة (1990) حوالي (30450) دونم وهذا يعني إن المساحة المزروعة قد تضاعفت خلال المدة (2006-1990) وأصبحت الأرض المزروعة والصالحة للزراعة (332) ألف دونم⁽²⁾.

وبما أن تربة محافظة البصرة تنقسم إلى أربعة أقاليم، ولكل إقليم خصائصه وطبيعته إنتاجه، فالإقليم الغربي يتخصص بإنتاج الخضر وخصوصاً الطماطة المحمية، وهذا الإقليم عبارة عن سهل مستو قليل التموج يتدرج بالارتفاع بالاتجاه نحو الغرب والجنوب الغربي، ومن أهم المظاهر الطبوغرافية التي تميز هذا القسم من منطقة الدراسة، هي المنخفضات والوديان، مع بعض التلال القليلة الارتفاع وتعد هذه المنخفضات والوديان من أهم المناطق التي يتركز فيها النشاط الزراعي في عام (2006) وذلك لقلّة عمق المياه الجوفية عندها وتتراوح نسبة تركيز زراعة الطماطة في الإقليم الغربي من

¹ - عساف، نزار ذياب، الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة الأداء لمزارع إنتاج الخضر في الزبير وصفوان، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد (البصرة، جامعة البصرة، 1988، ص48).

² - مديرية زراعة البصرة، قسم الأراضي الزراعية، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

(85-92%)⁽¹⁾ من إنتاج الطماطة في محافظة البصرة ويتمثل هذا الإقليم بقضاء الزبير الذي يمثل القسم الجنوبي الغربي من محافظة البصرة، ويضم هذا الإقليم مزارع الطماطة التي تقع داخل الحدود الإدارية لمركز القضاء، وضمن الحدود الإدارية لناحية صفوان وعند المقاطعات التالية، أنجمي الجنوبي، أنجمي الشرقي، الكريطات الغربية، البرجسية الشمالية والجنوبية والغربية، جوييدة، والرقه والشعبية الشرقية والنخيلة (محطة القطار) وأخيراً شملت للحيث، ويعد هذا الإقليم حالياً من أكبر الأقاليم من حيث المساحة المخصصة لزراعة محصول الطماطة في المحافظة وترتفع تكاليف الاستثمار في هذا الإقليم وذلك لكثرة العمليات التي تجري على الأرض ابتداء بحفر البئر والذي يختلف من منطقة المرتفعات إلى منطقة المنخفضات تبعاً لاختلاف بُعد المياه عن سطح الأرض وهذا يؤدي إلى زيادة التكاليف، أي استصلاح دونم واحد من الأرض الزراعية يكلف المزارع (4) مليون دينار⁽²⁾ إضافة إلى النفقات التشغيلية إثناء فترة الزراعة حتى جني المحصول ويتميز محصول الطماطة بتعدد مراحل العملية الإنتاجية فيه.

3-2-2-1 إنتاج محصول الطماطة في الإقليم الغربي من محافظة البصرة

يعد هذا الإقليم حالياً من أكبر الأقاليم من حيث المساحة المخصصة لزراعة محصول الطماطة في محافظة البصرة إذ بلغ متوسط مجموع المساحة المزروعة فيه خلال المواسم (1994/93) و (1995/94) و (1996/95) (26153) دونماً وهي تشكل حوالي (75%)⁽³⁾ من مجموع المساحة المزروعة بمحاصيل الخضر^(*)، ولقد شهد هذا الإقليم توسعاً ملحوظاً في زراعة محصول الطماطة منذ بداية عام (1970) واستمرت الزيادة في المساحة المزروعة حتى الوقت الحاضر، وكان للجمعيات

¹ مديرية زراعة البصرة، قسم الإنتاج النباتي، التقرير الإداري لعام (2007)، بيانات غير منشورة.

² مديرية زراعة البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

³ مديرية زراعة البصرة، قسم الإنتاج النباتي، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

* محاصيل الخضر في الإقليم الغربي هي (الطماطة، الثوم، البصل،...).

الفلاحية التعاونية(*) التي شهدت تطوراً كبيراً في عددها وعدد أعضائها والخدمات التي تقدمها للمزارعين دوراً فعالاً في تطوير زراعة الطماطة في محافظة البصرة، وذلك من خلال تجهيز أعضائها بما يحتاجون إليه من مستلزمات زراعية، ومساعدتهم في الحصول على القروض وإرشاد الفلاحين إلى الطرائق الحديثة في الزراعة وتشخيص الأمراض التي تصيب النبات وتحديد العلاج المناسب لها.

إذ يتبين من الجدول (16) أن الطماطة هي المحصول الرئيس من حيث المساحة والإنتاج في هذا الإقليم، فمثلاً تبلغ المساحة التي يشغلها هذا المحصول في الموسم الزراعي (1991-1992) حوالي (10420) دونماً، وكان إنتاج المحصول للسنة نفسها (49640) طناً، ونتيجة للطلب المتزايد على هذا المحصول في الأسواق العراقية خلال موسم الشتاء وبصورة خاصة خلال أشهر كانون الأول والثاني وشباط، أدى إلى التوسع في المساحة المزروعة بهذا المحصول، إذ وصلت إلى (35796) دونماً في عام (1996) إذ بلغ إنتاج هذا العام حوالي (153424) طناً، ومما تجدر الإشارة إليه أن قيمة الإنتاج من المحصول تعد عالية وذلك لأن الأسواق تخلو منه في المدة أعلاه وبذلك فهي من المحاصيل التي تدر ربحاً عالياً، إذ بلغت قيمة إنتاج الدونم الواحد من الطماطة ما بين (700-900) ألف دينار⁽¹⁾ الأمر الذي ساعد على التوسع في المساحة المزروعة وتنامي الإنتاج خلال التسعينات بالرغم من الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في مدة الحصار الاقتصادي.

*- بدأ عمل الجمعيات التعاونية الفلاحية في عام (1968) وأخذت تؤدي دوراً كبيراً وتأثيراً مباشراً في الزراعة في الإقليم الغربي.

¹- المقابلة الشخصية مع بعض المزارعين في الإقليم الغربي من محافظة البصرة بتاريخ (2007/4/15).

الجدول (16)

المساحات المزروعة والكميات المنتجة لمحصول الطماطة ومعدل إنتاجية الدونم الواحد للمدة
(1990-2006) في الإقليم الغربي

إنتاجية الدونم الواحد بالطن (3)	الكمية المنتجة (طن) (2)	المساحة المزروعة (دونم) (1)	السنة أو الموسم الزراعي
-	-	10150	1991/1990
4,7	49640	10420	1992/91
5,4	65780	12370	1993/92
3,5	74350	21001	1994/93
5,1	90560	17420	1995/94
4,9	165165	33460	1996/95
4,2	153424	35795	1997/96
4,6	205100	43812	1998/97
2,8	112200	43812	1999/98
6	275500	45660	2000/99
4,2	164280	38780	2001/2000
4,1	170280	42000	2002/2001
4,5	202300	44320	2003/2002
-	-	40250	2004/2003
4,4	215220	48300	2005/2004
5,3	295100	55480	2006/2005

المصادر:

1 - العمود (1) من:

(أ)- السجلات الرسمية لمديرية زراعة البصرة، قسم الإنتاج النباتي، بيانات غير منشورة (2007).

(ب)- مديرية زراعة البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

2 - العمود (2) و(3) من:

(أ)- السجلات الرسمية لشعبة زراعة الزبير، قسم الحسابات، قسم الوقاية، بيانات غير منشورة (2007).

(ب)- السجلات الرسمية لشعبة زراعة صفوان، قسم الحسابات، قسم الوقاية، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة (2006).

يتبين من الجدول (16) أن المساحات المزروعة بمحصول الطماطة مستمرة بالزيادة بصورة تدريجية من عام (1990) وحتى عام (2006) إذ توجه العديد من المزارعين في إقليم دجلة الجنوبي وإقليم الأهوار بالهجرة إلى هذا الإقليم والاستثمار به بوصفه أكثر فائدة من الاستثمار الزراعي في إقليمين المذكورين ، فضلاً عن المشاكل التي يعاني منها المزارعون في تلك الأقاليم مثل شحة المياه وتملح التربة وغيرها من المشاكل التي تم استعراضها، ولكن حصلت بعض الانتكاسات في الإقليم الغربي بسبب انخفاض درجات الحرارة إلى مرحلة الإنجماد التي أدت إلى دمار المحصول وانخفاض الإنتاجية كما هو الحال في الموسم الزراعي (1999/98) إذ كان الإنتاج (112200) طن وان إنتاجية الدونم الواحد منخفضة جداً ووصلت إلى (2,8) طن⁽¹⁾، أما أعلى معدل للإنتاجية فقد سجل في الموسم الزراعي (2000/1999) إذ بلغت غلة الدونم الواحد (6) اطنان، ولكن رافق ارتفاع غلة الدونم الواحد انخفاض الأسعار بسبب زيادة عرض الإنتاج والوضع الاقتصادي غير المستقر مما أدى إلى خسارة عدد من المزارعين الأمر الذي قاد إلى انكماش المساحات المزروعة في الموسم الزراعي اللاحق مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين انخفاض الأسعار في موسم معين وانخفاض الإنتاج في الموسم اللاحق له.

وقد احتل الموسم الزراعي (2006/2005) المرتبة الأولى من حيث المساحة المزروعة التي بلغت (55480) دونماً، والمرتبة الثالثة من حيث الإنتاجية والتي بلغت كمتوسط غلة للدونم الواحد (5,3) اطنان خلال مدة الدراسة (1990-2006)، والملاحظ من الجدول هو استمرار التوسع في المساحات المزروعة التي يصاحبها التذبذب في الإنتاج وذلك لعدم وجود الاستقرار في الأسواق المحلية، ووجود العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطور الزراعة البصرية في إنتاج الطماطة المحمية لكي تتخذ خطأً متزايداً طيلة المدة المشار إليها بوصفه المحصول الذي تتوقف عليه عوائد المزرعة، الأمر الذي يزيد من أهمية المنطقة بالنسبة إلى هذا المحصول هو إنتاجها له في غير موسمه.

2 2 2 3 إنتاج محاصيل الخضر في الإقليم الغربي للمدة (2006-1990)

¹ - السجلات الرسمية لشعبة زراعة الزبير، قسم الوقاية، بيانات غير منشورة (2007).

يزرع في الإقليم الغربي سلة متنوعة من محاصيل الخضر الشتوية والصيفية ، والتي تستخدم في بعض الأحيان للاستهلاك الذاتي وقسم منها يغطي حاجة الإقليم كما هي الحال في محصولي البصل والثوم إلا أن باقي المنتجات لا تمثل دخلاً أساسياً للمزارعين وتزرع بمساحات قليلة ، لذلك تمت دراستها بصورة مجتمعة لأن الدراسة تركز على المحاصيل التي تتميز في إنتاجها محافظة البصرة ، فيمكن القول ان محاصيل الخضر الشتوية تتكون من (البصل، الثوم ، الباقلاء ، الجت ، الخضر الورقية)، وأما محاصيل الخضر الصيفية التي تزرع في الإقليم مكونه من (الباميا، خيار القثاء، لوبيا، خضر ورقية) فضلاً عن محصولي البطيخ والرقى.

الجدول (17) يبين أن المحاصيل الشتوية هي محاصيل ثانوية تزرع إلى جانب المحصول الرئيس الطماطة الذي يحتل القسم الأكبر من مساحة المزرعة ويزرع معه البصل والثوم وقد شهدت المدة (1990-2006) تزايداً في المساحة المزروعة بصورة متفاوتة ، وفي الموسم الزراعي (2004/2005) ارتفع إجمالي المساحة المزروعة بالمحصولين (البصل والثوم) الى (12500) دونم ثم وصل إلى (17500) دونم في الموسم الزراعي (2005/2006) وقد شكلت المساحة المزروعة بمحصول البصل في هذا الإقليم (91%) من إجمالي المساحة المزروعة في محافظة البصرة وذلك في الموسم الزراعي (2003/2004)، أما باقي المواسم فإن النسبة أقل من ذلك بقليل، وفيما يخص محصول الثوم فقد شهدت المدة (1990-2006) تذبذباً في المساحات المزروعة على مستوى محافظة البصرة لتسجل أدنى مستوى لها في الموسم (1996/1997) وشكلت المساحة المزروعة بهذا المحصول في منطقتي الزبير وصفوان (90%)⁽¹⁾ من المساحة الكلية في محافظة البصرة للموسم الزراعي (2005/2006)، والمحاصيل الأخرى التي تزرع في الموسم الشتوي هي بمساحات تغطي

¹ مديرية زراعة البصرة، قسم الإنتاج النباتي، التقرير الإداري لمديرية زراعة البصرة لعام (2004)، بيانات غير منشورة.

حاجة الإقليم الغربي، والملاحظ من الجدول في السنوات (1991-1993) كانت المساحة المزروعة بالخضر الشتوية صغيرة وهي تتراوح من (3000) دونم إلى (7000) دونم بخلاف المدة التي تلتها وحتى ما بعد النظام السابق وذلك لأسباب منها انعدام زراعة الخضر الشتوية في شعبة زراعة صفوان في عام (1992) التي أصبح لها دور كبير فيما بعد والسبب الآخر عدم توفر الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية في المدة (1990-1993) وذلك بسبب غزو الكويت الذي اثر في الإقليم الغربي بصورة اكبر بوصفة منطقة حدودية لدولة الكويت.

إما المحاصيل الصيفية التي تزرع في الإقليم الغربي فيأتي في مقدمتها (البطيخ والرقي وخيار القثاء) بنسبة (65%)⁽¹⁾ لسنة (1996-1997) من المساحة المزروعة في الإقليم الغربي، وان اعلي نسبة للأراضي المزروعة هي في قضاء الزبير، وتأتي بعدها شعبة زراعة صفوان، أما منطقة اللحيس فهي في المرتبة الأخيرة وذلك لكون هذه المنطقة حديثة الاستصلاح والزراعة مقارنة بالزبير وصفوان.

الجدول (17)

¹ - مديرية زراعة البصرة، قسم الإنتاج النباتي، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

المساحات المزروعة بمحاصيل الخضر الصيفية والشتوية في الإقليم الغربي
للمدة (1990-2006)

المساحة المزروعة بمحاصيل الخضر الصيفية (دونم) (2)	المساحة المزروعة بمحاصيل الخضر الشتوية (دونم) (1)	الشعبة الزراعية	السنة
16700	3600	الزبير	1991/1990
16300	6800	الزبير	1992/91
14500	7700	الزبير	1993/92
14400	22400	الزبير وصفوان	1994/93
15700	24600	الزبير وصفوان	1995/94
17900	28500	الزبير وصفوان	1996/95
20200	18900	الزبير وصفوان	1997/96
14900	26300	الزبير وصفوان	1998/97
16400	26100	الزبير وصفوان	1999/98
16700	25200	الزبير وصفوان	2000/99
14700	26200	الزبير وصفوان	2001/2000
17600	26000	الزبير وصفوان	2002/2001
14500	28000	الزبير وصفوان	2003/2002
15000	30200	الزبير وصفوان	2004/2003
14200	27600	الزبير وصفوان	2005/2004
14600	29600	الزبير وصفوان	2006/2005

المصادر:

- 1 - السنوات (1990-1993) أخذت من: السجلات الرسمية لشعبة زراعة الزبير، قسم الأراضي الزراعية، قسم الإنتاج النباتي، قسم الإرشاد الزراعي، بيانات غير منشورة (2007).
- 2 - السنوات (1994-2006) أخذت من:
 - (أ) - السجلات الرسمية لشعبة زراعة صفوان، قسم الأراضي الزراعية، قسم الإنتاج النباتي، بيانات غير منشورة (2006).
 - (ب) - السجلات الرسمية لشعبة زراعة الزبير، قسم الإرشاد الزراعي، بيانات غير منشورة (2007).
 - (ج) - مديرية زراعة البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

يتبين من الجدول (17) إن الموسم الزراعي (1997/96) سجل أعلى مساحة مزروعة في الموسم الصيفي فكانت (20200) دونم وهي بعكس الموسم الشتوي تماماً الذي بلغت فيه المساحة المزروعة نحو (18900) دونم، وأن سبب التوسع في المساحات المزروعة بالموسم الصيفي ناجم عن انخفاض الإنتاج الشتوي للسنة نفسها أي قلة المعروض منه فأدى إلى ارتفاع الأسعار للمنتجات الشتوية فأصبح حافزاً للفلاحين في توسيع المساحة المزروعة في الموسم الصيفي للسنة نفسها، ويأتي بعد (البطيخ والرقى) الخضر الورقية والباميا من حيث المساحة المزروعة، والملاحظ في الجدول أن المساحات المزروعة بالخضروات في الموسم الشتوي تقل عن المساحات المزروعة بالموسم الصيفي للمدة (1990-1993)⁽¹⁾ ولم تتأثر بالظروف التي مر بها الإقليم أثناء احتلال الكويت وذلك لأن المساحة المزروعة صغيرة وتستخدم للاستهلاك الخاص في المنطقة أو الإقليم ولا تحتاج إلى أغذية وكميات كبيرة من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية كما هي الحال في الموسم الشتوي، لذا يلاحظ أن المساحة المزروعة بالموسم الصيفي في سنة (1991/1990) هي (16700) دونم ثم أخذت بالتذبذب حتى اتجهت بالانخفاض في الموسم الزراعي (2006/2005) إلى (14600) دونم.

وقد تبين أنه لا يمكن تحديد أرقام خاصة بالإنتاج للمحاصيل المذكورة وذلك لأن بعض هذه المحاصيل لا يباع بالوزن مثل الخضر الورقية والقسم الآخر لا توجد له أسواق محددة^(*) ولا توجد عند بيعه وصولات في الكميات والأسعار وعليه من الصعب إعطاء أرقام عن الكميات المنتجة منه بصورة دقيقة إلا بالاعتماد على إنتاجية الدونم الواحد من المحصول وهذا يختلف من مزرعة إلى أخرى وذلك تبعاً لثقافة الفلاح ومدى تمرسه في الزراعة والاستخدام الجيد لوسائل الإنتاج.

¹ - السجلات الرسمية لشعبة زراعة الزبير، قسم الإنتاج الزراعي، بيانات غير منشورة (2007).

* - الأسواق المحددة: وتسمى العلوة التي يباع فيها محصول الطماطة وتحت إشراف الشعبة الزراعية في المنطقة والتي تقوم بإحصاء الكميات المباعة وقيمتها النقدية لكل يوم خلال الموسم الكامل كما هو الحال في الزبير وصفوان.

3-2-3 المشاكل التي تواجه الزراعة في الإقليم الغربي:

تعاني مزارع الإقليم الغربي المتخصصة في إنتاج الخضروات والتي يتصدرها محصول الطماطة من جملة من المشاكل أهمها:

1 - مشكلة زيادة نسبة الملوحة في المياه الجوفية

لقد أشرنا سابقاً إلى أن المياه الجوفية تعد المصدر الرئيس لمياه الري في هذا الإقليم من المحافظة ونظراً للتوسع المستمر في حجم المساحات المزروعة بسبب تصاعد وتائر الطلب ومن أجل تحقيق مردود اقتصادي عالٍ للمزارعين، فإن هذا يعني أن هناك استغلالاً أكبر للمياه الجوفية في المنطقة، وبما أن قسماً من المياه الجوفية ذو مصدر محدود، وأن المياه المستخدمة للري في الإقليم آخذة في التزايد، فضلاً عن ذلك النفاذية العالية للتربة الرملية، وبالتالي فإن مياه الري التي تتسرب مرة ثانية إلى باطن الأرض في أثناء عملية الري فإنها ستعمل ثانية على مضاعفة كمية تركيز الأملاح في المياه الجوفية لذلك ستتصاعد نسبة الملوحة في مياه البئر القديمة نتيجة لاستخدام طريقة الري التقليدية في الزراعة التي تؤدي إلى زيادة حجم الضائعات المائية بسبب شدة التبخر نتيجة لارتفاع درجات الحرارة⁽¹⁾.

2 - النقص الكبير في مستلزمات الإنتاج والمتمثلة في (البلاستيك الزراعي، والبذور المحسنة الأجنبية، قصبان الحديد للتغطية، المكائن والمعدات وكذلك قطع الغيار، عدم توفر أجهزة ومنظومات الري بالتنقيط)⁽²⁾.

3 - قلة المبيدات الزراعية المستخدمة في وقاية المزروعات من الآفات والأمراض الزراعية وماتخلفها من معوقات تتمثل بما يأتي:

¹ - المقابلة الشخصية مع رئيس قسم الإرشاد الزراعي في شعبة زراعة الزبير بتاريخ (2007/6/25).

² - شعبة زراعة الزبير، قسم الوقاية، التقرير الإداري لعام (2007)، معلومات غير منشورة.

أ - إن الحاجة للمبيدات تكون على أساس معالجة الآفات والأمراض في أوقات زمنية محددة من فترات نمو المحاصيل عند إصابتها، ونظراً لعدم توفر هذه المبيدات ضمن هذه الفترات وإن توفرت فبكميات قليلة لا تفي بالحاجة، فضلاً عن أن نوعيتها غير جيدة مما يؤدي بالنهاية إلى إصابة المزروعات بالأمراض وبالتالي انخفاض إنتاجيتها، فمثلاً تصاب المحاصيل بأمراض فطرية خلال شهر كانون الأول والثاني ولكن المبيدات لا تتوفر خلالها⁽¹⁾.

ب - استخدام المزارعين غير العلمي للمبيدات، وذلك لقلة خبرتهم في كيفية استخدامها من حيث الوقت الذي تتم فيه المعالجة والكمية الواجب استخدامها، مما يؤدي إلى الإضرار بالمحاصيل الزراعية. ج - قلة أعداد الآلات المستخدمة في عمليات مكافحة الزراعة والمتمثلة في (الهولدرات والمرشات الظهرية واليدوية).

د - ارتفاع أسعار المبيدات في السوق المحلية.

ه - عدم إجراء تحديث وتطوير مختبري لنوعية المبيدات المستخدمة ، لأن أجيال الآفات الزراعية وكذلك الأمراض والحشرات ستتكيف بمرور الوقت مع نوع المبيد لذلك يجب إجراء تغييرات مختبرية على مركباته بما يجعل المبيد فعالاً بصورة كاملة⁽²⁾.

4 - مشكلة تسويق المنتجات:

تعد مشكلة تسويق المنتجات الخضرية من المشاكل التي يعاني منها المزارعون (المنتجون) لمحصول الطماطة على وجه الخصوص في هذا الإقليم، سواء كانت بشكل مباشر أم غير مباشر وتتمثل بجملة من العوامل منها⁽³⁾:

¹ - السجلات الرسمية لشعبة زراعة الزبير، قسم الوقاية ، معلومات غير منشورة، 2007.

² - شعبة زراعة صفوان ، قسم الإرشاد الزراعي ، التقرير الإداري لعام (2006) ، بيانات غير منشورة .

³ - مديرية زراعة البصرة، قسم الإرشاد الزراعي، التقرير الإداري لعام (2005)، معلومات غير منشورة.

أ- إن مراكز التسويق الموجودة في المحافظة عبارة عن مسقفات تعمل على الحفاظ على المنتجات من أشعة الشمس فقط، وتفتقر إلى أبسط الشروط الخاصة بعمليات الخزن، الأمر الذي شجع القطاع الخاص على استغلال المزارعين وذلك من خلال شراء المنتجات بأسعار منخفضة خصوصاً في أوقات زيادة الإنتاج ووفرة الكميات المعروضة من المحصول، وبالذات في وسط الموسم الزراعي الذي يبلغ فيه الإنتاج ذروته، إذ ينحصر هدف القطاع الخاص في تحقيق أكبر قدر من الأرباح بغض النظر عما يلحق بالمنتجين من أضرار.

ب- قلة وعي المزارعين المتمثلة بأطوار نضج الحاصل، وجمعه في الطور الذي يساعد على عرضه لمدة أطول مما يسهل عملية تسويقه لمسافات أبعد، إذ يعتمد المزارعون إلى جمع الثمار وهي في طور النضج التام، وهذا لا يتيح فترة عرض أطول، مما يؤدي إلى أن يقوم المزارعون ببيع الإنتاج بأقل الأسعار خوفاً مما يحصل فيه من تلف إذا بقي مدة أطول⁽¹⁾.

5- مشكلة العمالة الزراعية:

تعتمد العمالة الزراعية في هذا الإقليم في السنوات الأولى من الدراسة بشكل رئيس على العمالة العربية الوافدة من (مصر والسودان)، ونظراً لارتباط هذا النوع من العمالة بالظروف السياسية التي تشكلت بحد ذاتها حالة غير مستقرة تعمل بشكل يؤثر سلباً في سير الإنتاج في هذا الإقليم من محافظة البصرة وهذا ما حصل فعلاً بعد سنة (1990) إذ غادر العديد من العمال العرب إلى خارج البلد مما جعل الكثير من المزارع تعاني من نقص في الأيدي العاملة.

6- تعد أهم مشكلة تواجه زراعة الخضروات وبصورة خاصة بعد انتهاء حكم النظام السابق (2003-2006):

¹ مديرية زراعة البصرة، قسم التخطيط والمتابعة، التقرير الإداري لعام (2006)، معلومات غير منشورة.

الانفتاح التجاري الكبير للعراق عامة ومحافظة البصرة على وجه الخصوص ، مما اغرق أسواق المحافظة بمختلف السلع والمنتجات الزراعية الطازجة من الدول المجاورة وبأسعار تنافسية فضلاً عن جودة نوعية هذه المنتجات ، الأمر الذي انعكس على تدهور الإنتاج الزراعي الخصري في المحافظة وضموره بالشكل الذي جعل المنتجات المستوردة تتفوق على المنتجات المحلية من ناحية السعر والنوعية الجيدة ، وهذا الحال قد قلل الحافز لدى الفلاحين في المحافظة نحو زيادة الإنتاج وتحسين نوعياته بسبب ارتفاع كلف الإنتاج وانخفاض مستوى الدعم الحكومي الذي تقدمه لهم الدولة.

7- عدم وجود سياسات الدعم من قبل الحكومة وخاصة بالنسبة لمستلزمات الإنتاج.

3-3 القمح

3-3-1 الأهمية الاقتصادية لمحصول القمح وقيمه الغذائية :

يعد القمح من أهم الحبوب التي أدت دوراً مهماً في حياة الإنسان إذ يتمتع بمكانه خاصة لدى المستهلك العراقي، ويصنف القمح في العراق ضمن المحاصيل الشتوية التي تزرع في بداية شهر تشرين الثاني وتتضح في نهاية شهر نيسان وهو وقت النمو الأمثل لزراعة القمح، وقد يقدم أو يؤخر شهر حسب طبيعة المنطقة ومناخها ويلائم غالباً المناطق المعتدلة الحرارة والمائلة للبرودة، وقد دلت البحوث والتجارب في العراق على أن القمح زرع قبل أكثر من (6000) سنة في وادي الرافدين، ومن ذلك الحين وهو يتصدر قائمة السلع الغذائية للمستهلك العراقي، والجدير بالذكر أن موقع القمح الإستراتيجي في النمط الغذائي العراقي ليس حالة اعتباطية وإنما هو نتيجة حتمية للقيمة الغذائية العالية للقمح، إذ يتفوق القمح على معظم المحاصيل في كمية السعرات الحرارية والبروتين التي يوفرها استهلاك (كيلو غرام) واحد منه، باستثناء محصول الذرة الذي يزيد عليه بـ(22) سعره حرارية والتمر الذي يزيد عليه بـ(140) سعره حرارية ، وأنه يمد الجسم بكمية كبيرة من الفيتامينات (B₂, B₁)، ومركبات الكالسيوم والفسفور والحديد، ويمد الجسم بكمية كبيرة من السعرات الحرارية

التي تصل إلى أكثر من (81%) من إجمالي السرعات الحرارية التي تقدمها الحبوب للفرد، أما نسبة البروتين التي يحتويها القمح فتتراوح بين (60-66%) وتبلغ الدهون (2%) أما نسبة الألياف الخام فتبلغ حوالي (20%)⁽¹⁾.

3-3-2 إنتاج محصول القمح في أقاليم محافظة البصرة

3-3-2-1 إنتاج محصول القمح في إقليم دجلة الجنوبي

تمتد الأراضي الزراعية في إقليم دجلة الجنوبي والمزروعة بمحصول القمح على الجانب الشرقي من نهر دجلة ولمسافات طويلة، ومساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة التي تشمل منطقة السويب، وشرق نهر دجلة، والروطة التي تمثل سابقاً جزء كبير من المنطقة المحمية من قبل القطاعات العسكرية فضلاً عن انها كانت مسرحاً كبيراً للعمليات العسكرية إبان الحرب العراقية الإيرانية بالإضافة إلى ذلك إن وزارة النفط تمنع المزارعين من التعاقد على قسم كبير من الأراضي الصالحة للزراعة والتي تمثل شريط يمتد لمسافة كبيرة مع نهر دجلة في إقليم دجلة الجنوبي من الأهوار ولكن بعد تجفيفها من قبل النظام السابق استغللت في فترة الحصار الاقتصادي لزراعة المحصول لمواجهة أزمة الغذاء⁽²⁾، حيث تعتمد الزراعة على الري من مياه دجلة والفروع المتصلة به من أهوار الحويزة والقرنة والسويب والروطة وتغطي زراعة محصول القمح مساحات واسعة من الحدود الإدارية لشعبة زراعة القرنة، والمتبقي منه يقع ضمن مشروع النصر الاروائي التابع لشعبة زراعة الدير والنشوة والهارثة كما مبين في الجدول (18).

¹ - الطائي، بشير هادي عودة، مصدر سابق، ص14.

² - شعبة زراعة القرنة، قسم الأراضي الزراعية، التقرير الإداري لعام (2005)، معلومات غير منشورة.

الجدول (18)

الأراضي الصالحة والمستغل منها في إقليم دجلة الجنوبي لزراعة محصول القمح للمدة

(2006-1990)

السنة	الأراضي الصالحة الألف (دونم) (1)	المستغلة منها لزراعة القمح الألف (دونم) (2)	الكميات المسوقة الألف (طن) (3)	نسبة الأراضي المستغلة إلى الصالحة (%) (4)
1991/1990	167,2	22,2	-	13,2
1992/1991	167,2	23,3	4,1	13,3
1993/92	167,2	23,5	3,9	14,1
1994/93	167,2	23,1	4,3	13,2
1995/94	167,2	18,6	2,9	10,5
1996/95	167,2	27,4	4,3	15,5
1997/96	310	25,1	4,3	8,1
1998/97	310	22,7	3,8	7,3
1999/98	310	24,6	3,9	7,9
2000/99	310	24,9	4,8	7,9
2001/2000	310	26,1	4,4	8,4
2002/2001	310	24,7	3,9	7,8
2003/2002	310	30,7	2,2	9,9
2004/2003	310	25,7	-	8,2
2005/2004	243	25,9	4,4	10,6
2006/2005	197	35,9	7,9	18,3

1 - العمود رقم (1) من:

- (أ) السجلات الرسمية لشعبة زراعة القرنة، قسم الأراضي الزراعية، بيانات غير منشورة (2006).
 (ب) السجلات الرسمية لشعبة زراعة الدير والنشوة والهارثة، قسم الأراضي الزراعية، بيانات غير منشورة (2006).
 (ج) السجلات الرسمية لمركز إنعاش الأهوار في المدينة، قسم الأهوار المجففة، بيانات غير منشورة (2006).

2 - العمود رقم (2) و(3) من:

- (أ) شعبة زراعة القرنة، قسم الإنتاج النباتي، التقرير الإداري لعام (2005)، بيانات غير منشورة.
 (ب) شعبة زراعة الدير والنشوة والهارثة، قسم الإنتاج النباتي، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.
 (ج) السجلات الرسمية لسايلو الحبوب في محافظة البصرة، قسم الحسابات، بيانات غير منشورة (2007).

ويتضح من الجدول (18) أن الجزء المستغل فعلاً في زراعة المحصول يعد ضئيلاً بالمقارنة بالمساحة الصالحة للزراعة، إذ بلغت نسبة (3,8%) في عام (2000)، إذ إن هناك عوامل تحول دون التوسع في الرقعة الزراعية منها ضآلة كمية المياه المستخدمة وبخاصة في الجزء الشمالي من الإقليم فضلاً عن مشكلة الملوحة، وانتشار المواقع العسكرية التي تسببت في قلع الأراضي الزراعية وتحويلها إلى سواتر ترابية ومعسكرات تدريبية للقوات العسكرية في المنطقة الشرقية من إقليم دجلة الجنوبي، إذ بلغت المساحة المزروعة (23,5) ألف دونم في سنة (1993) في حين إن الأراضي الصالحة للزراعة كانت بحدود (167,2) ألف دونم، وهذا يعني أنها تشكل نسبة (14,1%) من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة وهي نسبة منخفضة جداً.

ويوضح الجدول أن أعلى نسبة من الأراضي المزروعة سجلت في سنة (2006) بحوالي (18,3%) وهي أيضاً نسبة منخفضة ولا تتناسب مع الإمكانيات المتوفرة في المنطقة، أما أقل نسبة سجلت في الموسم الزراعي (1998/97) بمقدار (7,3%)، وكانت المساحة المزروعة (22,7) ألف دونم أما الأراضي الصالحة للزراعة فهي (310) ألف دونم، ويعزى عدم التوسع في السنوات الأولى بسبب الإجراءات التي كانت تضعها الحكومة على الإنتاج ومنها التسويق الإجمالي للمنتج وبأبخس الأثمان مقارنة مع الأسعار في السوق التجارية، فضلاً عن المشاكل التي كانت تعاني منها الزراعة ومنها الآفات وقلة استخدام الأسمدة والمبيدات وغيرها من المشاكل التي سنوضحها لاحقاً.

ويبين الجدول أن إنتاج القمح في إقليم دجلة الجنوبي خلال السنوات (1990-2003) بصورة عامة كان متذبذباً بين سنة وأخرى نتيجة للتذبذب الحاصل في المساحات المزروعة والوضع الاقتصادي الصعب فضلاً عن الظروف المناخية غير المؤاتية وعدم قدرة الدولة على زيادة التخصيصات المالية المقدمة للقطاع الزراعي إلا في نهاية المدة (1998-2003)، وتحتل شعبة زراعة القمح في هذا الإقليم المرتبة الأولى من حيث المساحة والإنتاج فالمساحات المزروعة بالقمح في القرون تمثل النسبة

الأعظم لتلك المنطقة وتصل هذه النسبة إلى (75%) من زراعة المحصول في عموم الإقليم، أما شعبة زراعة النشوة والهارثة فكانت مساهمتها أقل في إنتاج القمح على مستوى الإقليم والمحافظة على الرغم من أنها تمثل (41%) من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة و(5%) من الأراضي المزروعة بالمحصول في الموسم الزراعي (1992/1993) و(3%) من كمية الإنتاج في سنة (1999)⁽¹⁾، وذلك بسبب انتشار الملوحة في المنطقة بشكل واسع مما أدت إلى فشل الاستصلاح في مشروع النصر الإروائي وبمراحله الثلاث، وكذلك يلاحظ أن الأراضي الصالحة للزراعة قد سجلت زيادة في سنة (1997) مقدارها (143) ألف دونم ، وذلك بسبب تجفيف مساحات واسعة من الأهوار وتحولها إلى أراضٍ صالحة للزراعة إذ كانت المساحة الصالحة (167) الف دونم في سنة (1991) ثم زادت إلى (310) ألف دونم في سنة (1998) نتيجة للسبب المذكور، وانخفضت مرة أخرى في المدة الثانية أي بعد سقوط النظام وأصبحت (197) ألف دونم⁽²⁾ وذلك بسبب غمر قسم كبير من الأراضي المجففة وإعادتها إلى طبيعتها السابقة.

3-2-3-2 إنتاج محصول القمح في إقليم الأهوار

كما تبين من الفصل الثاني بأن هذا الإقليم يشغل الجزء الشرقي المتمثل في هور الحمار والجزء الأخير من نهر الفرات ويمتد إلى أراضي الأهوار المجففة التي تقع في القسم الشمالي من نهر الفرات وتمتد حتى غرب القرنة، ويمثل مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة .

ويمكن القول إن الحدود الإدارية لشعبة زراعة المدينة تغطي إقليم الأهوار في الجزء الشرقي منه، ويكون هذا الإقليم في تماس مع الحدود الجغرافية لمحافظة ذي قار، ويمارس فيه نظام الري بالقنوات والأحواض وتعتمد الزراعة فيه بدرجة كبيرة على نهر الفرات وهور الحمار ونهر العزّ

¹ شعبة زراعة الدوير والنشوة والهارثة، قسم الإنتاج النباتي، التقرير الإداري لعام (2000)، بيانات غير منشورة (2007).

² السجلات الرسمية لمركز إنعاش الأهوار في المدينة، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة (2007).

الذي يربط نهري دجلة والفرات في المنطقة المجففة التي كانت في السابق تمثل مساحة واسعة من الأهوار التي استغلت بعد التجفيف لزراعة محصول القمح في مدة الحصار الاقتصادي⁽¹⁾، ويشبه هذا الإقليم من حيث درجات الحرارة ومعدلات الأمطار إقليم دجلة الجنوبي، أما تربته فهي رملية مزيجية أكثر مما هي طينية غرينية، والجدول رقم (19) يبين الأراضي الصالحة للزراعة والمساحات المزروعة منها وكمية الإنتاج خلال سنوات الدراسة، إذ تقسم المساحات المزروعة بمحصول القمح في إقليم الأهوار إلى ثلاث مقاطعات، الأولى على الضفة الغربية من نهر العزّ ويطلق عليها (الباشية أوبربخ) وتوجد فيها مساحة واسعة من الأراضي المجففة التي تبلغ ما يقارب (96000) دونم والتي من الممكن استصلاحها وزراعتها بمحصول القمح، علماً إن استصلاح وزراعة دونم واحد من أراضي الأهوار في السنة الأولى (100-200) ألف دينار حسب تكاليف الإنتاج لسنة (2006) لكون هذه المنطقة من مناطق الأهوار التي تتطلب قسم كبير واستخدام آليات متنوعة لاستصلاحها، فضلاً عن التكاليف التشغيلية والتي منها حراثة الأرض وتسميدها والعمليات التي تجري قبل بذارها وسقيها، والمقاطعة الثانية هي امتداد لمنطقة (أم الخيوط) في الشمال الغربي لناحية الهوير، أما المقاطعة الثالثة فهي في الجنوب الغربي لقضاء المدينة وتشمل المناطق المجاورة (نهر صالح)، إذ إن الزراعة في هذا الإقليم تعتمد على مياه الري من نهر الفرات والأهوار في المنطقة والجدول المتفرعة منها ويحتل إقليم الأهوار المرتبة الأولى في إنتاج القمح في محافظة البصرة خلال المدة (1990-2006)⁽²⁾، إذ تبين من الجدول أن الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ (95,5) ألف دونم في عام (1991) والمستغل منها لإنتاج القمح (200) دونم فقط وتذهب للاستهلاك العائلي، وبسبب ظروف الحصار الاقتصادي والحاجة الماسة للغذاء وتشجيع الدولة للزراعة لأسباب سياسية واقتصادية أخذت تتوسع المساحة

¹ - السجلات الرسمية لمركز إنعاش الأهوار في قضاء المدينة، قسم الأهوار المجففة، معلومات غير منشورة (2007).

² - مديرية زراعة البصرة، قسم الإنتاج النباتي، التقرير الإداري لعام (2006)، بيانات غير منشورة.

المزروعة بالمحصول في إقليم الأهوار بعد أن كانت غير موجودة فيه، فبلغت (4,5) آلاف دونم في الموسم (1994/1995) وكانت كمية الإنتاج المسوقة لهذا الموسم هي (1,5) ألف طن، وتعد أول سنة لتسويق المحصول في إقليم الأهوار، واستمرت الزيادة بصورة تدريجية على الرغم من الإجراءات الحكومية التي تفرض على الفلاح والتي منها التسويق الإجباري وبأسعار زهيدة مقارنة بالسعر التجاري وعدم معالجة المشاكل الفنية والإدارية، وقد كانت نسبة الاستغلال خلال السنوات الأولى لا تتجاوز (10%)، وبعد قيام الدولة بتوزيع السلف الزراعية لاستصلاح أراضي الأهوار حصلت نقلة نوعية وارتفاع نسبة استغلال الأراضي الزراعية إلى (26,4%) في سنة (2003) كما مبين في الجدول رقم (19)، ويلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الإنتاج والمساحات المزروعة وهذا يعطي مؤشراً إيجابياً في حال استمرار الزيادة في التوسع وبعد معالجة المشاكل والمعوقات التي يعاني منها الإقليم هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن زيادة الإنتاج مع زيادة المساحات المزروعة تعني أن الفلاح لا يعتمد على الزراعة العمودية أي الزراعة التي تعتمد على زيادة الإنتاج من خلال استخدام التقنيات الحديثة.

الجدول رقم (19) المساحات المزروعة والأراضي الصالحة للزراعة والكميات المسوقة من محصول القمح في إقليم الأهوار من محافظة البصرة للمدة (1990-2006)

السنة	الأراضي الصالحة للزراعة الألف (دونم) (1)	الأراضي المستغلة بالزراعة الألف (دونم) (2)	الكميات المسوقة من المحصول الألف (طن) (3)	نسبة المستغل من الأراضي الصالحة (%) (4)
1991/1990	95,5	-	-	-
1992/1991	95,5	0,2	-	-
1993/92	95,5	1	-	1
1994/93	95,5	1,2	-	1
1995/94	95,5	4,5	1,5	4,7
1996/95	130,6	4,7	1,6	3,5
1997/96	130,6	6,4	1,8	4,9
1998/97	130,6	6,6	2,9	4,9
1999/98	165,2	9,5	2,4	5,7
2000/99	165,2	15,1	4,5	9,1
2001/2000	165,2	15,6	4,3	9,5
2002/2001	165,2	25,2	6,7	15,3
2003/2002	165,2	30,5	7,5	18,3
2004/2003	165,2	43,2	-	26,4
2005/2004	145,4	32,4	8,3	22,1
2006/2005	115,1	35,2	9,5	30,4

المصادر: 1- العمود (1) و(2) من:

- (أ)- السجلات الرسمية لشعبة زراعة المدينة، قسم الأراضي الزراعية، بيانات غير منشورة (2006).
 (ب)- السجلات الرسمية لمركز إنعاش الأهوار في قضاء المدينة، قسم الأهوار المجففة، بيانات غير منشورة (2006).
 (ج)- السجلات الرسمية لمديرية زراعة البصرة، قسم الأهوار، بيانات غير منشورة (2006).

1 - العمود رقم (3) من:

- (أ)- السجلات الرسمية لسايلو الحبوب في محافظة البصرة، قسم الحسابات، بيانات غير منشورة (2007).
 (ب)- السجلات الرسمية لمديرية زراعة البصرة، قسم الإنتاج النباتي، بيانات غير منشورة (2007).

من الجدول (19) يتبين أن الموسم الزراعي (2003-2004) لا توجد له أرقام لكميات الإنتاج المسوقة وذلك بسبب ظروف الحرب وإشراف قوات الاحتلال على استلام المحصول في هذا الموسم، أما المواسم الزراعية التي تلت سقوط النظام السابق فتشمل موسمين خلال مدة الدراسة والملاحظ من الجدول أن المساحات المزروعة كانت (32) ألف دونم في الموسم الزراعي (2004-2005) ثم زادت إلى (35,2) ألف دونم في الموسم الزراعي (2005-2006) في الوقت الذي انخفضت فيه مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وزادت كمية الإنتاج عن السابق بمقدار (1,3) ألف طن وارتفعت نسبة الأراضي المستغلة من (22%) في الموسم الأول إلى (30%) في الموسم الثاني وكانت هذه الزيادة غير حقيقية بسبب غمر مساحات واسعة من الأهوار المجففة في زمن النظام السابق، والواضح بيانات الجدول أنها أخذت بالارتفاع وبصورة مستمرة على الرغم من الإمكانيات المحدودة والمشاكل المتعددة وتغيير النظام السياسي في الدولة، مما يعني أن الدولة لم يكن لها أثر في السياسة الزراعية

3-3-3 إنتاج محصول القمح في محافظة البصرة للمدة (1990-2006)

يزرع القمح في محافظة البصرة في أكثر من إقليم وتتركز زراعته في إقليم الأهوار وإقليم دجلة الجنوبي وبمساحات متقاربة في السنوات الأخيرة من الدراسة، أما المناطق الأخرى من المحافظة فيزرع في الجزء الشرقي من إقليم شط العرب وبعض المزارع المتفرقة في الإقليم الغربي، وتمثل مساحة الأراضي الصالحة لزراعة القمح نسبة كبيرة من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في المحافظة وتصل إلى (40%)^(*) في سنة (2005) ولكن عند المقارنة بالمساحة المزروعة الكلية في

* الأراضي الصالحة للزراعة في محافظة البصرة تبلغ (950) ألف دونم في حين تبلغ الأراضي الصالحة لزراعة القمح (380) ألف دونم تقريباً وتختلف الأراضي الصالحة لزراعة القمح عن الأخرى وذلك بأن تكون أرضاً مكشوفة غير مزروعة بأشجار النخيل وتعتمد على المياه السطحية في الري وذلك لأن مزارع الحبوب تحتاج إلى مساحات واسعة ومفتوحة وقريبة من الأنهار وهذا غير متوفر في الجزء الأكبر من إقليم شط العرب والإقليم الغربي الذي يعتمد على المياه الجوفية، المصدر من: مديرية زراعة البصرة - قسم الأراضي الزراعية - التقرير الإداري لعام (2006).

المحافظة فتبلغ (23%) في السنة السابقة نفسها، وتتباين إنتاجية الدونم الواحد حسب التباين المكاني لترب محافظة البصرة وطريقة استغلالها.

الجدول (20) الأراضي الصالحة لزراعة القمح والمساحات المزروعة منها والإنتاج المتوقع وإنتاجية الدونم الواحد في محافظة البصرة للمدة (1990-2006)

إنتاجية الدونم الواحد (كغم) (6)	نسبة الأراضي المستغلة بالقمح إلى إجمالي الأراضي الصالحة بالبصرة (%) (5)	نسبة (%) 1:2 (4)	الكميات المسوقة الألف (طن) (3)	المستغل منها لزراعة القمح الألف (دونم) (2)	الأراضي الصالحة لزراعة القمح الألف (دونم) (1)	السنة
180	2,3	6,6	-	22,4	335,4	1991/1990
180	2,4	7,1	4,5	23,9	335,4	1992/1991
200	2,6	7,3	4,2	24,7	335,4	1993/92
195	2,7	7,4	4,6	25	335,4	1994/93
185	2,7	7,6	4	25,5	335,4	1995/94
180	2,2	7,9	5,1	32,1	405,6	1996/95
180	2,3	7	5,5	32,5	460,2	1997/96
250	3	6,4	7,1	29,8	460,2	1998/97
225	3,5	7,4	9,2	34,2	460,2	1999/98
195	4,3	9,1	8,3	41,9	460,2	2000/99
200	4,5	9,3	9,2	43,2	460,2	2001/2000
195	5,4	11,3	12,1	52,1	460,2	2002/2001
175	6,6	13,5	12,4	62,2	460,2	2003/2002
-	7,3	15,2	-	70,1	460,2	2004/2003
210	6,5	16,3	13,1	62,3	380,1	2005/2004
200	7,8	23,5	17,5	75,1	312,1	2006/2005

1 - العمود رقم (1) و (2) و (3) من الجدول رقم (18) و (19)

(أ): السجلات الرسمية لشعبة زراعة شط العرب، قسم الإنتاج النباتي، بيانات غير منشورة (2007).

2 - العمود رقم (4) و (5) و (6) : احتسابهم الباحث.

*- بما أن الجدول رقم (20) هو إنتاج محافظة البصرة من محصول القمح فليس بالضرورة أن تكون الكميات المسوقة فيه مساوية الى مجموع الكميات المسوقة في الجدولين (18) و (19) وذلك لأن بعض المناطق التي يزرع فيها القمح لاتقع ضمن إقليمي دجلة الجنوبي والأهوار.

من الجدول (20) يتبين أن هناك زيادة مستمرة في المساحات المزروعة بمحصول القمح في المدة (1990-2006) باستثناء الموسم الزراعي (1997/1998) وذلك بسبب الإصابة بالقوارض التي تعرض لها الموسم الزراعي (1996/1997) فانخفضت الأراضي المستغلة في العام اللاحق له لتصل الى (29,8) بعد ان كانت (32,5) ، واتسعت الأراضي المزروعة من عام (1999) بشكل ملحوظ فأصبحت (41,9) ألف دونم بعد أن كانت في عام (1991) (23) ألف دونم، أما الأراضي الصالحة للزراعة فازدادت بشكل كبير في عام (1996) فبلغت (460) ألف دونم أي بزيادة مقدارها (125) ألف دونم عن عام (1991) وانخفضت في عام (2005) إلى (380) ألف دونم والعام اللاحق له وذلك بسبب إعادة غمر قسم كبير من أراضي الأهوار المجففة، أما كميات الإنتاج المسوقة فبدأت من (4,5) آلاف طن واستمرت بالزيادة بشكل متدرج حتى بلغت ذروتها في عام (2006) وكانت الكمية (17,5) الف طن أي أن هذه الكمية تغطي حاجة المحافظة لشهر واحد حسب برنامج البطاقة التموينية، ويلاحظ من الجدول أنه كلما توسعت رقعة الأراضي المزروعة ازدادت كمية الإنتاج المسوقة وهذا يدل على طريقة التوسع الأفقي في زراعة المحصول وأن إنتاجية الدونم الواحد لا تتجاوز (250) كغم في أفضل المواسم الزراعية ويرجع الانخفاض في الإنتاجية إلى إتباع نظام المناوبة (التبوير) وسوء أنظمة الري، وعدم وجود نظام متكامل للصرف الأمر الذي أدى إلى ارتفاع المياه الجوفية وتراكم الأملاح في التربة كما هو الحال في مشروع النصر الاروائي مما أدى إلى فشل الزراعة فيه وبمراحله الثلاث⁽¹⁾، ومن الأسباب الأخرى قلة استعمال الأسمدة النتروجينية وعدم توفر المياه في وقت الحاجة كما في إقليم الأهوار.

¹ - شعبة زراعة الدوير والنشوة والهارثة، قسم الوقاية ، التقرير الإداري لعام (2005) ،معلومات غير منشورة.

3-3-4 المشاكل التي تواجه زراعة القمح في محافظة البصرة

1 - ارتفاع مستوى المياه الجوفية المالحة بسبب طبيعة الخليط المكون لترب مناطق الأهوار من جانب وانخفاض منسوبها عن مستوى سطح البحر من جانب آخر، وبسبب ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات التبخر الأمر الذي يؤدي إلى تخلف كميات كبيرة من الأملاح على سطح التربة.

2 - عدم وجود مبالز وإذا وجدت فإنها غير كفوءة في خفض منسوب الأملاح ومما زاد من تأثير هذه المشكلة هو تعرض بعض المبالز إلى الطمر والانسداد في الأراضي المستصلحة⁽¹⁾.

3 - قيام سكان الأهوار بكسر السداد الترابية الواقية بعد سقوط النظام من عدة أماكن فتعرضت مساحات واسعة من الأراضي المستصلحة للغمر بمياه هور الحويزة ونهر العز مرة أخرى الأمر الذي يجعل تجفيفها مرة ثانية صعباً للغاية.

4 - جهل الفلاحين في المنطقة بالأساليب الزراعية الصحيحة وعدم استخدام الأسمدة والمخصبات أو اتباع الدورات الزراعية المنتظمة وغيرها من الأساليب التي تضمن ارتفاع إنتاجية الأرض الزراعية، فالإنتاجية العالية عند بداية الاستصلاح بسبب مستوى الخصوبة العالي للتربة كونها غير مزروعة سابقاً كان بمثابة عامل إغراء للفلاحين الذين يطمحون أولاً في تحقيق أكبر عائد من الإنتاج، فتوالت الزراعة سنة بعد أخرى وبالمحاصيل نفسها الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى خصوبة التربة وهبوط إنتاجية الدونم الواحد⁽²⁾.

5 - كثرة النزاعات العشائرية في المنطقة التي يتمخض عن بعضها رحيل السكان عن أراضيهم الزراعية إلى مناطق أخرى بعيداً عنها ، أو عدم زراعتها فتكون الأراضي المزروعة في منأى

¹ - المقابلة الشخصية مع مدير قسم الإرشاد الزراعي في شعبة زراعة القرنة بتاريخ (2007/8/21).

² - شعبة زراعة المدينة، قسم الإرشاد الزراعي، التقرير الإداري لعام (1997)، معلومات غير منشورة.

عن الرعاية والاهتمام، وتؤدي هذه النزاعات إلى خشية أحد الأطراف من ممارسة أعماله الزراعية والاختفاء في أماكن بعيدة عن أنظار الطرف الآخر فتصبح هذه الأعمال ليست ذات أهمية تجاه مشكلته الأمر الذي يسبب الإهمال لحقولهم الزراعية⁽¹⁾.

6 - عدم توفر الرغبة الكافية لدى الكثير من سكان الأهوار في استثمار الأراضي الزراعية ومتابعة شؤونها وخصوصاً أولئك الذين سكنوا في مراكز المدن واعتادوا على حياة المدنية وخدمتها فأهملت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي خصصت لهم في بداية الاستصلاح، وأن مزاوله الكثير منهم للأعمال الحرة التي تُدر عليهم أرباحاً كبيرة وبمدة قصيرة دون عناء جعلهم يصرفون النظر عن استثمار الأرض وانتظار عائدها غير المضمون.

7 - انتشار القوارض في إقليم الأهوار ولسنوات متتالية وبأعداد كبيرة مما أدى إلى دمار قسم كبير من المحاصيل الزراعية وأن مسألة مكافحتها خارجة عن قدرة الفلاح وتحتاج إلى جهود كبيرة من قبل الدولة وأن تخصص مبالغ لها.

8 - ويعد من أهم المشاكل الاعتماد الغذائي على الخارج في استيراد القمح وبأسعار مناسبة مما أدى إلى عدم اهتمام الدولة والفلاح بالإنتاج الزراعي المحلي .

9 - وجود تعقيد وإجراءات صعبة في معاملة التعاقد على الأراضي الزراعية .

10 - ارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات في السوق المحلية وضعف دعم الدولة لها.

11 - كثرة الأدغال الخاصة بمحصول القمح وتدني المستوى المادي للفلاح.

12 - ارتفاع أسعار المعدات والآلات الزراعية المؤجرة.

¹ - المقابلة الشخصية مع بعض المزارعين في إقليم الأهوار بتاريخ (2007/4/17).

1-4 الاستنتاجات

تعد الدراسات الزراعية من الدراسات المهمة وخصوصاً في الوقت الحاضر الذي يمر به بلدنا لما للزراعة من أهمية خاصة في تأمين احتياجات المواطنين من المواد الغذائية الأساسية ، مثل الحبوب والتمور والخضروات ، وتبعاً لذلك أخذت هذه الدراسة على عاتقها مهمة الكشف عن مقومات الإنتاج الزراعي في محافظة البصرة لكونها تمتلك العديد من المقومات الطبيعية والبشرية لزراعة أغلب المحاصيل الزراعية المهمة وإنتاجها بإنتاجية عالية إذا ما اتخذت الإجراءات المناسبة لذلك ، وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1- يعد تقسيم محافظة البصرة زراعياً الى عدة أقاليم هي (الإقليم الغربي ، إقليم شط العرب ، إقليم دجلة الجنوبي ، إقليم الأهوار) في غاية الأهمية لإظهار الشخصية المتكاملة لكل إقليم ولغرض حصر الإمكانيات المتاحة كافة وتقصي المشاكل فيه ، وما لهذا من أثر في عملية التخطيط والتنمية بغية إيجاد الصيغة المثلى لتطوير كل إقليم .

2- تعد البصرة من المحافظات الزراعية القادرة على التوسع بالإنتاج الزراعي أفقياً وراسياً بفضل وفرة مواردها الزراعية إذ تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (950) الف دونم ووفرة المياه المتمثلة بنهري دجلة والفرات وتفرعاتهما والأهوار التي تعد المصدر الرئيس لقيام النشاط الزراعي في المحافظة باستثناء الإقليم الغربي الذي يعتمد على المياه الجوفية .

3- ان التركيب العمري للسكان في محافظة البصرة وخصوصاً من هم في المناطق الريفية لايقف عائقاً امام التوسع في الزراعة وزيادة الإنتاج : أي أن عرض العمل لا يمثل قيداً على زيادة الإنتاج إلا إن الطلب على العمل ليس بالمستوى المطلوب نتيجة لعدم الاستخدام الأمثل للموارد في المحافظة علماً ان الثقل السكاني الموجود فيها يشكل سوقاً رائجة للمواد الزراعية الخاصة بالاستهلاك البشري .

4- أوضحت الدراسة وجود ثلاثة محاصيل رئيسة تنتج في محافظة البصرة هي التمور والخضروات بضمنها الطماطه والقمح.

5- يحتل الإقليم الغربي مركز الصدارة من حيث إجمالي المساحة التي هي (4) ملايين دونم أي انه يشكل أكثر من نصف مساحة البصرة البالغة (7,6) ملايين دونم والمزروع فيه (137) الف دونم في سنة (2006) وإمكانية التوسع الأفقي بزراعة أراضٍ جديدة واستصلاحها .

الاستنتاجات والمقترحات

6- تعيش بساتين إقليم شط العرب وضعاً خطيراً منذ ثلاثة عقود ، تجلت مظاهره في تقلص المساحة التي يشغلها النخيل ، إذ فقد الإقليم في إثناء المدة (1980 – 2006) ما يقارب (100) الف دونم ، رافقها تناقص في أعداد النخيل من (6,5) ملايين نخلة عام (980) إلى (1,1) مليون نخلة عام (2006) أي أن النخيل المفقود يزيد على النخيل المتبقي بخمسة أضعاف، وان التدهور في أعداد النخيل لا يشكل المشكلة بكاملها بل امتد إلى النخيل المتبقي الذي انخفضت إنتاجيته من سنة الى أخرى نتيجة لعدة عوامل سلبية متداخلة من أبرزها الحرب العراقية الإيرانية والحصار الاقتصادي والإهمال من قبل الدوائر المعنية .

7- يتميز الإقليم الغربي من محافظة البصرة بميزة نسبية في إنتاج الطمطة المحمية التي تعد المحصول الرئيس من ناحيتي المساحة والإنتاج خلال مدة الدراسة إذ بلغت المساحة المزروعة فيه (55480) دونماً للموسم الزراعي (2006/2005) بعد أن كانت المساحة المزروعة (10150) في الموسم الزراعي (1991/1990) ويزرع الى جانبه المحاصيل الثانوية.

8- تأتي التخصيصات المالية للزراعة في محافظة البصرة من مصدرين أساسيين هما : المؤسسات المالية للقطاع الخاص والمتمثلة بتجار التجهيزات الزراعية والمتعهدين في أسواق تصريف المنتجات الزراعية (العلو) ، والمصدر الثاني هو المصرف الزراعي التعاوني.

9- على الرغم من وجود مساحات واسعة تصلح لزراعة القمح إلا أن المحافظة تعتمد على الخارج في سد الاحتياجات الغذائية منه علماً إن إنتاج محافظة البصرة في أفضل المواسم الزراعية لهذا المحصول لا يكفي إلا لشهر واحد على وفق برنامج البطاقة التموينية .

10- شهد التركيب الاقتصادي لسكان الريف في إقليم الاهوار ودجلة الجنوبي تغييراً كبيراً للمدة (1990 – 2003) ليس لصالح القوى العاملة في الزراعة فقد تناقصت أعدادها مقابل العاملين في القطاعات غير الزراعية وقد نجم هذا التناقص في القوى العاملة الزراعية عن الإجراءات السياسية التي شهدتها المنطقة والتي تجلت بظاهرة الهجرة إلى خارج الإقليم أو المحافظة أو خارج القطر .

بالرغم من توفر قسم كبير من الإمكانيات والتي تتمثل بالتربة والمياه والأيدي العاملة إلا إن الإمكانيات الأخرى من الممكن توفيرها عندما تتوفر الأرض الصالحة أو القابلة للاستصلاح على هذا الأساس فقد تم إثبات فرضية البحث من خلال ما توصل إليه الباحث من استنتاجات تؤكد وجود إمكانيات زراعية كبيرة وبسبب ضعف استغلالها أدت إلى انخفاض وتذبذب الإنتاج الزراعي المتحقق فيها للمدة (1990-2006).

الاستنتاجات والمقترحات

4-2 المقترحات

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها ومن واقع الدراسة يطرح الباحث جملة من المقترحات يمكن أن تساهم في عملية إنماء وتطوير الزراعة في محافظة البصرة بصورة عامة والأقاليم بصورة خاصة وهي:

1 -التوسع في الدراسات الإقليمية سواء على مستوى المحافظة ام على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى (أفضية ونواح) لأهميتها وللاستثمار نتائجها بما يساهم في وضع خطط تنموية وتنفيذ مشاريع استثمارية وذلك من اجل معرفة الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة فيها وبناء النموذج الزراعي المناسب لها.

2 -ضرورة قيام الجهات الإحصائية والدوائر والوزارات في البلد بتوفير معلومات وإحصاءات دورية شاملة من مختلف الجوانب البشرية والاقتصادية على مستوى الوحدات الإدارية الصغرى لتمثل قاعدة أساسية لعملية بناء مشاريع استثمارية وتطويرها في ضوء الموارد الحقيقية المتوفرة في الإقليم أو المحافظة.

3 -لكون النشاط الزراعي يحتل أهمية كبيرة في كل إقليم فلا بد من تعزيز دوره من خلال استثمار الأراضي الصالحة للزراعة غير المزروعة واستصلاحها من قبل الدولة واتباع الطرائق العلمية لكي تصبح الأرض مستغلة بشكل دائم بدلاً من اتباع طريقة التبوير .

4- يجب على دوائر الري في كل إقليم الاستمرار بعملية تطهير الجداول المتفرعة من الأنهار الرئيسية في الأقاليم لتأمين المتطلبات المائية للمحاصيل الزراعية وخصوصاً في بداية الموسم الزراعي.

5- عدم ممارسة النشاط الزراعي لإنتاج القمح في مشروع النصر الاروائي وبمراحله الثلاث التابع لإقليم دجلة الجنوبي لأن أراضيه لاتصلح الأكمراع و غابات بسبب ارتفاع نسبة الملوحة

6- يمكن تخصيص مساحة من إقليم الاهوار وفي الجزء الشرقي منه عند مشروع العزّ الاروائي في غرب القرنة للاستثمار الزراعي التي تبدأ من السدة الترابية الأولى وتمتد بمحاذاة نطاق الاهوار ويبلغ طولها (30) كم وعرضها (8) كم أي ان مساحتها تبلغ حوالي (96) ألف دونم ويمكن استثمارها بمحاصيل الحبوب وبخاصة القمح .

الاستنتاجات والمقترحات

- 7- ضرورة تعبيد الطرق الريفية التي تربط القرى الزراعية بشبكة الطرق الثانوية والرئيسية ، لتسهيل مهمة نقل المحاصيل الزراعية مما يسهم في زيادة ارتباط الفلاح بأرضه وتشجيعه على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وبخاصة في منطقة الاهوار والنواحي البعيدة .
- 8- إعادة تأهيل أهوار إقليم دجلة الجنوبي وخصوصاً في المناطق المنخفضة التي تشمل الروطة وغرب الصافية في هور الحويزة من خلال الاستفادة من المياه الإيرانية وذلك لعدم وجود السدود والموانع التي تعيق حركة المياه لداخل الحدود العراقية ولعدم إمكانية توفير المياه بهذا الحجم من نهر دجلة في الوقت الحاضر .
- 9- الاهتمام من قبل الدولة بصورة خاصة بالإرشاد الزراعي بوصفه الطريق المؤدي إلى تطبيق التقنية الزراعية من التجارب الى الإنتاج .
- 10- تسهيل معاملات التعاقد على الأراضي وإجراء معاملات إيجار الأراضي وتخفيض مبالغ بدلات الإيجار على ضوء إنتاجية الدونم الواحد وبخاصة أن معظم المزارعين من ذوي الإمكانيات المادية الضعيفة وتوفير الأسمدة الكيماوية بأسعار مناسبة ومدعومة .
- 11- بذل الجهود الحثيثة من قبل الدولة والجهات المختصة والمسؤولة عن القطاع الزراعي في المحافظة لغرض تسوية الأراضي الزراعية الخاصة بإنتاج القمح و الطماطه المحمية .
- 12- تقديم القروض للمزارعين في الإقليم الغربي وذلك بسبب التكاليف العالية لزراعة الطماطة المحمية وزيادة المساحة التي تزرع وبأقساط تتلاءم مع الموسم الزراعي اى مع مدة جني المحصول.
- 13- إجراء مكافحة الجوية لمدة ثلاث سنوات متتالية لأشجار النخيل للتخلص من الإصابة بالإمراض وخاصة الحميرة والدوباس وتوفير وسائل نقل خاصة للدوائر المسؤولة عن الوقاية.
- 14- العمل على نشر أساليب الري الحديثة وبخاصة طريقة الري بالمرش والتنقيط وذلك لكفاءتها في ترشيد المياه وتجنب طريقة الري بالغمر التي تسبب تملح التربة وانخفاض الإنتاجية .
- 15- تبسيط إجراءات الحصول على القروض التي تستخدم في إصلاح الأراضي والتوسع في زراعة النخيل في المناطق المتضررة وبخاصة في قضاء أبو الخصيب والسبية والفاو وغيرها.

الاستنتاجات والمقترحات

- 16- وضع الإجراءات الكفيلة بزيادة إقبال المزارعين على التوسع في زراعة الخضروات في المناطق التي تتميز بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة وبخاصة في قضاء القرنة والهارثة وغيرها ومنها تقديم القروض الميسرة حسب المساحة المزروعة وتوفير مستلزمات إنتاجها بأسعار مدعمة.
- 17- حماية المنتجات الزراعية المحلية من المنتجات المستوردة وخصوصاً للسلع التي يمكن أن تنتج بكميات تغطي حاجة المحافظة من الاستهلاك الذاتي .
- 18- إجراء المسوحات الشاملة للأراضي الصالحة للزراعة حسب الأقاليم وتوزيعها على ذوي الخبرة والمهارة والكفاءة العلمية وخصوصاً خريجي كليات الزراعة مع تقديم الدعم المادي والمالي لهم كوسيلة لزيادة الإنتاج الزراعي وامتصاص الأيدي العاطلة عن العمل .
- 19- زيادة الاهتمام الإعلامي بالنشاط الزراعي في محافظة البصرة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات الثقافية والعلمية لتوسيع مدارك المزارعين وسكان الريف وحثهم على إتباع الوسائل والأساليب والطرائق العلمية في الزراعة.

قائمة المصادر

قائمة المصادر

أولاً- الكتب العربية:-

- 1- أحمد، عبد الغفور إبراهيم ، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، بغداد، مطبعة اليرموك(1999) .
- 2- البكر، عبد الجبار، نخلة التمر ماضيها وحاضرها و الجديد في زراعتها ، بغداد، مطبعة العاني (1972).
- 3- خياط، كمال محمد سعيد، القطاع الزراعي في العراق ، البصرة ،جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، (1986) .
- 4- دكلة، محمد عبد الهادي، الأمن الغذائي العربي والتنمية الزراعية ، بغداد ،جامعة بغداد(1981).
- 5- علاوي، بدر جاسم ، الري الزراعي ، الموصل ، جامعة الموصل ، (1984) .
- 6- القدو، بديع جميل ، ملامح من اقتصاديات الزراعة في الوطن العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد (1985) .
- 7- محمد علي، خضير عباس ، التنمية الزراعية في بعض أقطار الخليج العربي ، البصرة ،جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي (1982) .
- 8- النجفي ، سالم توفيق ، اقتصاديات الإنتاج الزراعي ،الموصل ، جامعة الموصل (985) .
- 9- النجفي ، سالم توفيق و عبد الرزاق عبد الحميد شريف ، السياسة الاقتصادية الزراعية ،الموصل ،مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر(1990) .
- 10- النصراوي ، عباس ،الاقتصاد العراقي، الطبعة الأولى ،بيروت دار الكنوز الأدبية(1995).

ثانياً- الرسائل الجامعية:-

- 1- الدبوني، ووداد ادور وادي، التحليل القياسي لدور الاستثمار الزراعي في نمو الناتج الزراعي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد (البصرة، جامعة البصرة، 1996).
- 2- الإدريسي، أمين محمد سعيد، إنتاج التمور في محافظة البصرة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد (البصرة، جامعة البصرة، 1985).
- 3- الحمادي ، منعم مجيد حمد (المقومات الجغرافية للإنتاج الزراعي في قضاء صدامية القرنة) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة البصرة، أطروحة غير منشورة (1999).
- 4- الدبي ، ليث بادي حسين، (العلاقة بين النمو الاقتصادي والأيدي العاملة)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية، أطروحة غير منشورة (2001).
- 5- السالم ، رجاء عبد الله عيسى (دراسة الفجوة القمحية في العراق) رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة البصرة، رسالة غير منشورة (2001) .
- 6- السالم ، عصام طالب عبد المعبود(الإمكانات الزراعية في قضاء الفاو وآفاقها المستقبلية) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة البصرة ، رسالة غير منشورة(2001).
- 7- السعدون، عبد الحكيم عجيل عبد الرزاق، البصرة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، رسالة ماجستير مقدمة الى مركز دراسات الخليج العربي(البصرة، جامعة البصرة، 1989)
- 8- الشمري ، راضي عبيد نعيمش (إشكالية تخطيط القوى العاملة في أقطار عربية مختارة) رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، رسالة غير منشورة (1999)
- 9- الطائي ، بشير هادي عودة (أهمية العامل التقني في تحقيق الأمن الغذائي-القمحي في العراق) رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، رسالة غير منشورة (2000).
- 10- العكيلي، عدنان عناد غياض(التوزيع الجغرافي لسكان محافظة البصرة للفترة 1977-1997) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة البصرة، رسالة غير منشورة(2001).
- 11 - عساف، نزار ذياب، الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة الاداء لمزارع انتاج الخضر في الزبير وصفوان، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد(البصرة، جامعة البصرة، 1988).
- 12- اللامي ، ابتسام 1 كاطع ناجي (تحليل جغرافي للإمكانات الزراعية في قضاء ابي الخصيب وآفاقها المستقبلية) رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة البصرة، رسالة غير منشورة (2002).
- 13- الموسوي ، نصر عبد السجاد عبد الحسن (مقومات الإنتاج الزراعي في محافظة البصرة) رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة البصرة، رسالة غير منشورة (1991).

14- الموسوي ، نصر عبد السجاد عبد الحسن (التباين المكاني لخصائص ترب محافظة البصرة) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة البصرة، أطروحة غير منشورة (2005)

15- ياسين ، بشرى رمضان (تحليل جغرافي للإنتاج الزراعي في قضاء المدينة) رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب ، جامعة البصرة، رسالة غير منشورة (1992).

ثالثاً- النشرات الإحصائية الدورية :-

1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (1994)، ابو ظبي، مطابع صندوق النقد العربي ،سبتمبر(1995).

2- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (1996) ابو ظبي، مطابع صندوق النقد العربي ،سبتمبر(1997).

3- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (1997) ابو ظبي، مطابع صندوق النقد العربي ،سبتمبر(1998) .

4- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (1998) ابو ظبي، مطابع صندوق النقد العربي ،سبتمبر(1999) .

5- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (1999) ابو ظبي، مطابع صندوق النقد العربي ،سبتمبر(2000) .

6- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2000) ابو ظبي، مطابع صندوق النقد العربي ،سبتمبر(2001).

7- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2001) ابو ظبي، مطابع صندوق النقد العربي ،سبتمبر(2002) .

8- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2002) ابو ظبي، مطابع صندوق النقد العربي ،سبتمبر(2003) .

9- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2003) ابو ظبي، مطابع صندوق النقد العربي ،سبتمبر(2004) .

10- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2004) ابو ظبي، مطابع صندوق النقد العربي ،سبتمبر(2005) .

11- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2005) ابو ظبي، مطابع صندوق النقد العربي ،سبتمبر(2006) .

- 12- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة (2006)
- 13- للجهاز المركزي للإحصاء (المجموعة الاحصائية السنويه لعام (1990) ، بغداد ، وزارة التخطيط (1990) .
- 14- للجهاز المركزي للإحصاء (المجموعة الاحصائية السنويه لعام (1994) ، بغداد ، وزارة التخطيط (1994) .
- 15- للجهاز المركزي للإحصاء (المجموعة الاحصائية السنويه لعام (1996) ، بغداد ، وزارة التخطيط (1996) .
- 16-الجهاز المركزي للإحصاء (المجموعة الاحصائية السنويه لعام (2000) ، بغداد ، وزارة التخطيط (2000) .
- 17-الجهاز المركزي للإحصاء (المجموعة الاحصائية السنويه لعام (2001) ، بغداد ، وزارة التخطيط (2001) .
- 18-الجهاز المركزي للإحصاء (المجموعة الاحصائية السنويه لعام (2002) ، بغداد ، وزارة التخطيط (2002) .
- 19-الجهاز المركزي للإحصاء (المجموعة الاحصائية السنويه لعام (2003) ، بغداد ، وزارة التخطيط (2003) .
- 20-الجهاز المركزي للإحصاء (المجموعة الاحصائية السنويه لعام (2004) ، بغداد ، وزارة التخطيط (2004) .
- 21-الجهاز المركزي للإحصاء (المجموعة الاحصائية السنويه لعام (2005) ، بغداد ، وزارة التخطيط (2005) .
- 22-الجهاز المركزي للإحصاء (المجموعة الاحصائية السنويه لعام (2006) ، بغداد ، وزارة التخطيط (2006) .
- 23-الجهاز المركزي للإحصاء (المجموعة الاحصائية السنويه لعام (1992) ، بغداد ، وزارة التخطيط (1992) .
- 24-المنظمة العربية للتنمية الزراعية – (اواد) ، (الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية) المجلد (13)، الخرطوم (1999) .
- 25- المنظمة العربية للتنمية الزراعية- (اواد)،(أهمية زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي العربي لتحقيق الأمن الغذائي)،السودان،الخرطوم(1994).

26- المنظمة العربية للتنمية الزراعية(اواد)،(تكنولوجيا الإشعاع في الأغذية والزراعة)السودان،الخرطوم(1996).

رابعاً- السجلات الرسمية :-

- 1-السجلات الرسمية لدائرة الموارد المائية في قضاء شط العرب ، قسم التخطيط والمتابعة(2007).
- 2-السجلات الرسمية لدائرة الموارد المائية في قضاء القرنة ، قسم التخطيط والمتابعة(2006).
- 3-السجلات الرسمية لرئاسة صحة البصرة ، قسم الرعاية الصحية الأولية(2007).
- 4-السجلات الرسمية لسايلو الحبوب في البصرة ، قسم الحسابات(2007).
- 5-السجلات الرسمية لشركة تصنيع التمور العراقية فرع البصرة(2007).
- 6- السجلات الرسمية لشعبة زراعة الزبير ، قسم الأراضي الزراعية(2007) .
- 7- السجلات الرسمية لشعبة زراعة الزبير ، قسم الإنتاج النباتي(2007) .
- 8- السجلات الرسمية لشعبة زراعة الزبير ، قسم الحسابات (2007).
- 9- السجلات الرسمية لشعبة زراعة الزبير ، قسم الوقاية(2007) .
- 10- السجلات الرسمية لشعبة زراعة الزبير ، قسم الإرشاد الزراعي(2007) .
- 11- السجلات الرسمية لشعبة زراعة المدينة ، قسم الإنتاج النباتي(2006) .
- 12- السجلات الرسمية لشعبة زراعة المدينة ، قسم التخطيط والمتابعة(2006) .
- 13- السجلات الرسمية لشعبة زراعة المدينة ،قسم الاراضي الزراعية(2006) .
- 14- السجلات الرسمية لشعبة زراعة القرنة ،قسم الاراضي الزراعية(2006) .
- 15- السجلات الرسمية لشعبة زراعة القرنة ، قسم البستنة(2006) .
- 16- السجلات الرسمية لشعبة زراعة القرنة ، قسم الانتاج النباتي(2006) .
- 17- السجلات الرسمية لشعبة زراعة ابي الخصيب ، قسم التخطيط والمتابعة(2007).
- 18- السجلات الرسمية لشعبة زراعة الدير والنشوه والهارثه ، قسم البستنة(2006) .
- 19- السجلات الرسمية لشعبة زراعة الدير والنشوه والهارثه ، قسم الأراضي الزراعية(2007).
- 20- السجلات الرسمية لشعبة زراعة صفوان ،قسم التخطيط والمتابعة(2006) .
- 21- السجلات الرسمية لشعبة زراعة صفوان ، قسم الحسابات(2006) .
- 22- السجلات الرسمية لشعبة زراعة صفوان ، قسم الوقاية(2006) .
- 23- السجلات الرسمية لشعبة زراعة صفوان ، قسم الأراضي الزراعية(2006) .
- 24- السجلات الرسمية لشعبة زراعة صفوان ، قسم الإنتاج النباتي(2006).

- 25- السجلات الرسمية لشعبة النخيل في الهارثة(2007) .
- 26- السجلات الرسمية لمديرية الجنسية والأحوال الشخصية في محافظة البصرة(2007).
- 27- السجلات الرسمية لمركز إنعاش الأهوار في قضاء المدينة ، قسم الأراضي المجففة(2006).
- 28-السجلات الرسمية لمديرية زراعة البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة(2007) .
- 29-السجلات الرسمية لمديرية زراعة البصرة ، قسم الأراضي الزراعية(2007) .
- 30-السجلات الرسمية لمديرية زراعة البصرة ، قسم البستنة(2007) .
- 31-السجلات الرسمية لمديرية زراعة البصرة ، قسم النخيل(2007).
- 32-السجلات الرسمية لمديرية زراعة البصرة ، قسم الإنتاج النباتي(2007) .
- 33-السجلات الرسمية لمديرية زراعة البصرة ، قسم الأهوار(2007) .
- 34-السجلات الرسمية لمديرية زراعة البصرة ، قسم الإرشاد الزراعي(2007).
- 35- السجلات الرسمية لمديرية الموارد المائية في محافظة البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة(2007).
- 36-السجلات الرسمية للمصرف الزراعي التعاوني، فرع البصرة(2007).
- 37- السجلات الرسمية للمصرف الزراعي التعاوني ، فرع القرنة(2006).
- 38-السجلات الرسمية للمفوضية العليا للانتخابات في محافظة البصرة(2007) .

خامساً- التقارير الإدارية :-

- 1- شعبة زراعة الدوير والنشوه والهارثه، قسم التخطيط والمتابعة، التقرير الإداري لعام(2006).
- 2- شعبة زراعة الدوير والنشوه والهارثه ، قسم الإنتاج النباتي ، التقرير الإداري لعام (2006)
- 3- شعبة زراعة الدوير والنشوه والهارثه ، قسم الإنتاج النباتي ، التقرير الإداري لعام (2000)
- 4- شعبة زراعة الدوير والنشوه والهارثه ، قسم البستنة ، التقرير الإداري لعام (2006) .
- 5- شعبة زراعة الزبير ، قسم الإرشاد الزراعي ، التقرير الإداري لعام (2005) .
- 6- شعبة زراعة شط العرب ، قسم البستنة ، التقرير الإداري لعام (2006)
- 7- شعبة زراعة صفوان ، قسم الإنتاج النباتي ، التقرير الإداري لعام (2005) .
- 8- شعبة زراعة صفوان ، قسم الأراضي الزراعي ، التقرير الإداري لعام (2005) .
- 9- شعبة زراعة القرنة ، قسم التخطيط والمتابعة ، التقرير الإداري لعام (2005) .
- 10- شعبة زراعة القرنة ، قسم الإنتاج النباتي ، التقرير الإداري لعام (2005) .
- 11- شعبة زراعة المدينة ، قسم الإنتاج النباتي ، التقرير الإداري لعام (2005) .
- 12- شعبة زراعة المدينة ، قسم البستنة ، التقرير الإداري لعام (2004) .
- 13- شعبة زراعة المدينة ، قسم الإرشاد الزراعي ، التقرير الإداري لعام (2004) .
- 14- شعبة زراعة المدينة ، قسم الإرشاد الزراعي ، التقرير الإداري لعام (1997) .
- 15- مديرية زراعة البصرة ، قسم الأراضي الزراعية ، التقرير الإداري لعام (2006) .
- 16- مديرية زراعة البصرة ، قسم الإرشاد الزراعي ، التقرير الإداري لعام (2004) .
- 17- مديرية زراعة البصرة ، قسم الإرشاد الزراعي ، التقرير الإداري لعام (2005) .
- 18- مديرية زراعة البصرة ، قسم الإنتاج النباتي ، التقرير الإداري لعام (2004) .
- 19- مديرية زراعة البصرة ، قسم الإنتاج النباتي ، التقرير الإداري لعام (2006) .
- 20- مديرية زراعة البصرة ، قسم البستنة ، التقرير الإداري لعام (2004) .
- 21- مديرية زراعة البصرة ، قسم التخطيط والمتابعة ، التقرير الإداري لعام (2006) .
- 22- المصرف الزراعي التعاوني ، قسم التدقيق ، التقرير السنوي لعام (2006) .

سادساً – المقابلات الشخصية :-

- 1- مقابلة مع بعض المزارعين في الاقليم الغربي بتاريخ (2007 /4/15).
- 2- مقابلة مع رئيس قسم الاراضي الزراعية في شعبة زراعة المدينة بتاريخ (2007 /4/17).
- 3- مقابلة مع بعض المزارعين في اقليم الاهوار بتاريخ (2007/4/17) .
- 4- مقابلة مع مدير قسم التخطيط والمتابعة في شعبة زراعة القرنة بتاريخ (2007 /4/3).
- 5- مقابلة مع بعض المزارعين في اقليم شط العرب بتاريخ (2007/ 7/22).
- 6- مقابلة مع مدير قسم البستنة في شعبة شط العرب بتاريخ (2007 /7/23).
- 7- مقابلة مع مدير قسم الارشاد الزراعي في شعبة الزبير بتاريخ (2007/6/25).
- 8- مقابلة مع مدير قسم الارشاد الزراعي في شعبة زراعة القرنة بتاريخ (2007/8/21).